قضايا شرق أوسطية (٥ ، ٦)

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى
عمان - يوليو ١٩٩٨
الحقوق كافة محفوظة لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من

● **مركز دراسات الشرق الأوسط**
بريدياً : ص.ب ٢٠٥٤٣ - عمان (١١١١٨) - الأردن .
هاتفياً : ٦١٣٤٥١ - فاكس ٦١٣٤٥٢ .
شخصياً : عمان - العبدلي - عمارة جوهرة القدس - الدور الثالث
مكتب رقم (٧٠٧) .
e- mail:mesc@firstnet.com.jo

قضايا شرق أوسطية

مركز دراسات الشرق الأوسط

(٥ ، ٦) أغسطس ١٩٩٨

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
( )

- رقم التصنيف :
- المؤلف ومن هو في حكمه : جواد الحمد (المحرر)
- عنوان الكتاب : قضايا شرق أوسطية (٥،٦)
- الموضوع الرئيسي : ١- الإسلاميون والحكم في الشرق الأوسط
  ٢- إسرائيل دولة خارجة على القانون
- بيانات النشر : عمان / مركز دراسات الشرق الأوسط .
- تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المحتويـــــــــــات

٧ **الافتتاحية** رئيس

١٠ **الإسلاميون والحكم في الشرق الأوسط (الجزء الأول)***

- **الإسلاميون والمشاركة السياسية**

١١ - تجربة الحركة الإسلامية في الأردن حمزة

٣٤ - تجربة الحركة الإسلامية في مصر هشام جعفر

٦٤ - تجربة الحركة الإسلامية في اليمن محمد

- **الإسلاميون ومقاومة الاحتلال**

١٠٠ - تجربة حركة (حماس) الفلسطينية أحمد

١٢١ - تجربة حزب الله اللبناني طلال

- **ترجمات :**

١٣٥ - الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب روبن رايت

إسرائيل دولة إرهاب وخارجة على القانون (الجزء الأول)**

١٥٧ - **إسرائيل تستولي على الأراضي المقدسة** ..... موسى

* يتناول الجزء الأول خمسة تجارب في الشرق الأوسط، علماً بأن العددين (٧،٨) القادمين سيصدران في غضون ثلاثة أشهر ستتضمن التجاري في كل من السودان والمغرب وتركيا وإيران والكويت .

** يتناول العددين موضوعاً عن إسرائيل دولة إرهاب وسيتضمن العددين (٧،٨) مزيدان من وسائل إسرائيل في الإرهاب .

الافتتاحية

التزاماً بمنهج مركزنا ، وتوجهات دوريتنا "قضايا شرق أوسطية" ، فقد تبدى لنا أن ثمة تحولاً وتغيراً ملحوظين في مختلف دول الشرق الأوسط في التعاطي "الإسلامي" بموضوع الحكم والمشاركة السياسية ، وقد تنوعت هذه التجارب بتنوع الأقطار ، وتنوع الظروف ، وتنوع الحركات الإسلامية وقادتها ، كما تفاوتت ردود الفعل المحلية والدولية على هذه التحولات تبعاً لذلك . وكان ثمة تطور نوعي وكمي في حجم الممارسات الإسرائيلية "الإرهابية" وفق القانون الدولي ضد الشعب الفلسطيني ، مما أشار إلى أن إسرائيل تتحول إلى دولة خارجة على القانون و"عاصية " في مواجهاتها مع المجتمع الدولي ومع قوانينه وأعرافه ومواثيقه ، وهي تمارس شتى أنواع الانتهاك لمختلف حقوق الشعب الفلسطيني الفردية والجماعية على حد سواء ، ولذلك قررت هيئة التحرير إصدار عددين خاصين بهذين الموضوعين نظراً لما يعكسانه من عملية تحول ربما تكون انقلابية خلال العقد القادم في الشرق الأوسط ، ونظراً لما يتركه ذلك من آثار على السياسات الدولية وطبيعة الصراعات السلمية والمسلحة الدائرة في المنطقة ، وما تعكسه من آثار على الاقتصاد والتنمية العالمية وعلى الأمن والسلام العالميين .

ونظراً لصعوبة الموضوع الأول المتعلق بالتجربة الإسلامية في المشاركة السياسية والحكم وتداخلات مشاكله وعقباته ، وصعوبات البحث عمن يكتب عن الموضوع من الباحثين والمطلعين والخبراء أو المشاركين فيه بشكل

موضوعي ، وفي ظل ملاحظات المحكمين الكثيرة أولياً على العديد من البحوث قبل نشرها ، فقد استغرق الإعداد أكثر من تسعة شهور متواصلة ، ومع ذلك فقد كان إصرارنا على الاستمرار مدفوعاً بحافز إنجاح هذا التوجه لما له من أهمية علمية في دراسة التحولات والتوقعات وسيناريوهات المستقبل في الشرق الأوسط ، وقد خضعت خمس تجارب مختلفة للدراسة والتمحيص في هذا العدد ، كما يتوقع أن تخضع ست تجارب أخرى للدراسة في العدد القادم ، وقد اتخذ البحث منحى التنوع في هذه التجارب باتجاه المشاركة السياسية البرلمانية في الانتخابات وممارسة الدور السياسي ، كما اتخذ منحى آخر باتجاه المشاركة في الحكم والاستيزاد في بعض هذه التجارب، واعتمد محور الوصول إلى الحكم على تفاوت الأساليب واختلافها في تجارب أخرى وأفرد جزء مستقل لدور الإسلاميين في مقاومة الاحتلال والاستعمار وتم الاستشهاد بأحدث تجربتين .

ويتناول هذا العدد محور المشاركة السياسية في كل من الأردن ومصر واليمن، ويخص مشاركة الحركة الإسلامية في كل من اليمن والأردن بالحكم جزئياً ، حيث تركز الدراسات على حيثيات هذه المشاركات وفلسفاتها ، كما تتناول بعض نتائجها السياسية العامة وانعكاساتها على هذه الحركة ، وعلى موقفها السياسي ، وعلى حجم التحول الذي أحدثته في تعامل الحكومة مع الحركة الإسلامية ، وتعامل الإسلاميين مع مسألة المشاركة السياسية . وتتناول الدراسات المختلفة برامج الحركات والاتجاهات الإسلامية في مشاركاتها السياسية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، كما تتناول

خياراتها المختلفة ، سواء التغيير في وضع المشاركة زمنياً أو الخيارات التي كانت مطروحة أمامها عند اتخاذ قرارات المشاركة ، كما حصل من مقاطعات لانتخابات البرلمانات في كل من هذه التجارب (الأردن، الكويت، مصر...) وحقيقة أسباب ذلك ودوافعه ، كما تتناول طريقة الأطراف الرسمية ومنهجهم في التعامل معها في كل هذه الأحوال، وانعكاس ذلك في المحصلات على المشاركة السياسية مفهوماً وممارسة في الدول التي تمت فيها هذه التجارب . قدمت الدراسات بعض الرؤى المستقبلية لتجارب المشاركة السياسية وآفاقها المستقبلية .

وعلى صعيد مقاومة الاحتلال ركزت الدراسات على تجربتين هما: تجربة حركة (حماس) الفلسطينية في مواجهة الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة والقطاع ، وتجربة حزب الله اللبناني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وقوات لحد اللبنانية المتحالفة معه في الشريط الأمني - حسب التسمية الإسرائيلية - لجنوب لبنان وقبلها خلال الاحتلال العسكري الإسرائيلي لمناطق الجنوب كلها .

وحاولت الدراسات عرض فلسفات الفكر السياسي الإسلامي في المقاومة في التجربتين ، وأظهرت طبيعة الصراع والمواجهة المحتدمة بين الإسلاميين والمشروع الصهيوني في أعنف صورة لها ، وتبرز النتائج والآثار التي ترتبت على برامج المقاومة لهذه الحركات سواء على صعيد علاقاتها السياسية أو كوادرها أو التأييد الشعبي لها . كما تحدثت الدراسات عن العقبات والإشكالات التي تواجهها هذه التجارب ، وتناولت كذلك آثارها على المشروع الصهيوني وأمن

إسرائيل في المنطقة .

وسوف يتناول العدد الخاص القادم بعضاً من تجارب مشاركة الإسلاميين السياسية على صعيد الحكم في الشرق الأوسط .

وتقدم هيئة التحرير ترجمة نصية لدراسة أعدها روبين رايت في الفورن أفيرز حول الإسلام بين الديمقراطية والغرب باعتبارها محاولة لالقاء الضوء على تفكير الحركات الإسلامية وتجاربها ومشاركاتها السياسية .

ويتناول العدد كذلك دراسة قانونية سياسية حول برنامج إسرائيل في الاستيلاء المنظم على الأراضي المقدسة في مدينة القدس ، باعتباره جزءاً من برنامج الإرهاب والاختراقات الصهيونية للقانون الدولي ، واتخذت الدراسة من كون إسرائيل دولة عاصية أو خارجة على القانون مدخلاً من مداخلها.

ويشكل الاهتمام الكبير الذي بيديه العدد لموضوع الإسلاميين والحكم من جهة ، وخروج إسرائيل على القانون الدولي من جهة ثانية ، مؤشرات مهمة على طبيعة ومعالم المعركة والصراع القادم بين الإسلاميين والمشروع الصهيوني في الشرق الأوسط ، وربما شكلت ممارسات إسرائيل وعمق التحول الاجتماعي في المنطقة لصالح التيار الإسلامي ، كما يشكلّ أساساً مهماً من أسس حسم نتائج هذا الصراع في المستويين المتوسط والبعيد .

وقد خضعت هذه الدراسات جميعاً - جرياً على عادة دوريتنا - للتحكيم العلمي الإكاديمي المحايد من جانب المختصين ، حيث تم رفض بعض البحوث وقبول بعضها بشرط قيام الباحثين بتعديلها وفقاً لملاحظات المحكمين .

هذا وقد قام بتحكيم الأبحاث المنشورة في هذا العدد كل من الدكتور همام سعيد العضو في جبهة العمل الإسلامي ونائب سابق من نواب الحركة الإسلامية في البرلمان ، والأستاذ الدكتور محمد السيد سليم مدير مركز الدراسات الآسيوية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، والدكتور أحمد الأصبحي وزير الخارجية الأسبق في الجمهورية اليمنية ، الأستاذ الدكتور غسان الجندي أستاذ القانون الدولي ونائب عميد كلية الحقوق في الجامعة الأردنية ، الدكتور ذياب مخادمة الأستاذ في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية ، والدكتور أحمد سعيد نوفل الأستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك .

ونأمل أن يحظى هذا العدد برضاكم ، وأن يكون فيه ما نأمل من خدمة لصناعة القرار وللتوجهات السليمة لتقرير المنطقة وتنميتها وحفظ كرامتها واستقلالها واتخاذ موقعها الطبيعي في قيادة العالم وفق ما تستحقه بمؤهلاتها الكبيرة ، معبرين عن شكرنا لكل الزملاء القراء والباحثين الذي يتقدمون لنا بملاحظاتهم وانتقاداتهم .

وختاماً نشير إلى أن الأعداد الأربعة السابقة من هذه الدورية قد نفدت من الأسواق تماماً ، ويدرس قسم التسويق جدياً إعادة طباعة أعداد إضافية منها ، ولا شك أن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً على مدى الرواج الذي تلقاه هذه الدورية العلمية المحكّمة ، التي سنسعى لتوسيع طاقم تحريرها ومحكميها دائماً ملتزمين بما وعدناكم به أن تكون علمية موضوعية ساخنة ومحكّمة .

وإلى اللقاء في العدد القادم ...

رئيس التحرير

عمّان - ٢٥ يوليو

١٩٩٨

الإسلاميون والحكم في الشرق الأوسط

(الجزء الأول)

القسم الأول :

• الإسلاميون والمشاركة السياسية

١- تجربة الحركة الإسلامية في الأردن
٢- تجربة الحركة الإسلامية في مصر
٣- تجربة الحركة الإسلامية في اليمن

القسم الثاني :

الإسلاميون ومقاومة الاحتلال

١- تجربة حركة (حماس) الفلسطينية
٢- تجربة حزب الله اللبناني

القسم الأول : الإسلاميون والمشاركة السياسية

(١)
تجربة الحركة الإسلامية في الأردن

حمزة منصور*

بدأ اهتمام جماعة الأخوان المسلمين بالمشاركة في الحياة النيابية مبكرا ومنذ أكثر من خمسين عاما وفي حياة مؤسس الجماعة المرحوم حسن البنا حيث اتخذ المؤتمر السادس قرارا بالمشاركة وأخذ به مكتب الإرشاد فقد ترشح الأمام الشهيد عام ٤٢ في الإسماعيلية مهد الدعوة الإسلامية في العصر الحديث (١) ، ولكنه تازل عن ترشيحه بناء على طلب مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر آنذاك بعد آن ضمن له حق الأخوان في مزاولة نشاطهم بكل حرية وتقديرا من الأمام البنا للمصلحة الوطنية . وكان الأمام الشهيد يؤكد على حق الجماعة في المشاركة النيابية حيث يقول "ليس البرلمان وقفا على أصوات زعماء السياسة الحزبية على اختلاف أنواعها ولكنه منبر للأمة تصنع من فوقه كل فكرة صالحة ويصدر عنه كل توجيه سليم ويعبر عن رغبات الشعب(٢) وفي ذلك ينطلق من نظرته إلي الحكم الدستوري الذي يراه أقرب أشكال الحكم إلي الإسلام فقد جاء في رسالة المؤتمر الخامس "آن الباحث حين ينظر إلي مبادئ الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وعلى مسؤولية الحكام أمام الشعوب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال وبيان حدود كل سلطة من السلطات. هذه الأصول كلها يتجلى للباحث

* نائب سابق في البرلمان الأردني ، ونائب أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي سابقاً .

أنها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم ولهذا يعتقد الأخوان المسلمون آن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام وهم لا يعدلون به نظاما آخر(٣).

وقد أكد خلفاؤه على هذا الحق حيث يقول الأستاذ عمر التلمساني المرشد العام للجماعة :"فإذا دخلنا مجلس الشعب فلا نعتبره نصرا بمعايير الناس ولكننا نعتبره منبرا له قدره في تبليغ دعوة الله (٤) ويعجب الأستاذ المرشد محمد حامد أبو النصر من الحملة الضارية من بعض الأقلام وحملات التخويف وتشويه الصورة ويتساءل "أليس من الأفضل أن يعبر الإخوان المسلمون عن أنفسهم ومعتقداتهم بشكل علني في مجلس الشعب وأن يشاركوا في العمل السياسي" ويلخص ذلك الدكتور عصام العريان عضو مجلس الشعب وعضو القيادة بقوله:"الأخوان المسلمون كانوا دوما يعتقدون بجدوى النظام البرلماني " ويضيف الدكتور العريان قائلا:"مهما عمل النظام ففي نظرنا لا يوجد آلا حل واحد للأزمة في مصر ولا يوجد آلا طريق واحد نحو مستقبل أفضل آلا وهو الديموقراطية الحقيقية ديموقراطية نزيهة عادلة ديموقراطية تكفل للشعب حق اختيار حكامه وحق استبدالهم متى انحرفوا عن السبيل أو بدلوا تبديلا " .

ويذهب الشيخ أبو زهرة إلى أبعد من ذلك فيقول "آن ترشيح بعض أعضاء الجماعة أمر واجب جد واجب لأنه يحمي جماعة الأخوان وينشر دعوتهم لوجود ممثلين لهم يرفعون صوتهم ولا يرى مانعا من القسم باحترام الدستور (الإخوان المسلمون العدد ٢٣ - ١٨ نوفمبر ٤٤) .

واستنادا إلى ذلك فقد واصلت الجماعة سياستها بعد الانفراج النسبي فشاركت في انتخابات عام ٨٤ بالتحالف مع حزب الوفد وفي عام ٨٧ بالتحالف مع حزب العمل الاشتراكي والأحرار وأخيرا في انتخابات عام ٩٥ بعد أن قاطعتها في انتخابات عام ٩٠ (٥).

وشملت دائرة الاهتمام بالحياة النيابية كل الأقطار التي أتيح فيها

للإسلاميين المشاركة فقد شارك الإخوان المسلمون في الأردن وسوريا منذ الخمسينيات كما شارك الإسلاميون في ماليزيا عام ١٩٥٩ وحققوا نجاحا كبيرا في ولايتي كالانتان ونيغانوا (٦) كما شارك الإخوان المسلمون في الكويت منذ عام ١٩٨١(٧) وفي الجزائر عام ١٩٩١(٨) واليمن عام١٩٩٣ (٩)، كما شاركت الجماعة الإسلامية في لبنان والباكستان وشارك حزب الرفاه في تركيا محققا نجاحات تشكل أملا كبيرا للمسلمين ويمكن آن تكون تجربتهم التجربة النيابية الأولى في وصول الإسلاميين إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع رغم ما يتعرض له الحزب حاليا من محاكمة بتهمة الخروج على العلمانية ولم تكن تلك المشاركة آلا ايمانا بدور المشاركة النيابية في تحقيق أهداف الدعوة الإسلامية سواء من خلال الدور الذي يمارسه النائب في التشريع والرقابة أو المنبر الإعلامي الذي يوفره هذا الموقع أو الأجواء الدعوية التي تسمح بها ظروف الانتخابات النيابية أو التواصل مع الجماهير التي ما وجدت الحركة الإسلامية آلا للعمل على هدايتها وتحقيق مصالحها .

وقد أدرك خصوم الحركة الإسلامية ومخالفوها أثر مشاركة الإسلاميين في تحقيق الأهداف الإسلامية التي يتبنونها ومن هنا جاء حرص كثير من رؤساء الدول على عدم تمكين الإسلاميين من المشاركة ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك ما ردده الرئيس المصري حسني مبارك مرارا "لن أكرر نفس خطأ الحكم الجزائري بمنح الإسلاميين الحق بممارسة العمل السياسي بشكل رسمي أو بالسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات الديموقراطية(١٠) ، ولا يخفى على أي مطلع الانقلاب الذي وقع على الديموقراطية في الجزائر حيث حصلت جبهة الإنقاذ على أغلبية مقاعد مجلس النواب وقد باركت دول أوروبا وأمريكا هذه الانقلاب لأنهم رأوا فيه خروجا على قناعة الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون في كتابه seize the moment "أغتنم الفرصة" حيث يقول :"يمكن للأصوليين أن يملأوا الشوارع في العالم الإسلامي بمظاهرات صاخبة آلا أنهم لن يستطيعوا الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع" .

ومن هنا فإننا نجد مواقف الحكومات العربية والعالمية تتراوح ما بين الرفض التام لمشاركة الإسلاميين أو محاولة تحجيمهم إلى الحد الأدنى وما ذلك آلا لتخوفها من وصول الإسلاميين إلى مواقع اتحاد القرار .

ثانيا :المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن :

لم تحظ تجربة الجماعة في الحياة النيابية بدراسة جادة تؤرخ لها وتقوم برامجها وأداءها رغم أهمية مثل هذه الدراسة وأهمية المبادرة إليها والوصول إلى مصادرها سواء من خلال الأشخاص الذين شاركوا فيها أو عايشوها أو من خلال محاضر مجلس النواب وأية مصادر أخرى أرخت لتلك الفترة لأن هذه التجربة ليست ملكا لصاحبها ولكنها ملك للعمل الإسلامي العام وللأمة وللأجيال القادمة .

لقد بدأت مشاركة جماعة الأخوان المسلمين في الحياة النيابية في الأردن مبكرة نسبيا انطلاقا من الفهم الواعي للجماعة لأهمية هذه المشاركة التي عبر عنها قادة الجماعة في مصر ورموزها . فقد شاركوا في الانتخابات عام ٥٤ واستمرت مشاركتهم منذ ذلك التاريخ ويشير النزر اليسير الذي أتيح لي الاطلاع عليه إلى آن نواب الجماعة كانوا مهتمين بالقضايا الكبرى والرئيسية فقد طالبوا في ٥٧/١/٢٥ بإلغاء المعاهدة البريطانية وطرد قوات الاحتلال البريطاني ورفضوا مشروع ايزنهاور ومارسوا دورهم في المعارضة للحكومة والاحتجاج على سياساتها والتنبيه الى مواقع الفساد والخلل وضرورة محاربته آلا أن المشاركة الواسعة للجماعة بدأت عام ١٩٨٩ في أعقاب تعرض البلاد لأوضاع اقتصادية واجتماعية خطيرة حيث أبدى النظام رغبة في مرحلة جديدة تتاح فيها للجماهير مشاركة أكثر في الحياة من خلال انتخابات حرة نزيهة وإدراكا من الجماعة لخطورة المرحلة وتجاوبا مع أي طرح إيجابي يعود على البلاد والعباد بالخير وتفهما للمتغيرات العربية والدولية واستيعابا لتجربة العمل الإسلامي في الوطن العربي فقد قررت الجماعة المشاركة الواسعة في الانتخابات فرشحت ستة وعشرين

مرشحا في معظم الدوائر الانتخابية نجح منهم اثنان وعشرون نائبا وكان نجاحهم بهذه النسبة العالية مفاجأة لمؤسسة الحكم وللعالم الخارجي وللإخوان أنفسهم اذ لم يكن يخطر ببال الإخوان أن الانتخابات النيابية ستحظى بهذا القدر من النزاهة والموضوعية أما مؤسسة الحكم فكانت التقارير المقدمة إليها تشير إلى توقعات متواضعة للمقاعد التي يمكن آن تحصل عليها الجماعة وأما الدوائر الغربية فإنها تضيق ذرعا بأي نجاح يحققه الإسلاميون منطلقين في ذلك من رواسب عقدية وتاريخية وأطماع في الأرض العربية يشكل نجاح الإسلاميين في الوصول آلي مواقع القرار اكبر عقبة في طريق تحقيقها .

ورغم التراجعات الديموقراطية التي تمثلت اوضح ما تمثلت بحل مجلس النواب الحادي عشر قبل انتهاء مدته الدستورية وفرض قانون مؤقت للانتخاب استهدف تحجيم الاسلاميين باعتبارهم طليعة المعارضة وعمودها الفقري والتضييق على الحريات العامة وحرمان القوى الشعبية من حقها في التعبير عبر الوسائل القانونية آلا أن الاسلاميين قرروا المشاركة في الانتخابات النيابية عام ٩٣ من خلال قائمة تقدمت بها جبهة العمل الإسلامي ضمت ستة وثلاثين مرشحا نحج منهم ستة عشر نائبا .

ثالثا :تجربة المجلس الحادي عشر :

استطيع القول وأنا مطمئن البال آن قرار الجماعة بالمشاركة في انتخابات عام ١٩٨٩ وبعدد كبير نسبيا من المرشحين كان قرارا حكيما رافقته عناية الله عز وجل ووجهته . فقد أبرزت المشاركة الثقل الشعبي والسياسي الحقيقي للجماعة على الساحة الأردنية فرغم آن تاريخ الجماعة في هذا البلد يرجع الى نصف قرن من الزمان وان الجماعة حققت نجاحات في كثير من المجالات آلا انها لم يكن مسلما لها بثقلها الحقيقي سواء على صعيد مؤسسة الحكم أو الاحزاب والقوى المحلية والدولية . لقد أثبتت نتائج الانتخابات عام ٨٩ آن الجماعة تشكل القوة

الشعبية الأولى ودون منازع في قدرتها على إنجاح مرشحيها أعدادا وتنظيما ودعاية حيث حصلت على ٥ر٢٧% من مجموع مقاعد مجلس النواب وهذا جعل منها رقما صعبا يصعب تجاوزه مما حمل رئيس الحكومة المكلف على السعي للحصول على تأييد الجماعة والاستجابة لشروطها لقاء الحصول على ثقتها آو المشاركة في الحكومة والمتأمل في شروط الجماعة لمنح الثقة يدرك مدى الثقل الذي تحظى به الجماعة ونوابها حيث تضمنت الشروط عددا من الفعاليات من أهمها : التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية واعادة المفصولين من وظائفهم لاسباب أمنية والغاء الاحكام العرفية ودعم الشعب الفلسطيني وعدم التفريط بجزء من فلسطين والتقدم بقانون من أين لك هذا ؟ والغاء الفوائد عن صغار المزارعين وإنشاء نقابة للمعلمين واتحاد عام للطلبة وإنشاء كلية للشريعة في جامعة اليرموك(١١).

وفي ضوء هذه الحقيقة التي ابرزتها الانتخابات النيابية كان التعامل مع الجماعة حتى حين اتخذ أصحاب القرار قرارهم بدخول العملية السلمية حيث كانوا يدركون آن هذا الثقل الذي أبرزته الانتخابات النيابية يشكل العقبة الكؤود أمام العملية السلمية الأمر الذي دفعهم الى تزوير إرادة الناخبين بفرض قانون مؤقت للانتخاب عرف بقانون الصوت الواحد وبممارسات عرفية استهدفت أضعاف الدور الإعلامي لمرشحي جبهة العمل الإسلامي وبتلاعب بنتائج العملية الانتخابية لتخفيض عدد الناجحين ورغم كل ذلك فقد حصلت جبهة العمل الإسلامي على أكثر من ٢١% من مقاعد البرلمان وعلى اكثر من ٣٠% من مجموع ما حصل عليه المرشحون الفائزون ومن هنا فقد ظل أصحاب القرار في السلطة التنفيذية على اختلاف مواقعهم يؤكدون آن الحركة الإسلامية ممثلة بالجماعة والجبهة هي القوة الشعبية الحقيقية التي تملك الرصيد البشري المنظم والقواعد الشعبية الملتفة حول برنامجها والقوة السياسية المؤثرة على الساحة الأردنية فكانت أول جهة يتصل بها للتحاور بشأن قانون الانتخاب الذي كانت تنوي حكومة الشريف زيد بن شاكر تقديمه للبرلمان(١٢) وبشأن تشكيل حكومة السيد عبد الكريم

الكباريتي التي خلفتها(١٣) .

وكما فرضت نتائج الانتخابات النيابية وجود الحركة الإسلامية على الحكومة فقد فرضت وجودها على الساحة الحزبية . فقد تسابقت الأحزاب السياسية التي كانت تشكل مشاريع أحزاب قبل إقرار قانون الأحزاب رقم ٣٢ لسنة ٩٢ على خطب ود الجماعة وكتلتها النيابية واعترفت بثقلها في العمل السياسي الشعبي فقد كان ممثل الجماعة رئيس تجمع القوى المناهضة للاستسلام منذ مؤتمر مدريد. وحين تشكلت الأحزاب وفقا لقانون الأحزاب فقد استمر الدور بل تطور إيجابيا بحيث اصبح مقر جبهة العمل الإسلامي مقرا لاجتماعات أحد عشر حزبا تعارض معاهدة وادي عربه كما سلمت هذه الأحزاب بدور جبهة العمل الإسلامي في المعارضة السياسية كما فرض الثقل البرلماني وجوده في المؤتمر الشعبي لحماية الوطن ومجابهة التطبيع حيث اعتبر جميع نواب المعارضة أعضاء في المؤتمر الشعبي مما اسهم في تكليف أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي برئاسة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الذي يضم جميع أحزاب المعارضة والنقابات والاتحادات وممثلي الشخصيات الوطنية والمستقلة. كما عهد للأمين العام برئاسة المؤتمر الشعبي العالمي للدفاع عن القدس .

وكما أصبحت الحركة الإسلامية موضع تقدير الأحزاب والقوى السياسية على الساحة الأردنية فقد غدت موضع اهتمام الأحزاب والقوى السياسية العربية والإسلامية والعالمية فقد أم مقر حزب جبهة العمل الإسلامي ومكتبه النيابي وفود حزبية وسياسية من اليمن والسودان وليبيا والجزائر والعراق والسعودية وماليزيا وتركيا ومن حركات التحرر في آسيا وأفريقيا وسفراء عرب وأجانب يطلبون المساعدة والتنسيق والاستفادة من التجربة كما أم المقر الكثيرون من الباحثين الأوروبيين والأمريكيين فضلا عن الباحثين الأردنيين والفلسطينيين من المهتمين بالحركة الإسلامية والعملية الديموقراطية . كما أن الثقل الذي أبرزته بشكل موضوعي المشاركة البرلمانية جعل الجماعة والجبهة بعد تشكيل الأحزاب السياسية والكتلة النيابية موضع أمل الناس فشكلت مقار الحزب

ولاسيما في المركز الرئيسي ملتقى لأصحاب الحاجات ولاسيما في قضايا الحريات العامة وحقوق المواطنين . كما جعل من الجماعة والجبهة موضع اهتمام وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية من صحافة وإذاعة وتلفزة وقد أسهم ذلك في إبراز موقف الدعوة من كثير من القضايا المحلية والعربية والإسلامية والعالمية .

آن المشاركة الفاعلة في الحياة النيابية أتاحت للحركة الإسلامية فرصة ثمينة في عرض تصورها في مختلف القضايا وتقديم فكرتها عبر برنامجها الانتخابي الذي اصبح وثيقة في أيدي الدارسين والباحثين والمهتمين ومن خلال وسائلها الإعلامية من بيانات ويافطات وملصقات ومهرجانات تعتبر مواسم لنشر الدعوة يكاد يكون متعذرا تحقيقها في غياب المشاركة في العملية البرلمانية وقد فطنت الحكومة وأجهزتها الى مدى تأثير هذه الوسائل على الرأي العام الأردني فلجأت الى محاولة إيقافها آو الحد منها ولكنها اضطرت للتراجع عن قرارها أمام حكم قضائي صادر عن محكمة العدل العليا بل أن نشاطات الدعاية الانتخابية كانت موضع اهتمام وسائل الإعلام العالمية وما كان ليتاح لنا ذلك في غياب مثل هذه المشاركة . ولقد سعى بعض الإسلاميين في بعض الأقطار العربية للاستفادة من هذه البرامج والأساليب في حملاتهم الانتخابية .

لقد نقلت المشاركة البرلمانية الفكرة الإسلامية والبرنامج الإسلامي والموقف الإسلامي إلى قبة البرلمان لتصبح جزءا من وثائق البرلمان للدراسة والبحث لكل معني بالعملية الديموقراطية كما أصبحت رغم محاولات التعتيم والتحجيم مادة إعلامية في الإذاعة والتلفزة والصحافة المحلية والعالمية وقد أكد كثير من المهتمين في كثير من الأقطار أنهم يتابعون أداء الكتلة النيابية من خلال القناة الفضائية والتلفزة العالمية والصحافة العالمية . كما أكد بعض نزلاء السجون أنهم كانوا يشاهدون مواقف النواب الإسلاميين إزاء قضية الحريات العامة التي شكلت إحدى أهم ساحات عملهم النيابي .

لقد أتاحت المشاركة البرلمانية فرصة للتواصل مع أصحاب

القرار من خلال المساءلة عبر الوسائل المحددة ومن خلال مذكرات ولقاءات وحوارات فيما يتعلق بالحركة الإسلامية أو قضايا المواطنين أو القضايا العربية والإسلامية .

كما أتاحت المشاركة البرلمانية فرصة للتواصل مع الوفود البرلمانية العربية والإسلامية والعالمية تم من خلالها التعريف بالقضايا الوطنية والعربية والإسلامية كما آن المشاركة في لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان أو الوفود التي تزور الدول العربية والأجنبية تعتبر فرصة ثمينة للحوار وتبادل الرأي وإيصال الفكرة وإزالة كثير من سوء الفهم .

آن المشاركة البرلمانية أتاحت الفرصة لتقديم عدد من أبناء الحركة الإسلامية كرموز وقادة سياسيين واجتماعيين على مستوى الدوائر الانتخابية أو على مستوى الوطن بل تجاوز ذلك الى خارج حدود الوطن وما ذلك الإلحاح على دعوة النواب الى القارات الخمس للمشاركة في برامج دعوية وتوعوية وخيرية آلا دليلا على ذلك .

آن المشاركة البرلمانية فتحت الباب أمام اكتساب خبرات غنية لدى الاخوة المشاركين في هذه العملية في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية وغيرها أطلعتهم من خلال الوسائل البرلمانية على معلومات ما كان ليتسنى لهم الاطلاع عليها .

آن المشاركة في العملية البرلماينة أتاحت لهم فرصة للتواصل مع السفارات العربية والإسلامية والعالمية للتعبير عن مواقف الحركة إزاء مواقف تلك الدول وما يجري فيها خدمة لقضايا الوطن اللامة .

آن قضية الحريات العامة وحقوق المواطنين التي اعتبرها الإمام الشهيد حسن البنا فريضة شرعية حظيت باهتمام الكتلة النيابية سواء فيما يتعلق بالاعتقالات أو جوازات السفر أو دخول البلاد أو حق العمل كانت أتحد الميادين الهامة للوقوف الى جانب المواطنين في قضاياهم العادلة وما أخال الجماعة أو الجبهة أو غيرهما يمكن أن يمارسوا هذا الدور في غياب مشاركة برلمانية فاعلة .

وعلى الصعيد التشريعي فقد حرصت الكتلة النيابية على تنقية

القوانين المعروضة على المجلس من المخالفات الشرعية كما هو الحال في قانون الدين العام وتقدموا باقتراح بقانون لحظر الخمرة وتقدموا مع نواب آخرين بمعالم مشروع قانون للانتخاب وباقتراح بقانون لتعديل قانون البلديات بما يضمن انتخاب جميع أعضاء مجلس امانة عمان الكبرى وباقتراح بقانون لالغاء ما سمي بمعاهدة السلام وباقتراح لتعديل بعض المواد الدستورية منها المادة ٨٦ المتعلقة بحصانة النائب والمادة ٣٤ المتعلقة بحل مجلس النواب والمادة ٧٨ المتعلقة بمدة الدورة العادية كما اسهموا في الغاء الاحكام العرفية وقانون الدفاع وتحصين القرارات الادارية من جميع القوانين وقد شمل ذلك اكثر من اربعين قانونا، واقرار قانون محكمة العدل العليا للنظر في قضايا المواطنين ضد القرارات الادارية، واقرار قانون محكمة أمن الدولة بما يضمن تمييز قرارات محكمة أمن الدولة، واقرار قانون الكسب غير المشروع، والقانون المدني المستمد من الفقه الاسلامي، وقانون الاحوال الشخصية وقانون المحامين الشرعيين بما أنصفهم وغيرها من القوانين التي تصب في مصلحة المواطنين .

كما شكلت المشاركة النيابية الفاعلة قوة حقيقية لصالح القضية الفلسطينية عبر عدد من الفعاليات الهامة وطليعة للتصدي لسياسات التطبيع مع العدو الصهيوني كما كانت صوتا مؤثرا للوحدة العربية والدعوة للتنسيق مع الاقطار العربية وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين دول الجامعة العربية ومنبرا للقضايا العربية والاسلامية والانسانية.

ورغم التراجعات الديموقراطية التي شهدتها الساحة الاردنية منذ انتهاء حرب الخليج الثانية فقد تم تحقيق بعض المطالب من أهمها اعلان الحكومة التزامها بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية والغاء الاحكام العرفية والافراج عن جوازات السفر واعادة مئات المفصولين وانشاء كلية للشريعة في جامعة اليرموك والتقدم بمشروع قانون الكسب غير المشروع الذي بقي في أدراج مجلس الاعيان وكان يمكن للمطالب الأخرى ان ترى النور لولا التراجعات الخطيرة في المسيرة الديموقراطية (١٤) .

ولا يفوتني أن أشير الى الزيارات الميدانية التي قامت بها الكتلة الى جميع المحافظات وكثير من الألوية والمناطق ضمن برنامج للتواصل مع الحكام الاداريين والمؤسسات الرسمية والشعبية لتدارس خططها وبرامجها والخدمات التي تقدمها والمعوقات التي تواجهها والعمل على معالجة المشكلات مع السلطة التنفيذية بالاضافة الى اللقاءات الجماهيرية التي شكلت فرصة للحوار مع المواطنين حول المسيرة الديموقراطية والاوضاع السياسية والاقتصادية كما شكلت تغذية راجعة لجهود النواب، وقد حظيت هذه الزيارات بارتياح كبير من المواطنين وتغطية شاملة من قبل الصحف اليومية والاسبوعية فكانت هذه الزيارات بحق مناسبة دعوية وتوعوية وفرصة للتعاون بين الجسم النيابي والمؤسسات الرسمية .

ويمكن القول ان تجربة الحركة الاسلامية في الاردن في المشاركة أصبحت من التجارب التي تلقى الاحترام والتقدير في كثير من الاقطار ولدى كثير من العاملين في الحقل السياسي وهي موضع دراسة وتقييم وينتظر ان تشهد قريبا مزيدا من الدراسات حولها. انها تجربة غنية تحتاج الى جهد مؤسسي دؤوب وسيجد القائمون على هذا الأمر مادة غنية في ارشيف الكتلة النيابية وفي محاضر مجلس النواب وفي ذاكرة الذين شاركوا في هذا العملية والقربين منهم .

رابعا : الاسلاميون وتداول السلطة :

رغم ان جدلا ما زال قائما داخل الحركة الاسلامية حول المشاركة في الحكومة من حيث الحل والحرمة الا أن الرأي الراجح ان المشاركة لا ينظر اليها من هذه الزاوية وانما من حيث المصلحة العامة التي تترتب عليها . وبناء على ذلك كانت مشاركة الحركة الاسلامية في حكومة السيد مضر بدران وكان رفض المشاركة في الحكومات التي تلتها فلم يأت الرفض من قاعدة الحل والحرمة وانما من حيث برنامج الحكومة وسياساتها وفي ضوء ذلك يمكن القول ان المشاركة النيابية بغرض تداول السلطة محل قبول لدى الحركة الاسلامية ولكن هذا المبدأ لا يتحقق الا في ظل ديموقراطية حقيقية تتيح الفرصة للمواطنين أن

يقدموا ممثليهم الذين يعبرون عن ارادتهم وهذا يستدعي وجود تشريع حضاري وسياسة راشدة فالتشريع الذي ينطلق من مبدأ المساواة بين المواطنين ويهيء الفرصة لانتخابات حرة ونزيهة والسياسة التي تحفز المواطنين للاضطلاع بمسؤولياتهم في ممارسة حقهم في الانتخاب بعيدا عن الضغوط والتاثير على ارادتهم يشكلان بداية لحياة ديموقراطية حقيقية يمكن ان تكون المشاركة النيابية وسيلة للاصلاح وتداول السلطة وموقف الحركة الاسلامية في الاردن يلتقي مع موقفها في أقطار أخرى كاليمن والجزائر وتركيا وغيرها ،ولذلك فإن مشاركة الإسلاميين في حكومة مضر بدران لا تعتبر تطبيقاً لمبدأ تداول السلطة ، وإنما توجه من الحركة للمشاركة السياسية الواسعة ، ورغبة من النظام بتحقيق أكبر قدر من الاستقرار السياسي أثناء عاصفة العدوان على العراق، بعدج أن تبين ثقل الحركة الإسلامية في الشارع وقدرتها على توجيهه والحيلولة دون تحركات شعبية غير منضبطة أو تفجيرات فوضوية لا يعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى .

ولا بد من الإشارة أن هذه المشاركة لا تعتبر تجربة حقيقية للأسباب التالية :

١- الفترة السياسية الحرجة أثناء أزمة الخليج الثانية وانشغال الحكومة وخاصة وزراء الجماعة في معالجة آثارها.
٢- محدودية الفترة الزمنية .
٣- لم يكن النظام يتعامل مع المشاركة على أساس أنها تداول للسلطة أوحق الجماعة في التمثيل في الحكومة أوأنها خطوة أخرى نحو مزيد من ممارسة الديمقراطية ، حيث اشتدت الوطأة الأمنية على أبناء الجماعة ، وكذلك الحملة الإعلامية المركزة والموجهة من بعض الأجهزة الرسمية ، والمستهدفة وزراء الجماعة فقط ٠٠ وأعتقد أن قرار المشاركة من جهة الجماعة اكتنفه التسرع وغاب عنه التحليل العميق ومن حيث التوقيت كان خاطئا ٠

خامسا : القبول بالديموقراطية البرلمانية عند الاسلاميين:

رغم النصوص الواضحة التي تضمنتها أدبيات الحركة الاسلامية حول قناعتها الراسخة بالقبول بالديموقراطية البرلمانية منذ أيام الامام المؤسس وحتى يومنا هذا والتي أشرت الى طرف منها في المقدمة ورغم التطبيقات العملية في أكثر من قطر أكد الاسلاميون خلالها تمسكهم بالخيار الديموقراطي وحرصهم على تطوير التجربة الا ان بعض المزاعم مازالت تتردد بأن الاسلاميين لا يقبلون بالديموقراطية البرلمانية وهي فرية ليس من الصعب دحضها بل ان الشواهد تؤكد حرص الاسلاميين على الديموقراطية في الوقت الذي ينقلب الاخرون عليها او يهمشونها أو يريدونها بدون اسلاميين ولعل من أوضح الشواهد على ذلك منح الثقة لحكومة السيد مضر بدران(١٥) لقد كان تقدم السيد بدران ببيانه الوزاري يشكل اختبارا لمدى حرص الحركة الاسلامية على تعزيز المسيرة الديموقراطية . اذ لم يكن من اليسير عليه الحصول على الثقة فالمجلس الحادي عشر كان يضم عددا من النواب المعارضين وعددا من المحسوبين على صالونات سياسية غير سعيدة بالحكومة وعددا من المتأثرين بالجو العام الداعي الى مساءلة المسؤولين في العهود السابقة ، كل هؤلاء كانوا قادرين على حجب الثقة عن الحكومة ولكن الحركة الاسلامية ممثلة بقيادتها ومجلس شوراها ونوابها وقفوا مليا ازاء هذه القضية وكان اسهل الخيارات امامهم حجب الثقة عن الحكومة انسجاما مع نظرتهم للحكومات التي لا تحكم بما أنزل الله ولا يصدق عليها قول الله عز وجل "ان خير من استأجرت القوي الأمين " وارضاء للقواعد الشعبية التي يسرها مناكفة الحكومات واسقاطها ولكن قرار الحركة كان القرار الأصعب منح الثقة للحكومة وقد لقي القرار معارضة داخلية قوية للاسباب التي ذكرت ولكن أغلبية المشاركين كانت لهم رؤية أخرى مفادها أن الحكومة البديلة لن تكون أحسن حالا من الحكومة المطلوب اسقاطها وبالتالي فانها ستلقى نفس المصير وفي هذه الحالة سيلحقهما مجلس النواب فتوصد النافذة التي فتحت عام ٨٩ ورأت فيها الحركة الاسلامية كما رأى فيها المواطنون بداية مرحلة جديدة عنوانها الغاء الاحكام العرفية والتوجه نحو مسيرة ديموقراطية ومن هنا

فقد كان القرار منح الثقة للحكومة شريطة الاستجابة لشروط ومطالب يصب معظمها في تعزيز المسيرة الديموقراطية ومنحت الحكومة الثقة رغم عدم مشاركة الحركة فيها ورغم اصرار الرئيس المكلف على عدم تمكين الحركة من حقيبة التربية والتعليم .

والشاهد الثاني على حرص الحركة الاسلامية على النهج الديموقراطي القرار الصعب الذي اتخذته بالمشاركة في الانتخابات النيابية عام ٩٣ رغم الاشارات المتلاحقة التي صدرت عنها والتي لوحوا من خلالها باحتمال مقاطعة الانتخابات . لقد أدركت الحركة أن كثيرا من ممارسات الحكومة لا تقدم دليلا على جديتها في تبني النهج الديموقراطي فحل مجلس النواب الحادي عشر قبل انتهاء مدته الدستورية دون التشاور مع رئيس مجلس النواب وفرض قانون مؤقت للانتخابات رغم الالتزام الحكومي بعدم اللجوء الى القوانين المؤقتة ورغم ما يشوب هذا القانون من مخالفة دستورية ورغم أن الحركة الاسلامية هي المتضرر الأول من هذا القانون ومن هذه السياسات الا أنها كظمت غيظها وتحاملت على جراحها وخاضت الانتخابات النيابية حتى لا تعطي ذريعة للمتربصين بالمسيرة الديموقراطية من أعدائها في الداخل والخارج .

وشواهد الحركة الاسلامية على تمسكها بالخيار الديموقراطي كثيرة فالى جانب ما ذكرت فقد حرصت الحركة على استمرار التواصل مع المسؤولين في السلطة التنفيذية ومؤسسة الحكم لتقديم النصيحة أو اجراء الحوار أو التحذير من خطورة من يجري . وقد أكدت الحركة في اصعب الظروف وأكثرها حساسية التزاما تاما بالتشريعات وأكدوا بما لا يدع مجالا للشك بأن وسائلهم في الاصلاح وسائل سلمية قانونية ولم تسجل ضدهم أي ممارسة غير سليمة .

وفي ضوء ما ذكر لا يستطيع منصف الا ان يشهد للحركة تمسكها بالخيار الديموقراطي خيارا استراتيجيا ولا غرو في ذلك فالاسلاميون أكثر المستفيدين من النهج الديموقراطي فالشعب الاردني فطرته سليمة والاسلام عميق في وجدانه وسلوكه وكلما استفتي كان انحيازه للاسلام والاسلاميين واضحا أما التصور الاسلامي الذي يسعى الاسلاميون الى

ترجمته الى برامج وسياسات فهو التصور الاقرب الى النفوس والذي لم تسجل عليه البشرية ما سجلته على المناهج الاخرى من نقص وتناقض وقصور واضيف الى ذلك أن الاسلاميين بحكم تربيتهم الاسلامية التي تفرض عليهم خدمة المواطنين ومساعدتهم وحسن التعامل معهم جعل منهم قدوة للاخرين وعزز ثقتهم بهم لكل هذه الاعتبارات استطيع أن أؤكد ان الاسلاميين اكثر المستفيدين من الديموقراطية الحقيقية وأكثر المتضررين من غيابها (١٦) .

سادسا : موقف الحركات الإسلامية الأخرى من المشاركة البرلمانية :

المتأمل في موقف الاسلاميين من المشاركة في الحياة النيابية يجد تباينا كبيرا في المواقف يتراوح بين القبول والمشاركة بفعالية والرفض والاحجام والتردد فحزب التحرير رغم مشاركته في فترة الخمسينات في الحياة النيابية الا أن نظرته الحالية تقوم على الرفض المطلق والتحريم القطعي للمشاركة فالديموقراطية من وجهة نظرهم كفر والمشاركة في السلطة التشريعية تحاكم الى الطاغوت وجماعة التبليغ أقرب الى المقاطعة لأسباب مختلفة عن اسباب حزب التحرير باعتبار العمل السياسي ليس من أولوياتهم ويعتبرون مشاركة أحد أعضائهم في المجلس الحادي عشر تجربة غير موفقة والتيار السلفي لديه تباينات ازاء هذه القضية وان كان قدم عضوا للبرلمان في الانتخابات الأخيرة والتيار الصوفي يشارك في الحياة النيابية حيث يجد لبعض ممثليه فرصة كما حصل بعد عام ١٩٨٩.

أما التيار الاسلامي الاعرض ممثلا بجماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي فهو ينطلق من قاعدة المشاركة هي الأصل وان كان ثمة تباينات فهي في حجم المشاركة ومواصفات المشاركين وليست في أصل المشاركة ولقد ظلت مشاركتهم حتى عام ٨٩ أقرب الى المشاركة الرمزية انطلاقا من نظرتهم لمجلس النواب حينها باعتباره منبرا يعبرون من خلاله عن موقفهم المستند الى رؤيتهم الاسلامية للاشخاص والاحداث ولكن تحولا برز اعتبارا من عام ٨٩

ربما شجع عليه نجاحهم في الانتخابات التكميلية وتنامي وجودهم وتأثيرهم في الجامعات والنقابات فلم يعد مجلس النواب مجرد منبر دعوي اعلامي وانما اصبح وسيلة هامة للاصلاح والتغيير والمشاركة الواسعة في الحياة السياسية ومن هنا فقد رشحوا "٢٦" مرشحا عام ١٩٨٩ و "٣٦" مرشحا عام ١٩٩٣ .

على أن المرة الوحيدة التي قاطعوا فيها الانتخابات النيابية في الاردن هي التي حصلت عام ١٩٩٧ ولم يصدر عن دعاة المقاطعة والمتحمسين لها ما يشير الى التخلي عن هذا الميدان وانما ظلوا يؤكدون أن المشاركة هي الأصل وأن المقاطعة حالة استثنائية أملتها جملة من الاعتبارات أهمها سلسلة التراجعات الديموقراطية وأبرز ملامحها قانون الانتخاب وقانون المطبوعات وتغول السلطة التنفيذية وهيمنتها على مجلس النواب والاندفاع في طريق التطبيع مع العدو الصهيوني والاستجابة لاملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كل هذه الاعتبارات اقتضت وقفة للمراجعة والتقويم ،كذلك رغبة الجماعة بتوفير أجواء مناسبة ووقت كاف لنماء الديمقراطية وتجذرها.

واذا ما أردت أن اضع عنوانا كبيرا لاسباب المقاطعة فاني أقول: حالة الاحباط السائدة في المجتمع الاردني والحركة الاسلامية جزء من هذا المجتمع . هذه الحالة التي اسهمت فيها السياسة الحكومية منذ مؤتمر مدريد هذه السياسة يأست الكثيرين من امكانية التعاون والتعامل مع سلطة انهت حالة العداء مع العدو التاريخي للأمة من خلال "معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية" والاتفاقيات المستندة اليها والتطبيقات العملية لها التي لم يعد يتحملها الجهاز العصبي وما رافق ذلك من تضييق على المواطنين على صعيد الممارسة والتشريع كل ذلك أوجد حالة من التجاوب مع دعاة الرفض فما أن صدر قرار الجماعة بالمقاطعة حتى تجاوب عدد من الاحزاب السياسية والنقابات المهنية والشخصيات الوطنية مع هذه الدعوة ، ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت بالحركة الأسلامية الى مقاطعة الانتخابات بما يلي :

الاحتجاج وبقوة على استمرار التقهقر في الممارسة الديمقراطية،

واستشراء الفساد المالي والاداري ، وصياغة المجتمع صياغة جديدة على مقاييس معاهدة وادي عربة، والرغبة الاسرائيلية الأ مريكية في المنطقة ورفض توظيف وجود الجماعة المحدود في المجلس النيابي كشاهد على وجود ديمقراطية في الأردن وشاهد على ما سيمررمن تشريعات وقوانين تعمق التحالف مع الكيان الصهيوني والابتعاد عن العمق العربي المقابل.. ولقد دل على ذلك ان القرار حظي باهتمام وممارسة شورية لم يحظ بها أي قرار آخر، وبتأييد واسع في القواعد كان حوالي ٦٣% وبأغلبية الثلثين في مجلس الشورى، كما ارتفعت هذه النسبة كثيرا بعد اتخاذ القرار واتساع دائرة التفاعل العامة.

وأما موافقة أغلب الأحزاب السيسية وخاصة المعارضة والنقابات المهنية والعديد من الرموز والشخصيات السياسية والوطنيةومتابعتها للجماعة في قرار المقاطعة، فانه يدل على مدى الاستياء والرفض للسياسات الحكومية وعلى مستوى وعي الشارع الأردني والنخب السياسية والفكرية بما يجري ، ومن التسطيح للقضية والتجني عليها أن يعزىذلك لمجرد الاحباط .. فهو أمر أعمق من مجرد الاحباط وهو تعاظم في المعارضة السيسة واحتجاج على ما يجري وعزلة للسيسات الحكومية واهتزاز كبير للثقة ببرامجها .

يخفى أن مقاطعة الاسلاميين للانتخابات النيابية أضعفت الاقبال على صناديق الاقتراع (١٧) كما أضعفت مجلس النواب حيث جاء فاقدا لقدر كبير من الثقة الشعبية ولم يعد يحظ بالاهتمام الذي حظي به المجلسان الحادي عشر والثاني عشر كما أن المقاطعة أضعفت ثقة العالم الخارجي بالديموقراطية الأردنية وبالمقابل فقد خسرت الحركة الاسلامية أهم وسائلها في التعبير عن مواقفها وعرض سياساتها والتصدي للسياسات الرسمية رغم الجهود التي تبذل بالتعاون مع القوى المقاطعة للانتخابات لاخراج برنامج الاصلاح الوطني الى حيز الوجود والذي لا يتوقع له كبير نجاح من الناحية العملية في ظل السياسة الحكومية القائمة على التضييق على الحريات العامة والاندفاع في تعزيز العلاقات مع العدو الصهيوني .

ولا يفوتني أن اذكر أن هنالك جهات عدة راهنت على نتائج هذا القرار على وحدة الصف وتماسكه آلا آن الحركة أثبتت ولله الحمد حرصها على تماسك الصف وقدرتها على تجاوز كثير من السلبيات التي ظهرت على خلفية هذا القرار ولعل انعقاد مجلس شورى حزب جبهة العمل الإسلامي وانتخاب قيادات مجلس الشورى والمكتب التنفيذي أوضح دليل على تماسك الحزب وقدرته على تجاوز الظروف التي تمر به على أن المقاطعة لا تعني مقاطعة العمل السياسي تنما تعني محطة مراجعة وتقويم وتوجيه رسالة للسلطة التنفيذية لتقوم بدورها بمراجعة المسيرة وتصحيح المسار .

آن جوهر المشاركة البرلمانية هي المراقبة والماسية والتأثير على السياسات العامة والتشريعات الموجه لسياسات الدولة الداخلية والخارجية لمواجهة الفساد ، والتي عند دراستها دراسة متأنية نجد أنه لم يتحقق منها شيء ذي بال يذكر ، ولعل المقاطعة التي برزت في الآونة الأخيرة من القيادات الشعبية والنقابية هي جادة للضغط من أجل تحسين شروط المشاركة والإصلاح والارتقاء بالممارسة الديمقراطية وليس الانكفاء أو الانسحاب من الحياة العامة .

الهوامش :

١- عصام العريان، عوائق المشاركة السياسية في مصر، مشاركة الاسلاميين في السلطة .

٢- عصام العريان، عوائق المشاركة السياسية في مصر، مشاركة الاسلاميين في السلطة

٣- رسائل الامام الشهيد حسن البنا .

٤- عصام العريان، عوائق المشاركة السياسية في مصر، مشاركة الاسلاميين في السلطة

٥- عصام العريان،عوائق المشاركة السياسية في مصر، مشاركة الاسلاميين في السلطة .

٦- مصطفى علي، تجربة الحزب الاسلامي في ماليزيا، مشاركة الاسلاميين في السلطة، لندن ٩٤ .

٧- ناسر الصانع، التجربة الكويتية الاسلامية ، مشاركة الاسلاميين في السلطة، لندن ٩٤

٨- أنور هدام، التجربة السيياسية للحركة الاسلامية في الجزائر ، مشاركة الاسلاميين في السلطة، لندن ٩٤ .

٩- نصر طه مصطفى،الحركة الاسلامية اليمنية: عشرون عاماً في المشاركة السياسية، ، مشاركة الاسلاميين في السلطة، لندن ٩٤

١٠- عصام العريان،عوائق المشاركة السياسية في مصر، مشاركة الاسلاميين في السلطة .

١١- حمزه منصور ، نظرات في أداء كتلة نواب الحركة الاسلامية

١٢ - حلت الحكومة قبل أن تتقدم بمشروع قانون .

١٣- تم رفض العرض فور سماعه بسبب توجهات الحكومة .

١٤- بلغت التراجعات الديموقراطية ذروتها اثناء مناقشة المعاهدة الاردنية الاسرائيلية .

١٥- كان ذلك في ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩ .

١٦- ومن هنا فقد كانت فترة المجلس النيابي الحادي عشر من ٨٩ - ٩٣ تمثل الفترة الذهبية للحركة الاسلامية في الاردن .

١٧- وقد حاولت وسائل الاعلام الرسمية التلاعب بالنسب للتغطية على أثر قرار المقاطعة

المراجع :

١- مشاركة الإسلاميين في السلطة / عزام التميمي / لندن ،٩٤
٢- الأنظمة العربية والحركة الإسلامية / حامد عبد الماجد قويسي / القاهرة ٩٥ .
٣- موجز إنجازات نواب الحركة الإسلامية / دراسة غير منشورة .
٤- البرنامج الانتخابي لمرشحي جماعة الأخوان المسلمين لانتخابات المجلس النيابي الأردني ، عمان ٨٩ .
٥- نظرات في أداء كتلة نواب الحركة الإسلامية في المجلس النيابي الأردني الحادي عشر / حمزه منصور/ عمان ١٩٩٤م .
٦- الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية/ د. اسحق فرحان / عمان ٩٦ .
٧- البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الإسلامي لانتخابات المجلس النيابي الأردني/ عمان ٩٣ .
٨- الانتخابات النيابية العامة في الأردن ٨ تشرين ثاني ١٩٩٣م/ مركز الأردن الجديد للدراسات / عمان ،٩٤
٩- حزب جبهة العمل الإسلامي / النظام الأساسي / عمان ١٩٩٢ .

(٢)

تجربة الحركة الإسلامية في مصر

هشام جعفر*

تتعدد المداخل والاقترابات التي يمكن عبرها دراسة موضوع "العمل الإسلامى والطرح السياسى"، الذى يقصد به : دخول أو اشتراك أحد الأطراف أو القوى الإسلامية فى ساحة العمل السياسى من منطق القبول بالتعامل مع النظام السياسى من خلال قواعده .

فى هذا الإطار يمكن دراسة اشتراك إحدى القوى الإسلامية وانخراطها فى ساحة العمل السياسى من جهات عدة :

١- فهناك أولاً تأثير اشتراك هذه القوة أو الطرف على النظام الحاكم : وفى هذا الإطار يمكن أن تثار أسئلة عديدة يتعلق مجملها بإدراك النظام وقيادته السياسية، باعتبارها المحور والمحرك الأساسى للنظم السياسية العربية، لدخول هذا الطرف فى ساحة العمل السياسى، ويعد هذا الإدراك بمثابة المقدمة الإساسية للاستراتيجية التى يمكن أن يتبناها النظام فى التعامل مع الحركة الإسلامية، بالإضافة إلى الإجراءات المستخدمة فى هذا التعامل.

٢- كما يمكن دراسة تأثير اشتراك هذا الطرف الإسلامى أو ذاك على مجمل خريطة القوى السياسية: فلا ريب أن اشتراك أحد الأطراف الإسلامية فى ساحة العمل السياسي المشروع يعيد تصنيف القوى السياسية وفرزها على أسس جديدة، ووفقًا لمعايير تختلف عن ذى

* رئيس قسم البحوث بالمركز الدولي للدراسات .

قبل، كما يعيد تحديد الأوزان النسبية لهذه القوى على الساحة السياسية، بالإضافة إلى مضمون خطابها.

وفى هذا الصدد نحتاج إلى دراسة الخريطة الجديدة للقوى السياسية، والمعايير والأسس التى تم على أساسها إعادة التصنيف والفرز.

٣- ويلقى اشتراك إحدى القوى الإسلامية فى ساحة العمل السياسى الرسمى بظلاله على خريطة القوى الإسلامية ذاتها : ففى كل بلد من البلدان التى اشتركت فيها إحدى القوى الإسلامية فى ساحة العمل السياسى، كانت هناك قوى وأطراف إسلامية أخرى رافضة لمثل هذا الاشتراك بأسانيد وحجج متعددة، وفى هذا الإطار يمكن دراسة تطور مواقف القوى والأطراف الإسلامية المختلفة من قضية المشاركة فى الحياة السياسية، سواء على المستوى الفكرى من جهة الحجج والمبررات التى يقدمها كل طرف، أو على المستوى الحركى العملى .

وفى هذا المدخل قد يكون من المفيد دراسة تأثير الاشتراك أو الإسهام فى الحياة السياسية على قضية الشريعة الإسلامية، من جهة مدى التقدم الذي أحرز أو تم تحقيقه فى سبيل تطبيق الشريعة الإسلامية أو تقديم "البديل الإسلامى .

كما يمكن فى هذه النقطة دراسة التأثيرات الإقليمية لاشتراك أحد القوى الإسلامية، سواء على الأطراف الإسلامية فى البلدان والأقطار العربية الأخرى، أم من جهة تأثير اشتراك إحدى القوى الإسلامية فى بلد ما على تعامل النظام ونظرة قيادته من بلد لآخر للعمل الإسلامى .

٤- كما يمكن أن تدرس التأثيرات الدولية لاشتراك إحدى القوى الإسلامية فى ساحة العمل السياسى، وخاصة فى حالة تحقيقها قدرًا من النجاح على مستوى التأييد الشعبى أو التمثيل البرلمانى، فعلى سبيل المثال: يمكن دراسة إدراك الأطراف الدولية المختلفة لهذا الاشتراك وذاك النجاح .

٥- إلا أن المدخل الأساسى الذي أسعى من خلاله إلى التعامل مع موضوع: "العمل الإسلامى والطرح السياسى" هو تأثير اشتراك أحد الأطراف والقوى الإسلامية - وهى هنا جماعة الإخوان فى مصر - عليها هى نفسها. وفى هذا الإطار يمكن أن ينظر إلى هذا التأثير من جهات متعددة :

أ) من جهة النموذج السياسى الذي تهدف الجماعة إلى إقراره فى الحياة السياسية، ويرتبط بذلك تطور المواقف الفكرية التى بات يتبناها الطرف الإسلامى.

ب) من جهة ترتيب أولويات الخطاب .

جـ) من جهة شكل التنظيم المعبر عن الحركة السياسية، وعلاقته بالبناء التنظيمى السابق، والأوضاع المؤسسية الخادمة للعمل السياسى .

د) من جهة تأثير العمل السياسى على أولويات العمل، ومهام ومجالات ووظائف الحركة.

هـ) من جهة بناء وتكوين النواة أو الفرد المنتمى لهذه الحركة، وتطور الوعى أو اختلافه داخل الجماعة الواحدة، نتيجة الاحتكاك بالعمل العام عمومًا، والعمل السياسى خاصة .

و) من جهة تأثير الاشتراك على بقية أجزاء العمل الأخرى (الأوزان النسبية لمكونات العمل)، وخاصة فى التنظيمات التى تتسم بشمولية الوظائف والمهام التى تناط بالتنظيم لتنفيذ وتطبيق الفكرة الإسلامية.

هذا المدخل لا تتعرض له الدراسات القائمة إلا نادراً وذلك بحكم اعتبارات متعددة أبرزها قلة المعلومات في هذا الموضوع، إلا أن الأهم هو أن هذا المدخل يمثل أهمية متزايدة في الواقع السياسي العربي لأنه يطرح قضية على جانب كبير من الأهمية تتعلق بإمكانية دمج الحركة الإسلامية "غير العنيفة" في النظام السياسي القائم بقواعده، وتأثير هذا الدمج على تغير طبيعة الحركة الإسلامية ذاتها.

فى ظل هذا المدخل يمكن دراسة خبرة جماعة الإخوان فى مصر خلال العقد الأخير(١٩٨٤-١٩٩٥) فيما يتعلق بتطور مواقفها الفكرية، ويمكن أن يؤخذ موقفها من "التعددية" كمثال على الموقف الفكرى. باعتبار الموقف من التعددية هو أحد المواقف الحاكمة والأساسية التى يمكن أن تؤثر بشكل أو آخر على ساحة العمل السياسى، فالموقف منها يمكن من خلاله ، إدراك نظرة الطرف الإسلامى للأطراف السياسية الأخرى، حتى لو انطلقت هذه الأطراف من غير الإطار المرجعى الإسلامى (أحزاب شيوعية وعلمانية) وإدراك موقفه من قضية تداول السلطة والقبول بها بين الفاعلين السياسيين .

وموقفه من نظرية العمل أو استراتيجية التغيير: هل يتم عبر بوابة الانتخابات وبالطرق السلمية أو بغيرها ؟ وقد تم اختيار سنة ١٩٨٤ بداية لتقويم الأداء السياسى للإخوان فى مصر، باعتبارها السنة التى تمثل بداية دخول الإخوان ساحة العمل السياسى بشكل واضح، حيث تم التعاون مع حزب الوفد الجديد - فى هذه الانتخابات - عبر ترشيح بعض الشخصيات الإخوانية على قوائمه .

وعلى هذا فإن الدراسة تنقسم إلى جزئين أساسيين :

الأول : يركز على الظروف الإخوانية التى أحاطت بالانتخابات البرلمانية المختلفة: ١٩٩٥،١٩٩٠،١٩٨٧،١٩٨٤- فهذه الظروف تسمح لنا بإدراك التوجهات والأهداف التى كانت مطروحة للعمل السياسى فى هذه المراحل المختلفة.

الثانى : يرصد تأثير اشتراك الإخوان فى الحياة السياسية على جماعة الإخوان نفسها، من جهة تطور أولويات خطابها، وموقفها الفكرى من قضية التعددية.

أولاً: بيئة الانتخابات البرلمانية :

مثلت تجربتا جماعة الإخوان المسلمين فى انتخابات سنة ١٩٨٤ وسنة ١٩٨٧ تطورين هامين فى الحياة السياسية للجماعة، باعتبار الأولى أول تجربة برلمانية للجماعة منذ قيام حركة الضباط ١٩٥٢، وأما الثانية فلعبت الدور الهام فى تكريس الوجود والحضور السياسى للجماعة

سواء فى الشارع السياسى أم فى أهم المؤسسات السياسية وهو البرلمان؛ فلقد كانت التجربة البرلمانية لجماعة الإخوان فى الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٤ بمثابة مرحلة تلمس الطريق بالنسبة للجماعة فى المجال السياسى، فى حين أن التجربة البرلمانية الثانية ١٩٨٧-١٩٩٠ كانت بمثابة تأكيد الوجود وتثبيت الأقدام على الساحة العامة فى مصر(١) .

أما مقاطعة الانتخابات فى ١٩٩٠، فهى وإن كانت استمرارًا للمرحلة السابقة من جهة أن الإخوان قد أصبحوا يتمتعون بشرعية واقعية على ساحة العمل العام فى مصر، إلا أنها تمت فى ظل ظروف دولية وإقليمية ومحلية بالغة التعقيد .

وأخيرًا فإن المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ لا يمكن بحال فصلها عن المواجهة التى احتدمت بين الجماعة والنظام منذ قضية سلسبيل فى ١٩٩٢، واتخذت أشكالاً ومظاهر متعددة(٢).

أ) انتخابات ١٩٨٤ :

كانت انتخابات ١٩٨٤، بالنسبة للإخوان، تواصلاً تاريخيًا مع فترتين هامتين:

الأولى قبل ١٩٥٢ حين تقدمت جماعة الإخوان بعدد محدود من أعضائها، من بينهم المرشد العام وقتها حسن البنا، للترشيح فى الانتخابات البرلمانية فى مناسبتين: الأولى سنة ١٩٤٢، وكانت الثانية سنة ١٩٤٥-١٩٤٤، بالإضافة إلى الاستعداد لانتخابات ١٩٥٠ التى حال دون الاشتراك فيها اغتيال المرشد المؤسس، وصدور قرار حل الجماعة (٣) .

كما كان الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية ١٩٨٤، تأكيدًا وتطويرًا للخط الاستراتيجى الذي اختطته الجماعة لنفسها منذ منتصف السبعينيات، والذي قام على أن بالإمكان أن تحقق الجماعة أهدافها بالعمل من خلال المؤسسات القائمة سواء على صعيد المجتمع أو الدولة. فإذا كانت الجماعة قد استطاعت خلال عقد السبعينيات أن تعيد بناء صفوفها، وأن توسع من دائرة عضويتها وتفتح قنوات اتصال مع المجتمع (عبر مسار المسجد والحركة الطلابية أساسًا)، فإنها اتجهت منذ مطلع

الثمانينيات إلى تأكيد مشاركتها فى الحياة العامة فى مصر : فلا يمكن فصل مبادرة دخول انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ على قوائم الوفد، عن مبادرة دخول انتخابات النقابات المهنية ١٩٨٤، وانتخابات الاتحادات الطلابية فى نفس العام أيضًا، التى كانت بمثابة عودة النشاط الإسلامى للجامعات المصرية بصورة علنية بعد أحداث ١٩٨١.

وكانت هذه المبادرات جميعًا مرتبطة "بالوصول بالدعوة الإسلامية إلى الحيز الرسمى"(٤)، كما ارتبطت بالتضييق الذي كانت تمر به الجماعة وقتها: فقد خرجت قيادات الجماعة من السجون أواخر ١٩٨٢، وقد فقدوا مجلتهم الوحيدة المعبرة عن الجماعة (مجلة الدعوة)، وقد سعت هذه القيادات إلى استئناف النشاط وتشكيل الصفوف فى ظل تضييق وحصار شديدين. بعبارة أخرى، فإن وضعية الجماعة "المحاصرة" التى لا تتمتع بالشرعية القانونية، وتعانى من السرية المضروبة عليها قد صاغت أهداف المرحلة وقتها، فكان التأكيد على ضرورة حضور وتأكيد الاسم وإثبات التواجد بشتى الطرق ومختلف الوسائل، وبما يتجاوز الأطر التقليدية القائمة (المسجد).

كما كانت هناك أهداف أخرى أهمها : العمل على إدخال تعديلات سياسية أو إصلاحات سياسية على النظام السياسى، بما يخدم مستقبل ووضع الجماعة أو موقفها فى علاقتها بالنظام السياسى.. ومن ثم كان من الطبيعى، فى هذه المرحلة، أن تتعاون الجماعة لتحقيق هذه الأهداف مع أكبر الأحزاب السياسية حنيئذ، وأكثرها ثقلاً فى النظام السياسى، وأكثرها تبنيًا لقضايا الإصلاح السياسى، التى كانت فى قمة أولوياته(٥)

.

ب) انتخابات ١٩٨٧ :

كان الاشتراك فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧، بالنسبة للإخوان، تأكيدًا للخط الذى انتهجوه فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، وتطويرًا له، ففى الانتخابات الأولى تم ترشيح عدد محدود على قوائم حزب الوفد، وبعد أن كانت العلاقة بين الوفد والإخوان هى مجرد

ائتلاف أو تعاون وتنسيق، تحولت العلاقة بين كل من الإخوان وحزب العمل والأحرار إلى تحالف باسم "التحالف الإسلامى" .

وكانت هذه الانتخابات فرصة للإخوان لشرح برنامجهم الإسلامى للجماهير، والاحتكاك بها، وإثبات قوة وتواجد الجماعة فى الشارع المصرى، وبالتالى جعل عملية الاعتراف بها والسماح لها بإقامة كيان علنى قانونى مسألة واقع يصعب على السلطة السياسية تجاهله، ولذا فقد صاحب هذه الانتخابات - وما تلاها من انتخابات - دعاية واسعة النطاق واتصال مكثف بالجماهير، اكتسبت الجماعة من خلاله عضوية جديدة، وأنشأت لها ركائز إخوانية في مواقع جديدة، مما جعل الإخوان مكونًا أساسيًا فى النظام السياسى المصرى، وليس على هامشه.

وسعت جماعة الإخوان إلى تقديم أجيال جديدة من الكوادر والقيادات السياسية لساحة العمل السياسى والجماهيرى، حتى أصبحت الجسور ممهدة بين الإخوان وبين الشارع، لتمتع شخصيات قيادية من الجماعة بالحصانة، مما أضفى على تحركها فى وسط الجماهير شرعية أكبر، بعبارة أخرى؛ فقد سعى الإخوان إلى توظيف شرعيتهم البرلمانية لتوسيع ونشر وبسط شرعيتهم الواقعية، وكان أحد أسانيدهم فى ذلك الحصانة البرلمانية .

والخلاصة أن هذه الانتخابات، وما تلاها من انتخابات مجلس الشورى ١٩٨٩، كانت تطورًا وتوسعًا ظاهرًا فى المشاركة البرلمانية. وأخذت الأهداف المطروحة عند بداية التجربة في التبلور والوضوح والنضج، وكانت أهم هذه الأهداف هي(٦) :

١- نشر الفكرة الإسلامية الصحيحة، وتكوين رأى عام إسلامي صحيح .

٢- تربية وإعداد كوادر .

٣- ترجمة شعار "الإسلام هو الحل" عمليًا، وتقديم نموذج فى هذا الصدد .

٤- كسب مواقع جديدة وتوسيع رقعة التأثير.

٥- اكتساب مهارات إدارة العمليات الانتخابية .

٦- حصر الكفاءات والخبرات بغرض التعرف عليها، تمهيدًا للاستفادة منهم حال تحقيق الحكم الإسلامى .
٧- التواجد على المستوى العربى والإسلامى والاستفادة من ذلك.
٨- عمل مراكز ضغط على عملية صنع القرار ومراكزه.
٩- الحث على مشاركة الناس مشاركة إيجابية، ومعالجة السلبية المتفشية بينهم .

جـ) مقاطعة الانتخابات البرلمانية فى ١٩٩٠ :

أحاطت بانتخابات مجلس الشعب المصرى فى ١٩٩٠ ظروف دولية وأخرى إقليمية ومحلية حتَّمت على جماعة الإخوان مقاطعتها، أو هكذا أدركت الجماعة هذه الظروف :

١- فلا يمكن فصل صحوة قوى المعارضة - ومن ضمنها الإخوان - من أجل إقرار إجراءات ديمقراطية داخل النظام المصرى، عن التحولات الديمقراطية التى اشتعلت فى أوربا الشرقية، وتم فيها إجراء انتخابات نزيهة بإشراف دولى، وفى ظل إصلاح دستورى جذرى، وكان هناك إحساس وقتها - لدى قوى المعارضة - بإمكانية انتقال هذه الإصلاحات الديمقراطية للبلدان العربية، وإحداث تغيير حقيقى فى بنية هذه الأنظمة .
٢- ألقت أزمة الخليج الثانية بظلالها الكثيفة على المنطقة ككل، بل امتد تأثيرها ليشمل أوضاعًا كثيرة فى النظام الدولى، وقد رأى النظام المصرى أن هذه الأزمة هى فرصة لإجراء الانتخابات التشريعية، على الرغم مما كان شائعًا وقتها من احتمال تأجيل الانتخابات. فقد كانت هذه الانتخابات فرصة أمام النظام لإجراء الانتخابات وتحقيق مكاسب، فى ظل تأييد دولى يتمتع به نتيجة مشاركته إلى جانب قوات التحالف الغربى، وفى ظل صدمة واضطراب شديدين لدى الرأى العام العربى والمصرى، وفى ظل حالة فقدان توازن شديد

لدى القوى السياسية العربية، وعلى رأسها الحركة الإسلامية نتيجة تباين مواقف أطرافها من هذه الأزمة.

٣- جماعة الإخوان لم تقم بمفردها باتخاذ قرار المقاطعة، بل اتخذته كل الأحزاب المصرية، عدا حزب التجمع، ومن ثم فإن قرار الجماعة بالمقاطعة لابد أن يتم تحليله فى إطار موقف أحزاب المعارضة المصرية التى كانت تطالب النظام وقتها بضمانات أكثر ديمقراطية للعملية الانتخابية، والتى لم يستجب النظام لأى مطلب من مطالبها. وقتها كان هناك تشوف نحو عمل قوى بين أحزاب المعارضة، يبدأ من مقاطعة الانتخابات، ويُنتقل به إلى ممارسة ضغوط من أجل إحداث إصلاحات ديمقراطية.

إن قرار الجماعة بالمشاركة - فى هذه البيئة المحلية والإقليمية والدولية - يعنى أمرين(٧) :

الأول: هو عمل الجماعة بمفردها على الساحة السياسية، فقرار الجماعة بالمقاطعة يجب فهمه فى إطار استمرار التحالف الإسلامى، الذى يضم حزبى العمل والأحرار وجماعة الإخوان، ومن ثم فإن جزءًا من قرارها لا يمكن فصله عن قرار التحالف الإسلامى .

الثانى: هو خروجها عن إجماع المعارضة الحزبية، وقد جربت الجماعة فى انتخابات مجلس الشورى ١٩٨٩، مع حزبى التحالف الإسلامى، مغبة هذا الخروج حين عمد النظام إلى اسقاط جميع مرشحى التحالف الإسلامى فى ظل تجاوزات أمنية بالغة الشدة.

د) انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ :

ترتبط المشاركة الواسعة للإخوان (ترشيح حوالى ١٥٠ فردًا) فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ بعدد من الظروف والملابسات أهمها:

١- ظروف التضييق والحصار الشديد والمتصاعد على أنشطة الجماعة، وخاصة واجهاتها العامة، منذ ١٩٩٢، والتى اتخذت أشكالاً متعددة: تشريعية (قانون النقابات رقم ١٠٠ وتعديلاته)، وأمنية (اعتقالات وتضييق)، وإعلامية (قصف إعلامى شديد بغرض تشويه الاسم والقيادات..)، وقانونية (فرض الحراسات على النقابات المهنية أهم

المؤسسات العامة التي تحرك فيها الإخوان)، وبلغت هذه المواجهة ذروتها فى المحاكمات العسكرية لقيادات من الجماعة فى نوفمبر١٩٩٥.

تأتى المشاركة فى هذه الانتخابات - إذن - كمحاولة من قبل جماعة الإخوان للخروج من هذا التضييق، وتأكيد حضورها وتواجدها على الساحة السياسية فى مصر.

٢- كما لا يمكن فصل مشاركة الإخوان فى الانتخابات عام ١٩٩٥، عما حدث فى انتخابات ١٩٩٠، فقرار مقاطعة أحزاب المعارضة لم يدفع النظام إلى إحداث أية إصلاحات ديمقراطية، ولم تستطع قوى المعارضة التى قاطعت الانتخابات أن تطور آليات مشتركة للضغط على النظام من أجل إحداث هذه التعديلات أو الإصلاحات الديمقراطية - كما كان مأمولاً إبان سنة ١٩٩٠.

ثانيًا: تأثير زيادة مشاركة الإخوان في العمل السياسي على خطابهم السياسي:

يستهدف هذا الجزء من البحث إلى دراسة تأثير تعاطى الإخوان للسياسة، أي دخولهم لساحة العمل السياسي المشروع، وطرح أنفسهم كإحدى قواه الفاعلة، علي اتخاذهم مواقف أكثر وضوحًا وتحديدًا تجاه الأحداث الجارية أو القضايا الفكرية المطروحة. بعبارة أخرى، فإن الدخول إلى ساحة العمل السياسي الرسمي له منطقه الذي يفرضه على أية قوة سياسية أو اجتماعية: من جهة تحديد أولويات خطابها، وتطور مواقفها الفكرية، بالإضافة إلى أولويات العمل، ومهمات ومجالات ووظائف الحركة، وهذا ما أسعى إلى مناقشته فيما يتعلق بالإخوان في مصر.

أ) أولويات الخطاب السياسي الإخواني ١٩٨٤-١٩٩٥:

١- احتلت قضايا الحريات الأولوية الأولى في سلم ترتيب الخطاب الإخواني، متقدمة بذلك على قضية تطبيق الشريعة، وهذه النتيجة التى انتهيت إليها هى نتاج استقراء معظم الخطاب الإخوانى، سواء

في مجلس الشعب ١٩٩٠ - ١٩٨٧، أو مجلة لواء الإسلام التى ظلت معبرة عن الإخوان رسميًا فى الفترة من ١٩٨٦-١٩٩١ (٨)، فمن بين ثمانية استجوابات تقدم بها نواب الإخوان فى المجلس، تعلقت ستة منها بقضايا الحريات، كما عنيت افتتاحية المجلة، التى كان مرشد الإخوان يكتبها بصفة تكاد تكون منتظمة، بقضايا الحريات كثيرًا. فى نفس الوقت الذى احتلت فيه قضية "الإصلاح السياسى" المرتبة الأولى فى البرامج الانتخابية التى اشترك الإخوان على أساسها فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، و١٩٨٧، ومجلس الشورى ١٩٨٩. كما لا يمكن فصل هذا الاهتمام الكبير بقضايا الحريات عن النشاط الذى قامت به النقابات المهنية، التى سيطر فيها التيار الإسلامى على الأغلبية، خدمة لقضايا الحريات .

٢- إن اتساع مجالات وأنشطة العمل الإخوانى العام فى العقد الأخير استتبع بالضرورة تغطية خطابهم المتعلق بمسألة الحريات لمجالات متسعة ومتزايدة : فهناك المجال المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان (التعذيب - الاعتقالات) .

سواء على المستوى المحلى الداخلى أم على المستوى الإقليمى العربى(٩) . الاهتمام بقضايا الانتخابات، وخاصة إذا كان الإسلاميون طرفًا فيها (نتخابات تشريعية وطلابية ونقابية بالإضافة إلى انتخابات أعضاء هيئة التدريس). (١٠) .

كما حظيت سياسات النظام فى علاقته بالإسلاميين بصفة عامة والإخوان بصفة خاصة باهتمام الإخوان، خاصة فى تعلقها بالقيود المتزايدة التى يفرضها النظام على حركة الإخوان (قانون الصحافة - قانون الأحزاب - قانون الطوارئ ومد العمل به - إحكام القبضة على المساجد..) (١١) .

كما تم تناول كثير من الأحداث الإقليمية والدولية وفقًا لمنظار الحرية . (أحداث الجزائر والصومال وتونس وأزمة الخليج الثانية)، كما تم الاعتناء بالتطورات الديموقراطية سواء على المستوى الإقليمى أو

الدولى (انتخابات الأردن والجزائر فى مرحلتها الأولى - أحداث أوروبا الشرقية)، وكان بالطبع هناك إسقاط على الواقع المصرى (١٢) .

كمـا استخدمت المناسبات الإسلامية المختلفة للتأكيد على مسألة الحريات (العيد - مولد الرسول) وتم توظيف السيرة أيضًا للتأكيد على موضوع الحرية(١٣) .

وكان المحور الذي دارت عليه قضايا ومجالات الحريات هو بالأساس: مدى تأثرالإسلاميين بها، ولذا فقد غابت قضايا الحريات فى المجال العمالى عن الاهتمام الإخوانى، أو إن شئنا الدقة فإنها لم تحظ بالاهتمام الكافى. (١٤) .

إن احتلال قضايا الحريات الأولوية فى سلم ترتيب الخطاب الإخوانى يجد تفسيره، ولا شك، فى تصورهم لطريقة الوصول إلى "الحكم الإسلامى"، التى تتمثل بصفة أساسية فى التغيير المجتمعى، أى عبر بوابة المجتمع، الذي يحتاج إلى قدر كبير من التهيئة والإعداد لقبول "الحكم الإسلامى"، لذا فإن إطلاق الحريات هى سبيل طمأنة الشعب إليهم، مع قدرتهم على التحرك فى أوساط الشعب المختلفة لإقناعه بمشروعهم الإسلامى، إلا أنه فى نفس الوقت، فإن الدخول إلى ساحة العمل السياسى والتفاعل مع أطرافه وقضاياه قد ترك بصماته علىالخطاب الإخوانى، فلقد دفع الطرف العلمانى الإخوان لاتخاذ مواقف أكثر وضوحًا بشأن بعض قضايا الحريات، وألقت حالة الجدل الواسع والاستقطاب الحاد بين الإسلاميين وبين العلمانيين فى العقد الأخير بظلالها على مجمل سياسات ومواقف الأطراف السياسية فى النظام المصرى، وامتد تأثيرها بالطبع إلى الإخوان، مما استدعى منها - فى بعض الأحيان - اتخاذ مواقف أكثر وضوحًا وتحديدًا تجاه الأحداث الجارية أو قضايا الحوار، ولا يمكن فصل موقف الإخوان المتكرر من نبذ الإرهاب، وإعلان موقف محدد من التعددية وتداول السلطة ومن حقوق المرأة - عن هذا السياق. -أما الاعتبار الآخر- الذي يكتسب أهميته كمحدد لفهم موقف الإخوان من قضايا الحريات، فهو أن هذا التواجد الفعلى القوى والمؤثر على ساحة العمل السياسى لم يقابله اعتراف

رسمى قانونى من النظام بجماعة الإخوان، بل كان هناك تأكيد مستمر ودائم من قمة النظام وأعلى سلطة فيه (الرئيس مبارك) على أنه لا يوجد كيان اسمه الإخوان فى مصر. بعبارة أخرى؛ لا يمكن فهم مجمل حركة الإخوان فى العقدين الأخيرين بمعزل عن بحثهم الدائم والمستمر عن المشروعية القانونية أو تحويل التواجد الفعلى الواقعى إلى شكل قانونى معترف به.

ب) تطور الموقف الفكرى (الموقف من التعددية) :

كانت خاتمة المطاف فى شأن تطور موقف الإخوان من تعدد الأحزاب وتداول السلطة إصدار بيان فى شوال ١٤١٤هـ/ مارس ١٩٩٤م، يعبر عن إيمانها بتعدد الأحزاب فى المجتمع الإسلامى، بما يعنيه ذلك من قبول تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية عن طريق انتخابات دورية. كما عبر البيان عن عدم حاجة السلطة لأن تضع قيودًا من جانبها على تكوين نشاط الجماعات أو الأحزاب السياسية، وإنما يترك لكل فئة أن تعلن ما تدعو إليه وتعلن منهجها، إلا أن البيان ينيط بالقضاء المحصن والمؤهل فكريًا وعلميًا وفقهيًا وثقافيًا مهمة اتخاذ الإجراء "الشرعى" تجاه من يخرج على المبادئ الأساسية التى لا خلاف عليها بين علماء وفقهاء المسلمين، والتى تعتبر المقومات الأساسية للمجتمع (١٥) .

إن موقف الإخوان من التعددية الحزبية قد شهد تطورات عدة : بدأت بالرفض الذي استمر منذ الثلاثينيات والأربعينيات حتى منتصف العقد الثامن من هذا القرن، حين بدأ التفكير منذ ذلك الوقت (بعد ١٩٨٤) فى تأسيس موقف فكرى وممارسة عملية من الحزبية والأحزاب تتجاوز الموقف الرافض لها. ولقد كانت هناك مجموعة من المحددات وعدد من العوامل، حكمت الموقف الفكرى والممارسة العملية لجماعة الإخوان من قضية التعددية الحزبية، والتى أدت إلى اختلافه من فترة تاريخية إلى أخرى :

١- حسن البنا (١٩٠٦-١٩٤٩) رفض الحزبية وقبول المشاركة فى الانتخابات البرلمانية :

اتسم موقف البنا - مؤسس الجماعة ومرشدها الأول - برفضه للحزبية وقبوله المشاركة فى الانتخابات البرلمانية، برغم تحفظه على القانون الذي يتم من خلاله إجراء الانتخابات، "فالأحزاب المصرية سيئة مصر الأولى، وهى أساس البناء الاجتماعى .. وهى ليست أكثر من سلسلة انشقاقات أحدثتها خلافات شخصية، كما انعقد الإجماع على أن

هذه الأحزاب لا برامج لها ولا مناهج، ولا خلاف بينها إلا فى الشخصيات"(١٦) .

وفى رسالته إلى الملك فاروق ومصطفى النحاس - رئيس وزراء مصر آنذاك - طالب بإلغاء الحزبية، كأولى خطوات الإصلاح العملى من الناحية السياسية والقضائية .

ويؤكد فى أكثر من موضع وفى أوقات مختلفة أن "الإخوان ليسوا حزبًا سياسيًا، وإن كانت السياسة من قواعد الإسلام ومن صميم فكرتنا"، وعندما يريد أن يصف جماعة الإخوان فإنه يجعلها "هيئة سياسية" لا "حزبًا سياسيًا"(١٧) .

ويلاحظ على موقف البنا الرافض للحزبية والأحزاب أنه لم يدعمه بنصوص من القرآن، ولا من السنة، بما يعنى أن رفضه لها لم يكن مبدأيًا أى وفقًا لأسس شرعية، وإنما ارتبط بسياقه التاريخى وإدراكه لجوانب الخلل التى أصبحت تشيعها الأحزاب فى الحياة السياسية المصرية آنذاك، فالمستفيد الأول - فى رأيه - من الفرقة والخلاف الذي نشأ عن الحزبية هو المحتل، "وأنه إذا استسيغ الخلاف فى أمة من الأمم، فإن أمة وادى النيل أحوج ما تكون إلى أكمل معانى الوحدة لتتجمع قواها فى نضال الاستقلال وفى عمل الإصلاح الداخلى" (١٨) .

بل يرى أنه إذا استكملت الأمة استقلالها وحريتها، ووضعت أصول الإصلاح الداخلى العام، فلا مانع - عنده - بعد ذلك أن "ترسم الحوادث .. للناس طرائق فى التنظيم فى ظل الوحدة التى يفرضها الإسلام" (١٩) .

ولقد حكمت نظرة البنا إلى الأحزاب قيمة "الوحدة"، التى تعد بمثابة أهم القيم المحورية فى تفكيره، فالمعركة من أجل النهضة والاستقلال - كما يرى - لا يمكن أن يقبل فيها التعددية والاختلاف، ففى مذكراته وعندما تعرض للأوضاع العامة فى مصر، حاول أن يحدد وسائل الإنقاذ والخلاص، ووضعها تحت عنوان: "المنجيات العشر" وكانت مسألة الوحدة أولى هذه المنجيات(٢٠)، وأرجع أول الأسباب وراء تحلل الدولة الإسلامية وانهيارها إلى الخلافات السياسية،

والعصبية، وتنازع الرياسة والجاه، وأرجع العامل الثانى للخلافات الدينية والمذهبية(٢١)، وجعل الخصيصة الأولى لدعوة الإخوان هى البعد عن مواطن الخلاف (٢٢) .

ويرى البعض أن مناداة البنا بالقضاء على الحزبية كان يصارع - فى ذلك - أحزابًا قامت فى جملتها أو قام المؤثر منها على أساس من الفهم العلمانى للحركة السياسية(٢٣)، إلا أننى أرى أن موقف البنا من مسألة الحزبية والأحزاب، كان يحاول فيه، على الأقل على المستوى النظري والفكري، أن يطرح رؤية متميزة للعمل السياسى مختلفة - إلى حد كبير - عن الممارسة أو العملية السياسية القائمة وقته فى مصر، والتى انتقلت من الخبرة الغربية، وكان جوهرها الأساسى هو "التنافسية الشديدة" بين الأطراف السياسية القائمة بغية تحصيل مصالح حزبية ضيقة .

النموذج السياسى المبتغى عند البنا، مما يحتاج إلى دراسة مستقلة، ولكن يمكن الوقوف عند أبرز ملامحه التى تتمثل فى:

١- الانطلاق من شمولية الإسلام وبالتالى تأسيس الممارسة السياسية على أرضية الشرعية الدينية.

٢- الإخوان حركة إصلاحية شاملة وليست طرفًا سياسيًا، مع محاولة تمييز وفصل العمل السياسى التنافسى، فى أواخر أيامه، عن تنظيم الإخوان.(نقل العمل السياسى إلى الحزب الوطنى).

٣- ضرورة التوحد وعدم الاختلاف من أجل الصالح الوطنى العام.

٤- تبنى قضايا الأمة الأساسية: القضية الوطنية، وقضية فلسطين.

٥- طرَح رؤاه الإصلاحية على الجميع ليتبناها.

٦- التأييد لمن يحسن أيًا كان .

٧- عدم إقامة تحالفات دائمة مع أى طرف، وإنما عقد تحالفات ترتبط بإدراك المصلحة الوطنية من وراء ذلك .

٨- دم استثمار اسم الإخوان فى التحرك السياسى التنافسى .

ولكن موقف البنا الرافض للحزبية لم ينسحب على النظام النيابى، "فليس فى قواعد هذا النظام ما ينافى القواعد التى وضعها الإسلام لنظام الحكم" (٢٤) .

والذي رآه هو أن الحزبية ليست من دعائم هذا النظام "فالحزب والفرقة والخلاف لازمت النظام النيابى فى أوروبا. والحكم النيابى فى أعرق مواطنه -إنجلترا - لا يقوم على هذه الحزبية المسرفة". (٢٥) ، وبرغم موافقته على النظام النيابى الحديث فى ترتيبه الوصول لأهل الحل والعقد واختيارهم عن طريق نظم الانتخاب، فإنه يطالب بتعديل وإصلاح نظام الانتخاب المصرى من عدة وجوه(٢٦) :

١- وضع صفات خاصة للمرشحين.
٢- وضع حدود للمناهج الانتخابية بحيث تدور حول المناهج والخطط الإصلاحية وليس حول مجموعة الأشخاص .
٣- إصلاح جداول الانتخاب، وتعميم نظام تحقيق الشخصية .
٤- وضع عقوبة قاسية للتزوير من أى نوع، بالإضافة إلى الرشوة الانتخابية.
٥- العدول إلى نظام القائمة الانتخابية بدلاً من الانتخاب الفردى .

وبرغم موقفه الرافض للحزبية والمطالب بتعديل قانون الانتخاب لم يجد البنا غضاضة فى ترشيح نفسه - كما قدمت - لانتخابات مجلس الأمة مرتين وفقًا لهذا النظام، واستعد للثالثة ولكن عاجلته المنية قبلها .

وبرغم موافقته على النظام النيابى الحديث فى ترتيبه الوصول لأهل الحل والعقد واختيارهم عن طريق نظم الانتخاب، فإنه يطالب بتعديل وإصلاح نظام الانتخاب المصرى من عدة وجوه(٢٦) .

١- وضع صفات خاصة للمرشحين .
٢- وضع حدود للمناهج الانتخابية بحيث تدور حول المناهج والخطط الإصلاحية وليس حول مجموعة الأشخاص .
٣- إصلاح جداول الانتخاب، وتعميم نظام تحقيق الشخصية .
٤- وضع عقوبة قاسية للتزوير من أى نوع، بالإضافة إلى الرشوة الانتخابية.

٥- العدول إلى نظام القائمة الانتخابية بدلاً من الانتخاب الفردى .

وبرغم موقفه الرافض للحزبية والمطالب بتعديل قانون الانتخاب لم يجد البنا غضاضة فى ترشيح نفسه - كما قدمت - لانتخابات مجلس الأمة مرتين وفقًا لهذا النظام، واستعد للثالثة ولكن عاجلته المنية قبلها. (٢٧) .

٢- حسن الهضيبى (١٨٨٩- ١٩٧٣) الحياة النيابية أساس الاستقرار.

كان للهضيبى، المرشد الثانى، أسلوبه وقسماته الفكرية ورؤيته لنشاط الدعوة، وله وجهة سياسية واجتماعية تحتاج إلى دراسة، ولكن المؤكد أنه كان "يتحلى بنزوع ديموقراطى أصيل، وكان لا يمانع فى أن يكون لخصوم الإخوان السياسيين أحزابهم حتى بالنسبة للشيوعيين - كما يذكر أبو رقيق فى تعليقاته على كتاب ميتشيل"(٢٨).

وربما يجد نزوعه الأصيل للديموقراطية تفسيره فى المناصب القضائية التى شغلها، وكان هذا النزوع مما حكم نظرته لعبد الناصر، فيرى محمود عبد الحليم أن مطالبة الإخوان عبد الناصر بالحكم الدستورى كان أحد النقاط الأساسية الأربع فى الخلاف بين الثورة والإخوان(٢٩)، فلقد أرسل الهضيبى إلى عبدالناصر - وكان رئيسًا للوزراء وقتها - رسالة يطالبه فيها بإعادة الحياة النيابية كأولى الوسائل لتحقيق الاستقرار فى البلاد، "فالحياة النيابية هى الأساس السليم لكل حكم فى العصر الحاضر.. والأمة لا تتعلم بإلغاء الحياة النيابية فى فترة الانتقال، وإنما تتعلم بممارسة الحياة النيابية بالفعل"، وطالبه بإلغاء الإجراءات الاستثنائية والأحكام العرفية التى كانت سارية منذ نجاح الثورة سنة ١٩٥٢، "فإن الإجراءات الإستثنائية إذا أفادت الهدوء المؤقت والاستقرار الظاهر فإنها تخلق حالة من الغليان..". وحث الهضيبى عبد الناصر على إطلاق الحريات جميعًا، وعلى الأخص حرية الصحافة، بل وجه إليه رسالة ثانية سنة ١٩٥٤ وضح فيها حاجة الأمة إلى حرية القول، وأن الأمة قد ضاقت بحرمانها من حريتها "فأعيدوا لها حقها فى الحياة" (٣٠) .

نشرت جريدة المصرى فى عددها ٥٨٦٩ بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٤ بيانًا من الإخوان المسلمين يطالب فيه بعودة الحياة النيابية وصيانة حقوق الشعب وحرياته. واستمر الهضيبى فى تبنى رأى البنا الذي يرى أن الإخوان "هيئة إسلامية دولية" وليست حزبًا سياسيًا، وقدم استقالته من منصبه عندما تقدم الإخوان بطلب لوزارة الداخلية بعد

صدور قانون ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ بشأن تطهير الأحزاب لتكون حزبًا، وأدت استقالته إلى سحب الطلب (٣١) .

٣- عمر التلمسانى (١٩٠٤ -١٩٨٦): المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب والتفكير فى إنشاء حزب للإخوان :

يمكن التمييز فى إطار هذه الفترة بين مرحلتين :

المرحلة الأولى: ١٩٧٣ -١٩٨٤ : وتميزت بمحاولة إعادة إحياء الجماعة مرة أخرى بعد خروج الإخوان من السجون والمعتقلات منذ بداية السبعينيات، وكان من مقتضياتها البحث عن تواجد قانونى للجماعة باعتبارها "هيئة إسلامية شاملة" وليست حزبًا. فلقد طالب التلمسانى فى افتتاحية الدعوة(٣٢) الرئيس السادات بأن يكون للإخوان المسلمين حقهم - شأن غيرهم - فى الوجود الرسمى والشرعى .

ويتضح من سياق المقال أن التلمسانى يلح ويشدد على مطلب السماح بعودة "جماعة الإخوان المسلمين" إلى وضعها الرسمى والقانونى، ولا يطالب بقيام حزب سياسى خاص بهم، ويؤكد ذلك أن جملة الدعوة نشرت فى زاوية منفصلة من نفس الصفحة مقتطفًا من أقوال حسن البنا يؤكد فيه أن الإخوان ليسوا حزبًا سياسيًا.

وشهدت هذه الفترة تقدم الإخوان للقضاء للمطالبة بعودة الجماعة وإلغاء قرار حلها الصادر سنة ١٩٥٤، ولم يتقدموا للجنة الأحزاب بطلب إنشاء حزب، وذلك بعد تطبيق تجربة التعدد الحزبى فى مصر سنة ١٩٧٦، ولكنهم كانوا على وعى منذ منتصف السبعينيات، وعند مناقشة قانون الأحزاب بأن المقصود بالمادة الرابعة من مشروع قانون الأحزاب - والتى تحظر قيام حزب على أساس دينى - أن المقصود بها جماعة الإخوان، ففى كلمة الدعوة كتب صالح أبو رقيق معلقًا على هذه المادة، أن المقصود بهذه العبارة (عدم قيام أحزاب على أساس دينى)، هو الحجْر على الإسلام وحده من أن يقوم على أساسه حزب، ويقول : "إن أغلب الظن أن المقصود من كل هذا هو الإخوان المسلمون بذاتهم". (٣٣) .

وانتقد الإخوان فرض التنظيمات الثلاثة على المواطنين للاختيار بينها، واعتبروا أن فرضها، "يفقد الشعب ركنًا هامًا من أركان حريته فى

الاختيار.. وكان الأولى أن يفسح المجال للشعب لاختيار منابره، وأحزابه بإرادته الحرة المعبرة عن ذاته (٣٤) .

المرحلة الثانية :١٩٨٤-١٩٨٦ : شهدت هذه المرحلة مشاركة الإخوان فى انتخابات مجلس الشعب على قوائم الوفد سنة ١٩٨٤، ونجاح سبعة من أعضاء الجماعة فى الفوز بعضوية المجلس. وفى أواخر هذه المرحلة، أى قبيل وفاة التلمسانى، بدأ الإخوان فى التفكير فى إنشاء حزب خاص بهم، ودفعهم إلى ذلك مجموعة من العوامل أبرزها التضييق والحصار الشديدان على أنشطة الجماعة، فقد جاء قانون الانتخابات وفقًا للقائمة النسبية ليحرمهم من الترشيح المستقل، بالإضافة إلى الفشل فى الحصول على حكم قضائى بعودة الجماعة يمنحهم الوجود القانونى. ولا يمكن فصل هذا التوجه - إنشاء حزب - عن الخلافات التى نشبت بين الوفد والإخوان، لتنصل نواب الوفد من المطالبة بتطبيق الشريعة فى مجلس الشعب، بما يعنيه ذلك من استحالة الترشيح على قوائمه مرة أخرى.

ويلاحظ أن محاولة إنشاء الإخوان حزبًا سياسيًا خاصًا بهم، قد أخذت فى هذه المرحلة "حكم الضرورة": "أنا مضطر، والمضطر يركب الصعب من الأمور .. لقد سدت أمام الإخوان كل القنوات الشرعية التى يمكن من خلالها أن يعبروا عن أنفسهم" (٣٥). ومن ثم فإنه "فى حالة عودة الجماعة فيمكن أن يصرف النظر عن الحزب، حيث تصير الجماعة جماعة عالمية شاملة تنتظم العالم الإسلامى كله وليس مصر وحدها". (٣٦) والتلمسانى فى رأيه المبيح لتعدد الأحزاب ولأن يكون للإخوان حزب، اصطدم برأى البنا الرافض للحزبية والأحزاب، ولذا فقد حاول أن يعيد تفسير رأى البنا موضحًا فى أكثر من لقاء معه أن "رأى الإمام الشهيد حسن البنا ينصرف لإنكاره لأساليب الأحزاب فى الوصول إلى الحكم، أما الحزبية كفكرة أو كواقع فليس له اعتراض عليها" (٣٧) .

٤- ما بعد التلمسانى: المشاركة الواسعة فى الانتخابات والتردد فى التقدم بإنشاء حزب: تعد هذه المرحلة امتدادًا لسابقتها من ناحية استمرار

المشاركة فى الانتخابات البرلمانية والمحلية، بالإضافة إلى السعى لإنشاء حزب خاص بالإخوان، وإن كان هذا السعى قد اتسم بالتردد الشديد الذي ظهر جليًا فى مسألة "حزب الوسط." فقد شهدت هذه الفترة مشاركة من الإخوان على نطاق واسع فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧، والشورى ١٩٨٩، والمحليات ١٩٩٢، ومجلس الشعب ١٩٩٥. أما التقدم بطلب إنشاء حزب باسم الإخوان، فقد اتسم فى فترة ما بعد التلمسانى بالتردد الشديد، بالرغم من حسم المسألة من حيث المبدأ، ولعل السبب وراء ذلك الموقف المتردد هو:

- العلاقة بين الجماعة والنظام السياسى المصرى، حيث تتصاعد المطالبة بإنشاء حزب كلما اشتد التضييق على حركة الجماعة وتصاعدت الأزمة مع النظام السياسى، إلا أن الموقف المتشدد الذي تأخذه القيادة المصرية من قضية الاعتراف الرسمى بالتيار الإسلامى عامة، والسماح بإنشاء حزب يمثل الإخوان المسلمين خاصة، يوقف هذه المطالبات : فهذا الموقف المتشدد من القيادة المصرية يعنى إدراك الجماعة وقياداتها أن إعلان حزب أو حتى إدارة معركة قانونية للحصول على حزب خطوة تصعيدية مع نظام الحكم لا تؤمن عواقبها.
- إلا أن الأهم فيما أتصور، هو أن مسألة تقدم جماعة الإخوان فى مصر بطلب إنشاء حزب يثير العديد من الإشكالات التى لم تحسم بعد بشكل كاف أبرزها:

أ- إشكال العلاقة بين الحزب والجماعة وما تثيره من ازدواجية القيادة وتنافسها كما برزت فى التجربة الأردنية والجدل الدائر حول مسألة حزب الوسط.

ب- إشكال القطرية والعالمية : فقيادة الجماعة فى مصر هى قيادة عالمية تتجاوز الإطار المصرى، بينما الأحزاب أساسًا أحزاب ذات طابع قطرى.

جـ- إشكال تاريخي يتعلق بتعريف الإخوان لذاتهم وإدراكهم لطبيعتهم، فالإخوان على المستوى التاريخى هيئة إسلامية جامعة، هيئة فوق الأحزاب .

خاتمة:

شهدت جماعة الإخوان المسلمين في مصر ابتداءً من منتصف الثمانينيات دخولاً متزايداً إلى ساحة العمل العام والعمل السياسي بشكل خاص، اتخذ مظاهر متعددة وأشكال كثيرة كان جوهرها الأساسي المشاركة في الانتخابات العامة سواء ما يتعلق منها بمؤسسات "المجتمع المدني" (النقابات ونوادي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية) والمؤسسات التشريعية (مجلس الشعب والشورى) أو المؤسسات المحلية (المجالس المحلية) أو الاتحادات الطلابية....

إن تحليلاً دقيقاً للحظة التاريخية التي انبعث فيها "السياسي" داخل الحركة الإسلامية، الذي تجسد بقرار مشاركة الإخوان في مصر في انتخابات مجلس الشعب١٩٨٤ على قوائم الوفد، والذي تأثرت به سائر الحركات الإسلامية في الوطن العربي. إن تحليلاً دقيقاً لهذه اللحظة التاريخية، ما أحاطت بها من ظروف وملابسات، وما اتخذته من ممارسات ومسارات علي مدار العقد والنصف الذي تلاها من شأنه أن يساعدنا في تقويم دقيق لتجربة العمل الإسلامي (فكراً وحركة) مع السياسة.

والخلاصة التي ينتهي إليها هذا البحث هي أن تعاطي الإخوان للسياسة، أي دخولهم لساحة العمل السياسي المشروع، وطرح أنفسهم كأحد قواه الفاعلة، قد تطلب منهم اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً وتحديداً تجاه الأحداث الجارية أو القضايا الفكرية المطروحة، بعبارة أخري، فإن الدخول إلى ساحة العمل السياسي الرسمي له منطقه الذي يفرضه على أية قوة سياسية أو اجتماعية: من جهة تحديد أولويات خطابها، وتطور مواقفها الفكرية .

وهذا ما ظهر تأثيره جلياً على حركة الإخوان في مصر التي أعطت لقضايا الحريات أولوية في خطابها السياسي على سائر القضايا بما فيها تطبيق الشريعة. إلا أن هذا التغيير يظل رهناً بالتفاعلات الداخلية التي تشهدها هذه القوة أو تلك الجماعة بما يطرح - بشكل أساسي - تعريف الكيان لنفسه وتحديده لطبيعته المميزة.

ويلاحظ في هذا الصدد أن بعض فصائل الإخوان في أقطار عربية أخري غير مصر (اليمن - الجزائر) قد أعادت تأسيس نفسها في شكل "حزب سياسي"، وهذا الشكل المؤسسي الجديد له مقتضياته ومستلزماته التي تتطلب تغيراً في طبيعة الكيان ذاته. وهذا الانتقال إلى الشكل المؤسسي الجديد مما يحتاج إلى دراسة تفصيلية لمعرفة تأثيراته على الحركة الإسلامية، فالشكل المؤسسي ليس محايداً، فكلٍ له قيمه وثقافته التي تلتبس به ولا تنفك عنه وتظل مصاحبة له.

أما في مصر فيلاحظ أن جماعة الإخوان كانت تشهد تنازعاً حول تعريف الجماعة لذاتها: هل هي حركة سياسية يمكن أن تتحول إلى حزب؟ أم حركة تغيير مجتمعي شامل، والممارسة السياسية جزء من ممارساتها؟ ويظل هذا التنازع قائماً ما بقيت السياسة بضغوطاتها ومقتضياتها قائمة .

الهوامش

١- انظر : د. هدى راغب ود. حسنين توفيق، الإخوان المسلمون والسياسة فى مصر، القاهرة: دار المحروسة، ١٩٩٦، ص:٤٠٧ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر: هشام جعفر، أبعاد الأزمة بين الحكومة المصرية والإخوان، ورقة غير منشورة.

٣- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر مقال: إبراهيم البيومى غانم، منهج التغيير فى فكر الإمام حسن البنا (٢)، مجلة المجتمع الكويتية العدد ٢: ١٢٢١ جمادى الآخرة ١٤١٧هـ/ ٥/١٠/١٩٩٦، ص ص: ٥٠-٥٣ .

٤- د. عبد العاطى محمد أحمد، الحركات الإسلامية فى مصر وقضايا التحول الديمقراطى، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥/ ١٤١٥، ص:٢١٤ .

٥- د. هدى راغب ود. حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص:١٢٠-١٢٨

٦- مقابلات أجريتها مع رموز وقيادات إخوانية في الفترة من يونيو-أغسطس١٩٩٧ .

٧- انظر حول مقاطعة الإخوان لانتخابات سنة ١٩٩٠: د. هدى راغب، ود. حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص:٤٠٧-٤١٧ .

٨- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر: هشام جعفر، الحريات العامة فى رؤية الحركة الإسلامية المصرية، بحث غير منشور .

٩- شنت المجلة - مجلة لواء الإسلام - حملة على مدار ثلاثة أعداد لمواجهة تعذيب السياسيين فى السجون والمعتقلات، انظر الأعداد : جمادى الآخرة١٤٠٩حتى ربيع الآخر من نفس العام/ سبتمبر ١٩٨٩ وحتى نوفمبر من نفس السنة.

١٠- انظر على سبيل المثال: -جهاد الكردى، استقلال الجامعات المصرية عن الحكومة، لواء الإسلام، المحرم ١٤١١ هـ/ يوليو ١٩٩٠.

- الأمن يسرق بالإكراه الاتحادات الطلابية، لواء الإسلام، جمادى الآخرة ١٤١١/ ديسمبر ١٩٩٠.

١١- انظر على سبيل المثال: محمد حامد أبو النصر، أما لهذا الليل من آخر، لواء الإسلام، رجب ١٤١١/ يناير ١٩٩١.

- عبدالمنعم سليم جبارة، ماذا بعد سقوط زكى بدر ؟ لواء الإسلام، رجب ١٤١٠/ يناير١٩٩٠ .

- محمد عبد القدوس(تحقيق)، الحكومة وكيف تحكم قبضتها على بيوت الله ؟ لواء الإسلام، جمادى الأولى ١٤١٠/ نوفمبر ١٩٨٩ .

١٢- انظر على سبيل المثال: محمد المأمون الهضيبى، ماذا يراد لمصرنا الحبيبة ؟، لواء الإسلام،جمادى الآخرة ١٤١٠/ ديسمبر ١٩٨٩.

- عبد المنعم سليم جبارة، فى كل مكان الدكتاتورية تتهاوى، لواء الإسلام، ربيع الآخر١٤١٠/نوفمبر١٩٨٩ .

- ومازال الشعب فى دور المتفرج، لواء الإسلام، شعبان ١٤١٠/ نوفمبر ١٩٨٩.

١٣- انظر على سبيل المثال: محمد حامد أبو النصر، متى نفرح بالعيد ؟، لواء الإسلام، شوال ١٤١٠/ أبريل١٩٩٠.

محمد عبد الله الخطيب، "طائفة الطغاة" فى دروس من السيرة، لواء الإسلام، ربيع الآخر١٤٠٨/ نوفمبر ١٩٨٧.

١٤ - انظر على سبيل المثال: أبو طارق، الإخوان المسلمون وأحداث الحديد والصلب، لواء الإسلام، صفر١٤١٠/ سبتمبر١٩٨٩.

١٥- لمزيد من التفاصيل حول هذا البيان انظر: المركز الإسلامى للدراسات والبحوث، المرأة المسلمة فى المجتمع المسلم، والشورى وتعدد الأحزاب.

١٦- حسن البنا، مجموعة الرسائل، القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ص:٢٢٠.

١٧- الرسائل، ص:١٥٧.

١٨- المرجع السابق، ص:٢٢١.

١٩- الرسائل، ص:٢٢١، وانظر أيضًا ص:٢٢٦ .

٢٠- حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، القاهرة، دار الطباعة والنشر الإسلامية.

٢١- الرسائل، ص:١٣١.

٢٢- الرسائل، ص:١٥٧.

٢٣- طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢، القاهرة، دار الشروق، ط ٢، ص:٢٥ من المقدمة.

٢٤- الرسائل، ص:٢١٦.

٢٥- الرسائل، ص:٢١٦.

٢٦- الرسائل، ص: ٢٢٣ - ٢٢٤.

٢٧- الأولى كانت سنة ١٩٤٢ وانسحب منها بناء على طلب من مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر آنذاك. وقد اعترض الإخوان على هذا الانسحاب، وكانت الثانية سنة ١٩٤٤ عن دائرة القناة وسقط فيها بالتزوير، أما الثالثة فكانت استعدادًا لانتخابات ١٩٥٠ والتى كان من المقرر أن يدخلها الإخوان بثقل كبير وبعدد أكبر من المرشحين، على عكس المرتين السابقتين اللتين اقتصر فيهما الترشيح على أفراد معدودين.

٢٨- طارق البشرى، مرجع سابق، ص:٦٧ من المقدمة .

٢٩- محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ، الإسكندرية، دار الدعوة، الجزء الثالث، الفصل الثانى والذي يعرض فيه لنقاط الخلاف بين الإخوان والثورة .

٣٠- انظر نص الرسائل بالكامل فى كتاب "الإسلام والداعية" الذي جمعه أسعد محمد أحمد، القاهرة: دار الأنصار، ص: ١٩٨٣ -١٨٦ .

٣١- انظر تعليق صالح أبو رقيق على كتاب ميشيل : الإخوان المسلمون، ترجمة د. محمود أبو السعود، ط١، ١٩٨٠، هامش ص:٢٢٥-.٢٢٦

٣٢- مجلة الدعوة، العدد ١٤، السنة ٢٦، غرة شعبان ١٣٩٧/ يوليو ١٩٧٧.

٣٣- صالح أبو رقيق، لا تسدوا المنافذ أمام الداعين إلى الله، مجلة الدعوة، العدد ٨، السنة٢٦، غرة صفر١٣٩٧/ يناير١٩٨٨.

٣٤- صلاح شادى، كلمة إلى نواب الشعب، مجلة الدعوة، العدد ٧، السنة ٢٦، غرة المحرم١٣٩٧/ ديسمبر١٩٧٦ .

٣٥- عمر التلمسانى فى لقاء لمجلة "آخر ساعة" معه ٢٨/٥/١٩٨٦.

٣٦- المرجع السابق.

٣٧- المرجع السابق.

(٣)

تجربة الحركة الإسلامية في اليمن

محمد الغابري*

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين _ المشرف على الرحيل _ حدثت في العالم العربي والإسلامي تحولات سياسية أبرز سماتها تنامي الصحوة الإسلامية والحركات المعبرة عنها ¦ وقد حققت تلك الحركات الإسلامية ((نجاحات أوصلتها إلى سدة الحكم في المقدمة أو المؤخرة منها تفرداً أو مشاركة كما حدث في اليمن أو تركيا أو السودان أو الأردن قبل ذلك)) تجارب جديرة بالدراسة من منظورين الأول التأثير المشهود للإسلاميين في حياة المجتمعات العربية والإسلامية ¦ والثاني مواقف الإسلاميين من الديمقراطية بجناحيها التعددية السياسية ¦ والتداول السلمي للسلطة ، ومدى قبول الآخرين والتعايش معهم هذه الدراسة الموجزة لإحدى التجارب محاولة لعرض وتحليل مشاركة الإسلاميين في السلطة في اليمن وموقعهم من النظام السياسي والمشاركة المباشرة وهي تجربة لها خصائصها المتصلة بالبيئة اليمنية والتي من أبرزها غلبة الطابع المحافظ على مستوى الدولة والمجتمع ¦ جعل نشأة الإسلاميين وبروزهم على الساحة غير مستغرب، واتسمت علاقتهم بالنظام بالتعايش والتعاون بل والمساهمة في تثبيته واستقراره .

اليمن حكمت قبل الثورة من قبل الملكية في صنعاء والإستعمار البريطاني في عدن، وكانت أول صلة للإسلاميين بالسلطة عام ١٩٤٨

---

* من اليمن

من قبل الإخوان المسلمين في مصر وبعد قيام ثورة ٢٦ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٢م التي أطاحت بالملكية في صنعاء وثورة تشرين الأول (١٤) أكتوبر ١٩٦٣م التي ضد الاستعمار البريطاني وجلائه في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦٧م من عدن ظل التشطير قائماً وكسرس بوجود جمهوريتين على الأرض اليمنية.

انخرط الإسلاميون في صنعاء في العمل السياسي مشاركة في الحكومات المتعاقبة بطريقة غير مباشرة وسجل لهم حضوراً بيناً بعد حضور في المجالس النيابية المتعاقبة.

في عدن فرض نظام الحزب الواحد المتبني للماركسية حال دون نمو حركة إسلامية والتواصل بين الشمال والجنوب السابقين ¦ ومع قيام الوحدة في ٢٢أيار مايو 1990م ترافق مع الإعلان السماح بالتعددية الحزبية وأعلنت أحزاب كثيرة عن نفسها تتقدمها ثلاثة أحزاب رئيسية المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح والأخير موضوع الدراسة خاض معارضة ٩٠-٩٣ للحزبين الحاكمين وأجريت أول انتخابات برلمانية في ظل دولة الوحدة عام 1993م أسفرت على حصول الإسلاميين على المركز الثاني بعد المؤتمر وحصول الإشتراكي على المركز الثالث ¦ ترتب على تلك النتائج قيام ائتلاف ثلاثي ضم الأحزاب الثلاثة وفي تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٤م تم تشكيل ائتلاف ثنائي ضم المؤتمر والإصلاح في الإئتلافين شارك الإسلاميون لأول مرة مشاركة مباشرة في السلطة استمرت أر بعة أعوام أي دورة انتخابية ١٩٩٣ - ١٩٩٧م في هذه الدراسة الموجزة نحاول الإجابة على بعض التساؤلات عن علاقة الإسلاميين بالنظام ومفهوم المشاركة في السلطة والمواقف وردود الأفعال وانعكاسات المشاركة سلباً وإيجاباً في أربع مباحث .

المبحث الأول : موقع الإسلاميين من النظام السياسي.
المبحث الثاني : مفهوم المشاركة في السلطة لدى الإسلاميين.
المبحث الثالث : المشاركة في السلطة وانعكاساتها.

المبحث الرابع : المواقف وردود الأفعال.

المبحث الأول: موقع الإسلاميين من النظام السياسي :

مفهوم النظام السياسي:

(النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بين أفراد المجتمع) .

الإسلاميين في اليمن:

هناك تنظيمات إسلامية حديثة أعلنت عن نفسها بعد قيام الوحدة وهي مجموعات صغيرة ومحدودة مثل حزب الحق ¦ اتحاد القوى الشعبية ¦ حركة التوحيد والعمل الإسلامي والثلاثة تنتمي إلى الشيعة الزيدية التي حكمت اليمن قرابة ألف عام وجماعات إسلامية تقليدية غير منظمة تنظيم دقيق مثل جماعة السلفيين وجماعة التبليغ وغيرهما ¦ الإخوان المسلون - سابقاً - التجمع اليمني للإصلاح- لاحقاً - وهم أكبر التنظيمات الإسلامية) وهؤلاء هم موضوع الدراسة ويتم التعيير عنهم بالإخوان المسلمين - الحركة الإسلامية _ الإسلاميين _ التجمع اليمني للإصلاح حزب الإصلاح.

النظام السياسي في اليمن :

الجمهورية اليمنية وليدة اندماج الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية في الـ٢٢ من إيار (مايو) ١٩٩٠م ، قبل ثورة ٢٦أيلول (سبتمبر ١٩٩٢م) كان يحكم الشمال (سابقاً) النظام الملكي الذي فرض طوقاً من العزلة ومارس الإستبداد والظلم وسياسة التجهيل للشعب وكان يحكم الجنوب سابقاً الإستعمار البريطاني من عدن يشاركه مجموعة من السلاطين الذين جعلوا من كل محافظة سلطنة شبه مستقلة وقد حاول الاستعمار طمس الصفة اليمنية على الجنوب بإقامة كيان سياسي أطلق عليه اسم اتحاد الجنوب العربي ¦ وباستثناء مدينة عدن فإن الاستعمار حرص على تجهيل الشعب بحرمانه من التعليم وعمل على مراكمة التخلف ¦ ثورة ١٩٦٢م أطاحت بالنظام الملكي في صنعاء وفي ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧م انسحب الاستعمار

البريطاني ¡ ولم تسفر تلك الأحداث عن عودة وحدة اليمن وإنما أصبح على الأرض اليمنية جمهوريتين بنظامين
مختلفين وهو أشبه ما يكون بجسد برأسين اتسمت الأوضاع بقلة فترات الاستقرار إذا أن صنعاء واجهت ثورة مضادة من قبل الملكيين وحدثت حركة (٥ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٧م) التي أطاحت بأول رئيس للجمهورية عبد الله السلال وأتت بالقاضي عبد الرحمن الإرياني وقد استمرت الحرب الأهلية من عام ١٩٦٢ عقب قيام الثورة حتى فك حصار صنعاء الشهير في اليمن بحصار السبعين يوم في (فبراير ١٩٦٨م) بعد انتهاء الحصار الذي فرضه الملكيون حدث انقسام في الصف الجمهوري خاصة الجيش خاضت وحداته حرباً فيما بينهما فيما عرف بأحداث أغسطس (آب ١٩٦٨م) قام على إثرها الفريق المنهزم بخوض حرب عصابات استمرت حتى عام 1974م ، وخلال هذه الفترة قامت مجالس نيابية مثل المجلس الوطني وعقبه مجلس الشورى.

في عام ١٩٧٤م قام الجيش بحركة إنقلابية عرفت بحركة ١٣ يونيو (حزيران٩) بقيادة إبراهيم الحمدي أطاحت بالقاضي الإرياني وجمدت مجلس الشورى وعلقت الدستور وقد شهدت البلاد خلال الفترة من حزيران (يونيو) ٧٤م إلى تشرين الأول ١٩٧٧م قدراً من الاستقرار ، وفي تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٧م أطاح المقدم أحمد الغشمي بالرئيس إبراهيم الحمدي في انقلاب دموي ولم يدم حكم الغشمي سوى شهوراً تم اغتياله عبر رسالة ملغومة قادمة من عدن في حزيران (يونيو) ١٩٧٨ وفي ١٧ يوليو انتخب مجلس الشعب التأسيسي (برلمان معين) علي عبد الله صالح رئيساً للبلاد ليواجه محاولة انقلابية من قبل الناصريين في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨ وخلال الفترة ٧٩-١٩٨١م خاضت الجبهة الوطنية المعارضة حرب عصابات مدعومة من حكومة عدن ثم شهدت البلاد استقرار سياسياً وأمنياً وفي عام ١٩٨٢م أعلن عن قيام المؤتمر الشعبي العام وهو تنظيم سياسي ضم القوى السياسية المختلفة.

وفي عدن خلفت الجبهة القومية - سابقاً- الحزب الإشتراكي

اليمني - لا حقاً - الاستعمار ولم تواجه ثورة مضادة ¦ ولكنها حدثت انقسامات في صفوف الجبهة القومية في عام ١٩٦٨م أسفرت عن بالإطاحة بالرئيس قحطان الشعبي .

وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٨م تمت الإطاحة بسالم ربيع علي بضرب مقره بالطائرات أسفرت عن إمساك عبد الفتاح إسماعيل بالأمانة العامة للحزب الإشتراكي ورئاسة الدولة وفي عام ١٩٨١م تم نفي عبد الفتاح إسماعيل إلى موسكو وخلفه علي ناصر محمد أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة ورئيساً للحكومة .

وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٥م انعقد المؤتمر العام الثالث للحزب أسفر عن خلافات حادة وتخندق المختلفون حتى انفجرت في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦م حرب أهلية شديدة شكلت كارثة وأسفرت الأحداث عن مصرع قيادات الحزب الكبيرة وهزيمة علي ناصر محمد وانسحابه شمالاً ¦ وتسلم علي سالم البيض للأمانة العامة للحزب يساعده سالم صالح محمد وتعيين حيدر العطاس رئيساً للدولة .

فرض النظامان حضراً على التعددية الحزبية . في صنعاء حضرت بموجب الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١م وفي عدن قام نظام الحزب الواحد وحضر ما عداه، ولم يكن في صنعاء تنظيماً سياسياً للحكم حتى عام ١٩٨٢م حين انعقد المؤتمر العام الأول للمؤتمر الشعبي العام وهو تنظيم سياسي مفتوح انخرطت فيه القوى السياسية الممنوعة من العمل الحزبي العلني . خاض النظامان حربين فيما بينهما عامي ١٩٧٢م و ١٩٧٩م .

في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩م وقع الرئيس علي عبد الله صالح ممثلاً لحكومة الجمهورية العربية اليمنية وعلي سالم البيض ممثلاً اليمن الديمقراطية الشعبية وقعا اتفاقاً يقضي بإعادة توحيد اليمن، وتم إعلان الوحدة واندماج النظامين في إيار (مايو) ١٩٩٠م في مدينة عدن صاحب حدث الوحدة ولازمه إعلان النظام الجديد انتهاج الديمقراطية والتعددية الحزبية وأعلنت أحزاب كثيرة تجاوزت ٤٠ حزباً وتنظيماً سياسياً يتقدمها ثلاثة أحزاب كبيرة المؤتمر الشعبي العام (الحاكم

في الشمال سابقاً) والحزب الإشتراكي اليمني (الحاكم في الجنوب سابقاً) والتجمع اليمني للإصلاح الذي أشهر في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠م عقب قيام الوحدة بفترة وجيزة.

شكل المؤتمر والإشتراكي حكومة ثنائية عرفت بحكومة التقاسم لأنه تم توزيع الحقائب الوزارية والمناصب القيادية مناصفة بينهما استمرت الحكومة الثنائية من أيار (مايو) ١٩٩٠م حتى أيار (مايو)١٩٩٣م بما عرف بالفترة الانتقالية.

في ٢٧ إبريل نيسان ١٩٩٣م حدثت أول انتخابات برلمانية تعددية أسفرت عن حصول المؤتمر على المركز الأول ١٢٣ مقعداً والإصلاح على المركز الثاني ٦٢ مقعداً والإشتراكي على المركز الثالث ٥٦ مقعداً شكلت الأحزاب الثلاثة حكومة ائتلاف ثلاثي لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما داهمت البلاد الأزمة اليمنية ٩٣ - ٩٤م، والتي فشلت كل الجهود لحلها ¦ وفي ٤إيار (مايو) ١٩٩٠م اندلعت الحرب ، وفي ٢١ منه أعلن علي سالم البيض أمين عام الحزب الإشتراكي قيام جمهورية اليمن الديمقراطية (الإنفصال) وفي ٧ يوليو وضعت الحرب أوزارها مسفرة عن هزيمة الحزب الإشتراكي وتجريده من آلته العسكرية والأمنية والإعلامية .

وفي تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه تم تشكيل حكومة ائتلاف ثنائي ضمت المؤتمر والإصلاح استمرت حتى مايو ١٩٩٧م حيث شكلت حكومة جديدة من قبل المؤتمر برئاسة مستقل - د. فرج بن غانم-، وخروج الإصلاح إلى المعارضة ترتيباً عن نتائج الانتخابات النيابية الثانية التي جرت في ٢٧نيسان (إبريل) 1997م وأسفرت عن حصول المؤتمر على ١٨٧ مقعداً إضافة إلى ٣٦ عضواً كان ترشيحهم بصفة مستقل ليصبح عدد مقاعده ٢٢٣ أي أغلبية مريحة وحصول الإصلاح على ٥٣ مقعداً و انضمام ١١ عضواً ترشحوا بصفة مستقل ليصبح عدد مقاعده ٦٤ مقعداً تلك صورة موجزة للنظام السياسي في اليمن .

نشأة الإسلاميين وموقعهم من النظام :

على الرغم من أن ظهور الإخوان المسلمين في اليمن تنظيماً لهذا الاسم كان في أواسط الستينيات إلا أننا لا يمكن أن نؤرخ للحركة الإسلامية في مكوناتها الأصولية والفكرية ¦ بذلك الظهور فالإسلاميون يرون " أن حركة الإصلاح هي امتداد لحركة تجديد الفكر الإسلامي والحركة الإصلاحية في اليمن التي قادها أمثال ابن الوزير والمقبلي والجلال وابن الأمير والشوكاني، وهذان الأخيران خلفا ميراثاً علمياً وتأثيراً مباشراً على المجتمع، إن هؤلاء المجتهدين انطلقوا من الكتاب والسنة (ومكافحة التعصب المذهبي الذي كان سائداً في عهدهم) في العصر الحديث بدأت صلة الإسلاميين بالنظام في الأربعينيات ممثلة بقدوم الفضيل الورتلاني -الجزائري - إلى اليمن موفداً من قبل حسن البنأ مؤسس جماعة الإخوان المسلمين وقد وصل الورتلاني (في نيسان إبريل ١٩٤٧م) .

كمندوب لشركة تجارية يملكها الحاج محمد سالم صديق البنأ ومن خلال هذا الغرض التجاري والاقتصادي سيعمل على الدعوة إلى الإصلاح في مملكة الإمام) حاول الورتلاني إصلاح النظام من الداخل ولما لم تجد تلك الجهود عمل مع نفر من اليمنيين على التحضير وتنفيذ ثورة ١٩٤٨م التي أطاحت بالإمام يحيى وأعلن تنصيب إمام جديد - عبد الله الوزير- وتشكيل مجلس الوزراء ومجلس الشورى على قاعدة الميثاق الوطني المقدس الذي اعتبر دستوراً للثورة ¦ ولم يستمر النظام الجديد سوى ثلاثة أسابيع استطاع أحمد بن يحيى ولي العهد افشال الثورة وإسقاط نظامها والاستيلاء على السلطة على الرغم من صلة الإخوان المسلمين في مصر بهذه الثورة إلا أنه لم يتبلور عنها تنظيم للإخوان المسلمين في اليمن عقب قيام ثورة ١٩٦٢م تقلد الأستاذ محمد محمد الزبيري منصب وزير التربية والتعليم في أول حكومة جمهورية ثم عين نائباً لرئيس الوزراء لشئون التربية والإعلام، وهو من الرموز الاسلامية الشهيرة ويكنى في اليمن بابي الأحرى .

وقد أسس الزبيري حزب الله في عام ١٩٦٤م وصار أميناً عاماً له،ولكنه اغتيل في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٥م ، على إثر ذلك ومع قدوم

مجموعة من الشباب الدارسين في مصر تم تأسيس تنظيم الإخوان المسلمين ومن أبرز مؤسسيه عبده محمد المخلافي، وعبد المجيد الزنداني ، ياسين عبد العزيز ، وعبد السلام خالد ، ودخل المخلافي المجلس الوطني (البرلمان) وكان له دوراً كبيراً في صياغة الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١م وفي السبعينيات والثمانينيات كانت علاقة الإخوان بالنظام قوية إذا تضامنوا مع النظام في مواجهة حرب العصابات التي خاضتها الجبهة الوطنية المعارضة والمدعومة من حكومة عدن كما ساهموا في تكوين المؤتمر الشعبي العام وفي قيادته ، ذلك في الشمال - سابقاً - وشاركوا في انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٨م وحصدوا ثلث المقاعد .

أما في الجنوب - سابقاً - فإن الحزب الإشتراكي فرض نظام الحزب الواحد وتتبنى الخط الماركسي، ومن ثم لم يكن ليسمح لحركة إسلامية بالوجود وتذكر بعض المصادر عن تكوين ، تنظيم للإخوان بقيادة المرحوم عمر طرموم ولكنه كان صغيراً وفي الوقت نفسه كان هناك حضراً على التنقل والاتصال بين الشعب الواحد في ظل النظامين المختلفين ومع إعلان الوحدة عام ١٩٩٠م وإقرار نظام التعددية برز الإسلاميون في تنظيم جديد _التجمع اليمني للإصلاح - مثل أكبر أحزاب المعارضة خلال الفترة أيلول(سبتمبر) ٩١- إبريل نيسان ١٩٩٣م خاض معارضة لمضامين الدستور مطالباً بتعديله بين عامي ٩٠ -٩١ م وفي عام ١٩٩٢م عارض مضامين قانون التعليم وفي خوضه لتلك المعارضة أظهر قدراً لا يستهان به من المقدرة على الحشد والتنظيم والمعارضة السلمية ، وفي عام ١٩٩٣م عقب الانتخابات شارك رسمياً في الحكومة من حزيران يونيو ١٩٩٣م إلى أيار (مايو) ١٩٩٧م ثم عاد إلى المعارضة من أيار(مايو) ١٩٩٧م وحتى كتابة هذه السطور..

يلاحظ من خلال عرض نشأة الإسلاميين في اليمن ووضعهم الراهن أن علاقتهم بالنظام اتسمت بالتعايش معه بل والمساهمة في استقراره وخلو تأريخهم من العنف ، ذلك عائد إلى خصائص يمنية. فاليمن على مستوى الدولة والمجتمع لا تزال قيم الإسلام هي الغالبة

والظاهرة فالمجتمع يدين أفراده بالإسلام ولا توجد أقليات ، والحكام لم يصادموا المجتمع بل أنهم - أيضاً - محافظون فنشأة الإسلاميين في اليمن إذاً لم تكن منذ البداية على أساس التضادية أو التناقض العقيدي بين عقيدتين مختلفتين أو التضاد المبدئي بين فكرتين أو الآنية المتمثلة في الفعل ورد الفعل في الإطار المجتمعي لذلك فقد تجاوز الإسلاميون في اليمن مراحل أساسية تعاني منها بعض الحركات الإسلامية في أقطار أخرى والتي مازالت حتى اليوم تواجه القضية العقدية الأساسية ( ) وهذه الحقيقة يؤكد عليها الرئيس علي عبد الله صالح في رده على السؤال القائل هل تخافون الخطاب الديني : " نحن لا نخاف الخطاب الديني لأن شعبنا اليمني أصلاً شعب مسلم ومحافظ ومتمسك بدينه واليمنيون هم دعاة الإسلام وممن حملوا راية الإسلام في أصقاع عديدة من الأرض وليس لدينا مشكلة أقليات من أي نوع " ( ) .

ويمثل الإسلاميون اليوم جزءاً هاماً وحيوياً من النظام سواءً كانوا مشاركين في السلطة أو كانوا معارضين ¦ وهم قوة سياسية تأخذها السلطة والمعارضة بعين الإعتبار، إن التجمع اليمني للإصلاح حزب جماهيري له قاعدة شعبية كبيرة ورأي عام متعاطف ومؤسسة حديثة من مؤسسات المجتمع المدني له مؤسساته ونظامه وله برنامج سياسي ممتاز يشكل اليوم عامل التوازن الذي يحفظ النهج الديمقراطي واستمراريته ( ) (إنه حزب وطني ارتضى الديمقراطية والتعددية) والتداول السلمي للسلطة( ) ( )وما يزال الإصلاح هو الرقم الصعب في معادلة) اللعبة السياسية اليمنية وفي الخارطة الحزبية تبرز ورقة الإصلاح كأخطر الأوراق وأهمها على الإطلاق( ) .

في الخطابات التي ألقيت في الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول للإصلاح تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٩٦م) عبرت السلطة والمعارضة عن المكانة التي يحتلها الإسلاميون في اليمن .

في خطاب د. عبد الكريم الإرياني .. نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية أمين عام حزب المؤتمر الشعبي العام عد انعقاد تلك الدورة للإصلاح (معلماً جديداً من معالم الديمقراطية والتعددية في اليمن)

وألقى عبد الملك المخلافي الأمين العام للوحدوي الناصري كلمة مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة عبرت عن نظرة أحزاب المعارضة للإسلاميين " إن أحزاب المعارضة ترى أن تجمع الإصلاح إحدى أهم المؤسسات الديمقراطية في مجتمع مدني ( ) تلك آراء من قيادات حزبية وكتاب وصحفيين إما مستقلين أو ينتمون إلى أحزاب أخرى وليس بينهم من ينتمي إلى الإصلاح.

المبحث الثاني: مفهوم المشاركة في السلطة لدى الإسلاميين :

هناك مفاهيم وصور للمشاركة في السلطة وقبل عرض المفهوم للمشاركة لدى الإسلاميين ينبغي معرفة مفهوم السلطة ومفهوم المشاركة أي ماذا تعنيان لدى علماء السياسة والمتخصصين .

السلطة :

إحدى مكونات الدولة ويمكن تعريفها بأنها صلاحيات صنع اتخاذ القرار السياسي والقيام بممارسة السيادة على الأرض والشعب وإدارة العلاقات الخارجية .

السلطات العامة اصطلاح دستوري يقصد به وظائف الدولة الرئيسية وهي تقسم تقليدياً منذ وضع - ميسكيو -الفرنسي نظرية في كتابه روح الشرائع ١٧٤٨م إلى ثلاث سلطات السلطة التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، وما يعنينا في هذا المقام هي السلطة التنفيذية وتعرف كذلك بالحكومة وهي الهيئة المنوط بها تنفيذ القوانين وعلى رأسها رئيس الدولة الأعلى الملك أو رئيس الجمهورية وهو في العادة يمارس سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء هم أصحاب السلطة الفعلية " .

مفهوم المشاركة في السلطة :

المشاركة في السلطة عكس احتكار السلطة وهناك صورتان للمشاركة هما:

١- المشاركة في صنع القرار السياسي والذي يأتي عن طريق إيجاد قنوات ومؤسسات عن طريقها يمكن للمواطنين أن يؤثروا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار على المستوى القومي

والمحلي.

٢- الصورة الثانية تتمثل في تعبئة المواطنين للمشاركة بحماس في مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومهما تعدد صور المشاركة أو مفاهيمها فإنها تعني قدرة المواطن على المشاركة في صنع حاضره ومستقبله وفي كل الحالات.

تلك مفاهيم للسلطة وصور للمشاركة في النظام السياسي والمشاركة في السلطة ويمكننا تعريف المشاركة في موضوعنا بأنها (مشاركة طرفين أو أكثر في صنع القرار السياسي وتمثل الأطراف المشاركة فئات وشرائح مختلفة في المجتمع باعتبارها أطراف وقنوات ومؤسسات عن طريقها يمكن للمواطنين أن يؤثروا بطريقة غير مباشرة في صنع القرار السياسي على المستوى القومي من خلال السلطة التنفيذية والمحلي من خلال المحافظين والحكام الإداريين وتتم مشاركة تلك الأطراف بطريقة مباشرة بأسماء أحزاب وتنظيمات وتكتلات سياسية وغير مباشرة من خلال أشخاص ينتمون فكرياً أو تنظيمياً إلى الاتجاهات وتكتلات مختلفة وتتم مشاركتهم بأشخاصهم وليس باسم التنظيمات التي يعبرون عنها .

مشاركة الإسلاميين اليمنيين في السلطة :

مشاركة أشخاص ينتمون إلى الحركة الاسلامية في صنع القرار السياسي من خلال وجودهم في السلطة التنفيذية (وزراء) أو حكام إداريين ومحافظين وتكون بطريقة غير مباشرة كالمشاركة قبل الوحدة في السلطة (شمالاً سابقاً) ولا يشترط فيها انتماء الاشخاص تنظيمياً وتكون بأشخاصهم وليس باسم التنظيم وبطريقة مباشرة المشاركة في الحكومة الائتلافية الثلاثية والثنائية ٩٣ - ١٩٩٧م والتي جاءت باسم تنظيم سياسي محدد : التجمع اليمني للإصلاح مشاركاً المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ٩٣-١٩٩٦م المؤتمر الشعبي . العام فقط ٩٤-١٩٩٧م .

مفهوم المشاركة في السلطة لدى الإسلاميين :

لا يختلف مفهوم المشاركة في السلطة التنفيذية تحديداً لدى القوى

السياسية عموماً في كونه المشاركة في صنع القرار السياسي وامتلاك سلطة اتخاذ القرار في الوزارات والمؤسسات التي يديرها المشاركون ¦ إنما قد يختلف المفهوم لدى القيادات عنه لدى الأفراد وفي كل الأحوال فإن الأحزاب والتنظيمات والجماعات السياسية يكون في طليعة أهدافها الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق مصالح عامة من وجهة نظر كل منها على أن مفهوم المشاركة في السلطة يعد من المفاهيم الحديثة والجديدة في الساحة اليمنية ويقع تداخل بين المفهوم والأهداف من المشاركة.

مفهوم المشاركة لدى قيادات :

المشاركة لدى لقيادات الإسلاميين تعني المشاركة في صنع القرار السياسي ويقدمون حيثيات المشاركة بأنها من أجل مصلحة البلاد ¦ وأنها واجب وطني .

١- المشاركة في صنعة القرار السياسي : لا يتم الحديث من قبل قيادات الإسلاميين أن المشاركة في السلطة تعني المشاركة في صناعة القرار السياسي إنما يفهم من خلال مواقف عبروا بها عن هذا المفهوم بهذا المعنى منها انسحاب وزراء الإصلاح من جلستي بمجلس الوزراء ١٩٩٦/١٢/١٥ م (احتجاجاً للإستعجال في مناقشة الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧م وعدم إعطاءهم الوقت الكافي لدراستها) وعند قيام القوات الإريتيرية بغزو جزيرة حنيش الصغرى ١٩٩٦/١٢/١٠م فإن جلسة مجلس الوزراء ١٩٩٦/٨/٢١، كانت عاصفة وإن معظم الوزراء أبدى تذمراً من تكتم الحكومة ووزارة الدفاع على اختراقات ارتيريا هذان مثالان، فعدم إعطاء الوزراء الممثلين للإصلاح وقتاً كافياً لدراسة الميزانية العامة حرمان لهم من المشاركة في صناعة القرار السياسي والتكتم عما يجري في حنيش الصغرى انفراد جهات في السلطة بصناعة القرار .

٢- المشاركة تعني مصلحة البلاد : الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر

رئيس الهيئة العليا للإصلاح (من أجل مصلحة البلد وافقنا على الائتلاف بأي قدر كان لأننا لم نحاول في الإصلاح تركيز التقاسم لأن الفترة الانتقالية كانت قسمة على اثنين ونحن قلنا إن وجودنا في الائتلاف ينهي التقاسم) .

٣- المشاركة واجب وطني لإنهاء حالة الرعب الناتج عن أزمة العلاقة بين المؤتمر والاشتراكي والتخفيف من حدة الصراع محمد اليدومي الأمين العام (عندما اتخذ التجمع اليمني للإصلاح قراره بالمشاركة في الحكومة من خلال الائتلاف الثلاثي كان يدرك أن الواجب الوطني يحتم عليه ذلك) وعدد انعكاسات أزمة العلاقة بين الحزبين تفلت أمني ونهب منتقم للمال العام وجعل الفترة الانتقالية انتقام (وكان لا بد للتجمع اليمني للإصلاح في حالة الرعب من أن يقوم بدوره الوطني المتمثل في التخفيف من حدة الصراع بين الشريكين المتشاكسين والعمل على إطالة عمر الائتلاف بينهما ومنع تفجر الوضع) .

٤- الاسهام في إطالة الهامش الديمقراطي: كانت مشاركة الإصلاح في الحكم ما بعد انتخابات ٢٧إبريل ١٩٩٣م عامل تطمين وتوازن واستقرار وسبباً مهماً في إطالة عمر الهامش الديمقراطي ومناخ الحرية السياسية والاقتصادية والانتقال بفكرة التعايش بين القوى السياسية ذات التباينات المتعددة إلى الواقع الفعلي الإيجابي في صميم العمل السياسي على مستوى الساحة اليمنية ويدللون على أن مشاركتهم من أجل مصلحة البلاد وانها واجب وطني يقبولهم بمناصب وزارية أقل من حجمهم في البرلمان وإعطاءهم المرتبة الثالثة في حين أن نتائج الانتخابات أعطتهم المرتبة الثانية . رئيس الحزب (وافقنا على الائتلاف بأي قدر كان) ومشاركة الاسلاميين في الائتلاف الثاني جاءت (كضرورة وطنية لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجه البلد بعد دحر الانفصال وتثبيت الوحدة الوطنية) إنها تحديات كثيرة وخطيرة في كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإقليمية والدولية كفيلة بأن تغري أي حزب بالابتعاد

عن السلطة في هذه المرحلة الحرجة لتحقيق مزيد من الكسب السياسي والشعبي غير أن الإصلاح تقديراً منه لخطورة الأوضاع وضرورة تعاون القوة السياسية الوحدوية والخبرة في هذا البلد أثر تحمل المسئولية بالمشاركة في أحرج الظروف مجازفاً بشعبيته وثقله السياسي فالأهم هو مواجهة التحديات الخطيرة على استقرار اليمن السياسي والاقتصادي والاقليمي والدولي .

مفهوم المشاركة لدى الأفراد :

لا توجد دراسات لمعرفة مفهوم المشاركة في السلطة لدى أفراد التجمع اليمني للإصلاح وإنما من خلال معايشة الباحث لهم فإنه يمكن القول إن معاني من قبيل مصلحة البلاد واستقرار الأوضاع موجودة لديهم ويضيفون إليها مصلحة الإصلاح في الحصول على النفوذ الذي يمكنه من تحقيق أهدافه البرامجية منها أو الخاصة بالأعضاء واعتبار وجودهم في السلطة قوة لمركزهم وتحول دون الاصطدام بأجهزتها المختلفة .

مشاركة الإسلاميين في السلطة وانعكاساتها :

مشاركة الإسلاميين في اليمن في السلطة اتخذت منحيين الأول مشاركة غير مباشرة في سلطة صنعاء قبل الوحدة والثاني المشاركة المباشرة باسم التنظيم التجمع اليمني للإصلاح .

المشاركة غير المباشرة :

بداء اهتمام الإسلاميين بالسلطة والمشاركة فيها منذ وقت مبكر تمثل في قدوم الفضيل الورتلاني إلى اليمن عام١٩٤٨م موفداً من قبل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وقد قام بدور فاعل في ثورة ١٩٤٨م التي أطاحت بالإمام يحيى وقد فشلت تلك الثورة وحدث انقطاع في محاولات إسلاميين الاقتراب من السلطة بل لم يترتب على تلك الثورة وجود تنظيم للإسلاميين في اليمن حتى قيام ثورة أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢م إذ أنه عقب قيامها تم تعيين الأستاذ / محمد محمود الزبيري وزيراً للتربية والتعليم واحتسب هذا الموقع مسعاً إخوانياً تقترب بابها من السلطة لكون الزبيري هو أول أمين عام للإخوان في المسلمين اليمن

وفق رواية الشيخ عبد المجيد الزنداني وهو ما لم تتوفر له المؤكدات ولنا تحفظ حوله هنا ، ومع ذلك يمكن اعتباره قرينه إذا أضفنا إليه (أي إلى مسعى الإخوان للإقتراب من السلطة) دعوة الزبيري إلى تأسيس حزب الله ففي ذلك محاولة مبكرة لتأسيس العمل السياسي الإسلامي ولكنه اغتيل عام ١٩٦٥م .

في عام ١٩٦٩م عين الأستاذ / عبده محمد المخلافي أمين عام الإخوان المسلمين في المجلس الوطني (البرلمان) الذي أنجز الدستور الدائم وفي منتصف السبعينيات (" تهيأ للإخوان المسلمين الإنفراد بكيان جديد مستقل مكتب التوحيد والإرشاد مثل يحق جهازاً موازياً لوزارة الإعلام) وخلال الفترة ٧٩-١٩٨٢م وقف الإخوان المسلمون مع النظام ضد الجبهة الوطنية المعارضة التي خاضت حرب عصابات في ذلك الوقت وقد شكل الإسلاميون الجبهة الإسلامية وخاضوا الحرب جنباً إلى جنب مع الجيش.

في آب أغسطس ١٩٨٢م انعقد المؤتمر العام الأول للمؤتمر الشعبي العام الذي أقر الميثاق الوطني ، القاعدة الفكرية للمؤتمر وقد كان للإسلاميين النصيب الأوفر في صياغته وانخرطوا في المؤتمر الشعبي العام يشكلوا الصف الأول في قيادته والمؤتمر الشعبي العام تم تشكيله ليكون الحزب الحاكم من جهة ومن جهة أخرى هدف إلى ضم القوى السياسية والأحزاب التي كانت سرية ومحظورة بموجب الدستور ليكون مظلة تخوض من خلاله تلك الأحزاب العمل السياسي وخلال هذه الفترة أيضاً تم انشاء الهيئة العامة للمعاهد العلمية وكان للإسلاميين النصيب الأكبر فيها منهجاً وإدارة . "واعتبرت الأوساط السياسية مشاركة عدد من الشخصيات الإسلامية فكراً أوتنظيماً أو توجهاً أنه جزء من تمثيل الحركة الإسلامية في السلطة سواء كانوا وزراء أو حكاماً إداريين ومن هذه الشخصيات د. أحمد محمد الأصبحي الذي تولى وزارات الصحة والتربية والخارجية والشئون الاجتماعية والأستاذ محمد الخادم الوجيه الذي تولى وزارات التربية والتعليم والزراعة والاقتصاد والتموين والتجارة والمالية والمواصلات ¦ والدكتور عبد الواحد الزنداني الذي

تولى جامعة صنعاء ووزارة التربية والتعليم والدكتور محمد الكباب الذي تولى وزارة الصحة ووزارة الشباب ن والأستاذ عبد الملك الطيب الذي وزارتي الإدارة المحلية والتربية والتعليم والمهندس أحمد الآنسي الذي تولى المواصلات والتربية والتعليم والأستاذ أحمد السماوي الذي تولى وزارة المالية وهؤلاء جميعاً لا يزالون أعضاء في المؤتمر الشعبي العام ومن الشخصيات التي تولت العمل في المحافظات الشيخ محمد حسن دماج الذي تولى محافظات ذمار ، وصعدة، والمحويت ، والبيضاء ، وصنعاء وشغل وزارة الإدارة المحلية ٩٣ - ١٩٩٧م .

والقاضي أحمد عبد الله الحجري الذي تولى محافظة ذمار ورئيساً للهيئة العامة للمعاهد العلمية ثم نائب لوزير الأوقاف ونائب لوزير العدل والأخ أحمد الأكوع محافظاً لمحافظة حجة ثم أميناً للعاصمة والشيخ حميد العذري الذي تولى محافظة الجوف والعقيد صالح عباد الخولاني الذي عين محافظاً لاب ثم لحضرموت وهؤلاء كلهم أعضاء في المؤتمر الشعبي العام عدى الأخوان دماج والعذري اللذين أعلنا انتماءهما للإصلاح وعبر المشاركة غير المباشرة في تلك الفترة حقق الإسلاميون إنجازات مقدرة في مجال التشريع تمثلت في الدستور الدائم الصادر ١٩٧١م والذي نص في مادته الثالثة على أن الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعاً ثم في القوانين التي صدرت عن المجالس النيابية المختلفة ، ومجال التربية والتعليم الذي استطاع الاسلاميون من خلال هذا المجال إعداد مناهج التربية الاسلامية إضافة إلى الاشراف على المعاهد العلمية .

المشاركة المباشرة :

حزيران (يونيو) ١٩٩٣م - أيار (مايو) ١٩٩٧م لم يكن اشتراك الإسلاميين في السلطة ١٩٩٣م جديداً فقد مر معنا كيف أنهم على صلة بها مشاركة غير مباشرة وتعاوناً معها إنما كان الجديد هذه المرة أنها جاءت في ظل معطيات جديدة تمثلت في المشاركة " عبر الائتلاف الحكومي ثم تحت إسم محدد وبتواجد أوسع وبشكل رسمي ( ) وتريباً على نتائج الانتخابات النيابية ، وضمت الإسلاميين واليسار -

إضافة إلى المؤتمر- لأول مرة ، ثم إنها جاءت على أساس برنامج انتخابي .

في الائتلاف الثلاثي حصل الإسلاميون على منصب نائب رئيس الوزراء - من بين خمسة نواب - ووزارات الصحة ، التموين والتجارة ، الإدارة المحلية ، الأوقاف ، الشئون القانونية ، وعضواً في مجلس الرآسة الخماسي ، وفي الائتلاف الثنائي حصل إلى جانب نائب رئيس الوزراء - هذه المرة نائب واحد - حصل الوزارات السابقة باستثناء الشئون القانونية ¦ وأضيفت إليه التربية والتعليم ، العدل ، والكهرباء والمياه ، لم يكتب للإتلاف الثلاثي الاستمرار ، فقد بدأت الأزمة السياسية في آب أغسطس ١٩٩٣م أي عقب تشكيل الحكومة بشهرين وقد واجه الإسلاميون استفحالها وتعثر جهودهم لمحاولات التقريب بين المؤتمر والإشتراكي ثم فشلت جميع الجهود البمذولة لحلها محلياً وخارجياً حتى انفجرت الحرب في أيار (مايو) ١٩٩٤م وصدرت قرارات بايقاف ممثلي الحزب الاشتراكي بالسلطة ¦ وبعد إعلان أمين عام الحزب الاشتراكي الانفصال في ٢١ أيار مايو اعتبرت مشاركة الاشتراكي منتهية حكماً .

في أيلول سبتمبر من العام نفسه أقر البرلمان تعديلات دستورية شملت شكل رئاسة الدولة وتحولت من مجلس رئاسة إلى رئيس للجمهورية وخرج بموجبها ممثل الإصلاح في قمة السلطة ¦ وفي تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه شكل المؤتمر والاصلاح ائتلافاً ثنائياً استمر حتى أيار مايو ١٩٩٧م وقد واجهت الحكومة الجديدة ما خلفته الأزمة والحرب من تدهور على كل المستويات وخاصة آثارها النفسية والاجتماعية ¦ ذلك على الصعيد الداخلي أما خارجياً فقد برزت أمامها أزمات الأولى في العلاقات مع المملكة العربية السعودية والتي وصل تصعيدها إلى درجة عالية من الخطورة عام ١٩٩٥م والثانية مع إريتيريا التي قامت بغزو جزيرة حنيش الكبرى في البحر الأحمر كما مثلت العلاقات بين الطرفين (المؤتمر والإصلاح) تحد آخر وكانت بين مد وجزر ¦ وتوافق واختلاف .

انعكاسات المشاركة :

مشاركة الإسلاميين في السلطة من خلال الائتلاف الثلاثي أو الثنائي ترتب عليها انعكاسات زنتائج إيجابية وسلبية في آن ، وعلى الرغم من كون السلبيان ، أكثر ظهوراً فإن محصلة التجربة بمجملها إيجابية .

الانعكاسات السلبية :

يمكن إرجاع الانعكاسات السلبية إلى مجموعة متغيرات خارجية تتعلق بالنظام وأزماته وأطراف الائتلاف ، وطبيعة الحكومة الائتلافية ، ومتغيرات ذاتية خص الاسلاميين ، تتعلق بحداثة التجربة والضعف الإعلامي .

١- جاءت مشاركة الاسلاميين في وقت البلاد تمر بأزمات تحول عميقة التحول من التشطير إلى الوحدة من حكم الحزب الواحد إلى حزبين مختلفين متشاكسين من نظام منغلق إلى نظام مفتوح، من علاقات إيجابية مع الجوار إلى علاقات سيئة انعكست أزمات التحول على الأوضاع السياسية جعلتها غير مستقرة والامنية ترد وانفلات ، والاقتصادية تراجع مستمر للأغلبية في مستوى المعيشة وغلاء متسارع ومتصاعد للأسعار ، واجتماعية ناتجة عن تلك التحولات ، وبلغ الفساد المالي والإداري مداه حتى كان أشبه بحمى سباق من يفسد أكثر (رئيس تحرير صحيفة عبر عن حالة الفساد في الفترة الانتقالية بأنه " من سرق سراً له أجر ومن سرق علانية له أجران) وتؤكد صحيفة رسمية على ثقل التركة : تركت الفترة الانتقالية بصماتها على حياتنا حيث استشرى الفساد وزاد عبث المفسدين مما يؤكد الوصف الذي أطلق على الفترة الانتقالية بأنها الفترة الانتقامية في ظل هذه الأوضاع جاءت مشاركة الإسلاميين ومثلت تحديات لم يكن بمقدورهم إيقافها أو احتواءها فضلاً عن تجاوزها .

٢- مشاركة في بلد من العالم الثالث والتي تتميز مجتمعاته بسمات تميزها عن المجتمعات الصناعية المتقدمة فاستقرار النظام السياسي القائم على التعددية في الدول المتقدمة يعود أساساً إلى تبلور الطبقات

الاجتماعية بشكل محدد وقيام توازن في هذه الطبقات يحول دون أن تجور إحداها على الأخرى ويفرض على الجميع احترام قواعد اللعبة السياسية كما أن هذه المجتمعات قد وصلت إلى درجة من التقدم والقوة تحولان دون أن تؤثر الضغوط الخارجية على شكل النظام القائم بينما تتميز مجتمعات العالم الثالث بسيولة اجتماعية تؤثر سلباً ليس على محاولات التأثر السياسي للمجتمع فقط ولكن أيضاً على المحتوى الفكري والإيدلوجي للخطاب السياسي على المستويين الرسمي والشعبي وفي الوقت نفسه تتعرض هذه المجتمعات لضغوط خارجية عنيفة بسبب احتياجاتها للغذاء والسلاح أو التكنولوجيا ويتضح أن هذه المجتمعات بطبيعتها قابلة للإختراق الخارجي نتيجة الخلل الحادث في هياكلها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- الائتلاف الثلاثي تم مع المؤتمر الذي كان حاكماً في الشمال سابقاً والاشتراكي الذي حاكماً في الجنوب سابقاً وفي الوقت الذي يملكان خبرة ومؤسسات دولة وأوراق ضغط فإن الاصلاح مجرداً معزولاً من ذلك .

٤- أن طابع الحكومات الائتلافية قلة الاستقرار السياسي حتى صار من لوازمها يحدث ذلك في بلاد متقدمة كأيطاليا واليونان (فالصيغة الائتلافية تفرض تلقائياً على الحكومة تبني برامج توفيقية (-) لتضيق تباينها واختلاف وجهة نظرها في بداية تشكيل الحكومة إلا أن الأمر (الخلاف) سرعان ما يظهر إلى العلن خاصة حين تضطر الحكومة إلى تبني قرارات غير شعبية أو عند اقتراب الفترة الانتخابية حينها يبدأ كل حزب من أطراف الائتلاف يظهر وجهة نظره المختلفة عن شريكه في الحكومة)، وقد حدث ذلك في عهد الائتلاف الثلاثي حين تطور الاختلاف إلى ازمة ¦ وفي عهد ائتلاف الثنائي بدأن الخلافات تظهر في وقت مبكر ولكنها بلغت ذروتها في بعض القضايا التي تتطلب موافقاً محددة ومناقشة مجلس لموازنة ١٩٩٦م والتي حرص على تضمينها زيادة يفي الأسعار البترول

والرفع الجزئي للدعم الموجه للقمح والدقيق والمياه والكهرباء في إطار الإصلاح الاقتصادي فقد انسحب الوزراء الممثلين للإصلاح وعند مناقشة موازنة ١٩٩٧م انسحبوا وقاطعوا اجتماعات المجلس التي استمرت يومين وكان ذلك احتجاجاً على الاستعجال في مناقشة الميزانية وعدم إعطاءهم الوقت الكافي لمناقشتها ، إضافة إلى دمج موازنة المعاهد العلمية (تعليم موازي) في التربية والتعليم وهو ما يعني بالتوجه نحو الغائها (وعدوا الزيادة في الأسعار أفاد لمجتمع ضعف التنسيق أو روح الفريق الواحد بين أعضاء الحكومة في الحزبين المؤتلفين إن لم نقل التماحك وهو ما كشف عنه أحد وزراء الاصلاح عند أدائه اليمين باضافة الاستثناء (- تعاون معي وزير المالية ومحافظ البنك المركزي) وهما من المؤتمر ¦ وتهميش وزارة المالية على سائر الوزارات الأخرى .

تلك الهيمنة لوزارة المالية شكى الإسلاميون منها وعدوها من أهم العقبات التي تعوقهم (في جميع أنحاء العالم الحر الغير شمولي يخضع النظام المالي لنظام الأبواب على أساس كل وزارة تشكل باب بنفسها (-) وللأسف الشديد فإن أبواب الميزانية عند ما يعتبر كل الوزارات وزارة واحدة تحت إشراف وزير المالية فإن هذا يعطل العمل ولا يجعل أي وزارة تنطلق في عملها بالشكل الأمثل فالوزير لا يحق له التغيير من باب إلى باب في وزارته ووزير المالية يملك كل الحق في النقل من وزارة إلى أخرى ومدير الحسابات الذي يعنيها وزير المالية في سائر الوزارات من حقهم إصدار الفيتو على قرارات الوزير فالشيك لا يصدر إلا بتوقيعاتهم مع أحد من الوزير أو النائب أو الوكيل لهم توقيع واحد ويمكن أن يصرف أي مبلغ دون علم الوزير إما عن طريق نائبه أو الوكيل أما الآخرين فلا يصرف الشيك إلا بتوقيعهم وكثيراً ما يرددون أنهم ليسوا تابعين للوزير وإنما لوزير المالية وإذا غاب أحدهما لأي سبب يتوقف العمل ( ) أما الوزير فغيابه أكثر من حضوره لما ذكر سابقاً ويعمل كل من المدير المالي ومدير الحسابات على عرقلة الأمور المالية بحجة توفيرها بحافز من

وزير المالية بأن لهم مكافآت على ما تبقى من أموال لكل وزارة ( ) .

٥- كانت حصة الإسلاميين من الوزارات ذات الأحراط والاغراق أو ما عبر عنه قيادي إصلاحي (الوزارات ذات العظم الخالي من اللحم) فقد اسندت إليه وزارة التموين والتجارة في ظل ارتفاع جنوني للأسعار على بوابة رفع الدعم عن السلع الغذائية الأساسية الذي سيخلق حالات غير مأمونة إذا لم يدرس هذا جيداً ، ووزارة الكهرباء والمياه في وضع لا يسمح بتقديم سوى الحد الأدنى من مضامين الخدمتين الرئيسيتين ووزارة الصحة بما تعانيه من ضعف الامكانيات اللازمة والضرورية ووزارة العدل والأوقاف وما يتعلق بهما في مشكلات تمثل ٩٠% من النـزاعات والخصومات( ).

الانعكاسات الايجابية للمشاركة :

قدم الإسلاميون في اليمن من خلال المشاركة المباشرة في السلطة عبر الائتلاف الثلاثي ٩٣ -١٩٩٤م والثنائي ٩٤ - ١٩٩٧م تجربة اختيار سلوك موقفهم من الديمقراطية والتعايش مع الآخرين.

إن تجربة التعددية السياسية في اليمن على الرغم من حداثتها للإسلاميين الانتقال من السرية إلى العلنية ومن الشخصانية إلى المؤسسية بتشكيل حزب سياسي له أنظمته ولوائحه وبرامجه ومؤسساته.

ولمعرفة مواقفهم من الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة والتعايش مع الآخرين فإننا ننفق على أدبياتهم المتمثلة في النظام الداخلي والبرامج السياسي الانتخابي وغيرها.

الديمقراطية ضد الاستبداد إلى (إن الإصلاح يرى في الديمقراطية الشورية أسلوب لممارسة الحكم ورض الاستبداد ( ) وجعل ما بين أهدافه (تغميق مبدأ الشورى والديمقراطية في المجتمع لضمان تداول السلطة سلمياً () الديمقراطية في نظر الإسلاميين أحسن ما وصلت إليه البشرية " إن التجسيد الأمثل لمبدأ الشورى في عصرنا الراهن يوجب الأخذ بأحسن ما وصلت إليه الانسانية في ممارستها الديمقراطية من أشكال وقواعد وطرق إجرائية لتنظيم استخلاص الاجماع وتحسين ممارسة السلطة وضمان تداولها سلمياً وتوسيع وتوسيع دائرة المشاركة

الشعبية وتفعيل المرافقية عليها( ) .الحرية السياسية التعددية "الحرية السياسية وتتمثل في ضمان حق وحرية مشاركة المواطنين (-) في التجمع وتكوين الجمعيات والنوادي والنقابات والأحزاب والتنظيمات السياسية ( ) التعددية السياسية والحزبية في نظر الإسلاميين أفضل الصيغ الكفيلة باستيعاب المعارضة ومنحها مشروعية العمل من خلال الوسائل الشوروية الديمقراطية وإتاحة الفرصة أمامها للوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه( ) (إن التعددية الحزبية في أنظمة الإسلاميين _ أيضاً _ إحدى ضمانات الديمقراطية التي ينبغي تقويمها)
تعزيز مبدأ التعددية السياسية والحزبية وتحويله إلى إحدى الحقائق الراسخة في المجتمع اليمني ومقاومة أي توجهات من أي طرف كان لإعادة المجتمع اليمني إلى واحدية الرأي السياسي المؤدي إلى السلطة القهرية ( ) .

التداول السلمي للسلطة :

من وجهة نظر الإسلاميين فغن (التداول السلمي للسلطة هو جوهر الشورى والديمقراطية وأسلوبها لحل مشكلة الصراع على السلطة ويرى الإصلاح أن من ضمانات تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة "تحييد المؤسسة العسكرية والأمنية والقضائية (-) وإحاطة السلطة بضمانات تتمتع استخدامها لخدمة القائمين عليها "وإن من الضمانات أيضاً "ترسيخ التعددية السياسية والحزبية في المجتمع " وجعل التعددية مداخلاً إلى التكافل والتعاون ( ) .

والعبادة الأخيرة تأكيد على استعداد الاسلاميين للتعاون مع القوى والأحزاب السياسية والابتعاد عما هو سائد من وجود تنافر وتباعد ومحاولة الغاء لبعضها البعض .

من الناحية النظرية فإن الاسلاميين قد حددوا موقفاً واضحاً من الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة سلمياً ¦ وهم بذلك تجاوزا جدلية المصطلح لمفهوم الديمقراطية وعلاقته بالشورى والتى مازالت تمثل معركة كبيرة عند البعض لا يستفيد منها إلا المستبدون والطغاة ولا تثمر إلا في تكريس الاستبداد ( ) .

مشاركة الإسلاميين في السلطة كانت لها آثاراً ونتائج إيجابية تمثلت في :

١- المشاركة في الحكومة الائتلافية الثلاثية ضمتهم لأول مرة في التيار ممثلاً في الحزب الاشتراكي وتلك تجربة أضحت برأي الكثير من رجال السياسية والمراقبين أحدى السمات الفريدة المميزة بالتجربة الديمقراطية اليمنية( ). قدمت مثالاً عملياً على أن الإسلاميين يسلمون بضرورة التعايش مع الآخرين والاعتراف بهم أياً كانت اتجاهاتهم والمبادئ التي يؤمنون بها صحيحاً ان تلك التجربة الفريدة لم يكتب لها الاستمرار بيد أن ذلك عائد لأسباب لا علاقة للإسلاميين بها إن المشاركة في الائتلاف الثلاثي والثنائي نموذج سياسي متميز للإستقرار السياسي يكون حلاً مناسباً للإشكالية وجدية العراقل بين الإسلاميين والأنظمة الحاكمة في المنطقة وكذلك العلاقة الإفقية بين الإسلاميين والأحزاب الأخرى ذات التوجه القوي والسياسي واليساري أو الليبرالي وأن هناك مساحة واسعة للتعايش السياسي في ظل إطار واسع للقواسم المشتركة والثوابت وأن اعتماد الحوار والتمادي في ظل مناخ ديمقراطي سليماً وصحيح كفيل بإزالة كثير من أساب الصراع والعنف المتبادل وفي هذا تحقيق مصلحة المجتمعات العربية والإسلامية في السلام والإستقرار والتقدم والتعزيز العملي الجاد للديمقراطية بجناحيها التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة إن استمرار الائتلاف الثنائي حتى نهاية الدورة البرلمانية قد كرس بقدرة الإسلاميين على التعايش مع الآخرين تلك الاستمرارية على الرغم من حدوث مصاعب وشكلات بين طرفي الائتلاف جعلت المراقبين يذهبون إلى أن الائتلاف لن يستمر-اليمن الائتلاف الجديد إلى طلاق مبكر عنوان تقدير وردفية .. لا يستبعد المراقبون أن تطور هذه البوادر الانتقدات المتبادلة - الباحث- إلى خلاف بين الحزبين يتسع مستقبلاً وربما في المستقل القريب وان غاية ما يمكن أن ينتهي إليه الخلاف هو فض الائتلاف وانحساب الاصلاح من

السلطة لمصلحة المؤتمر من دون أن يتطور إلى صراع سياسي والكتابات التي تلتها كانت تذهب إلى انتهاء الائتلاف إن منذ قيام الائتلاف الحاكم في ١٩٩٤م ظهرت التباينات والاختلافات في حينا تبرز بشكل واضح وحينا تختفي ثم تعود اكثر حدة فتهدد الائتلاف بالتصدع والتفكك والانهيار وفي تأكيد مبدأ الحوار والتعايش بين الاسلاميين والقوى السياسية المختلفة أقام الاسلاميون حواراً مع أحزاب مجلس التنسيق للمعارضة والتي تضم الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية وهو حدث فريد (حوار الحزب الاسلامي الشريك في الحكم في اليمن منفذ بنفس الضغوط ويحقق التحفظات المتداولة عن الحركات الاسلامية بين القوى السياسية الأخرى ويقدم فرصة للحركات الإسلامية للتعاطي الاستراتيجي مع تحديات العيش ضمن الفكري والسياسي في المجتمع وربما قدم نجاح حوار حزب الإصلاح في اليمن مع المعارضة إشارات جادة للإجابة على قضية مستقبل الحركات الاسلامية في المناخات الديمقراطية إننا نريد تأيد إدراك أهمية الحوار باعتباره أهم حدث سياسي يتم خلال هذا العقد في الساحة السياسية العربية في بيان الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٥م تأكيداً على أن الحوار المفتوح هو السمة الحضارية البارزة لحل الاشكالات والتباينات على قاعدة أن تتعاون فيما اتفقنا عليه وأن يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه (-) والحوار هو المقياس العلمي لمدى تطور هذه التجربة لذلك فإن المؤتمر يؤكد على الدفع بعملية الحوارات الدائرة حالياً على الساحة الوطنية وخاصة الحوار الثنائي بين الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام وكذلك الحوار القائم بين الاصلاح ومجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وكافة القوى والاحزاب الاخري.

لا شك أن القوى السياسية والاجتماعية التي كانت تنظر إلى موقف الاصلاح من تلك القضايا الديمقراطية والتعددية والحوار ستطمئن

إلى حد كبير ليست لأن هذه أول مرة يعلن فيها الاصلاح إيمانه بتلك المبادئ وإنما لأن تلك القوى كانت تعتبر الإيمان لدى بعض قيادات الإصلاح أما الآن وبعد أن أقر المؤتمر العام مثل هذه المبادئ وبتلك اللغة الصريحة والقوية والحاسمة وبحضور كل قيادات الاصلاح المركزية والمحلية القواعد والفروع فإن معنى ذلك أن تلك القوى والرؤى أصبحت توجهاً استراتيجياً مبدئياً ولا رجعة عنه كونها صادرة عن أعلى هيئة حزبية داخل الاصلاح وهي المؤتمر العام ¦ لقد كانت تجربة الاصلاح على قدر كبير من الثراء سواء أثناء وجوده في المعارضة ٩٠-٩٣م وأثناء وجوده في السلطة ٩٣-١٩٩٤م وإذا كانت المعارضة قد غمرت بالوعي لدى قواعد الإصلاح مراحل كثيرة فإن تجربة السلطة قد أسهمت أكثر وأكثر في وضوح الرؤى (-) وإذا كان الإصلاحيون أدركوا قيمة الديمقراطية والتعددية والعلنية أثناء مرحلة المعارضة فإنهم اليوم وهم في السلطة شعروا بالحاجة إليها أكثر مما مض إلى الحد الذي اعتبرها الاختيار الحضاري وعما كانت مشاركة الإصلاح في حكومة ما بعد الانتخابات ٢٧ إبريل (نيسان) ١٩٩٣م عامل تطمين الذي لا رجعة عنه وتوازن واستقرار مهماً في إطار عمر الهامش الديمقراطي ومناخ الحرية السياسية والاقتصادية فإنه إلى جانب ذلك أسهم وإلى حد كبير في إثراء التجربة من خلال أدبياته وإصدارته ومن خلال براعته .

٢- مشاركة الإسلاميين في السلطة وصنعهم أمام مشكلات الحكم وأعباءه (نحن في شاركنا في السلطة اتضحت لنا الأمور أكثر) (ومدى الفساد في النظامين المالي والإداري وحاولنا الاقتراب من الموضوع وتبين لنا ضخامة الفساد) ( ) .

والوقوف على حجم التحديات التي تواجه اليمن لقد أتاحت المشاركة التعامل المباشر مع الخارج إقليمياً ودولياً خصوصاً أثناء الأزمة والحرب عام ١٩٩٤م ، والمشاركة في صنع القرار في إدارة تلك الأزمة من خلال مجلس الدفاع الوطني ومجلس الوزراء

وقد وصل التحالف بين الإصلاح والمؤتمر ذروته حينها إضافة إلى مشكلة الخلافات مع المملكة العربية السعودية والتي تصعدت عام ١٩٩٥م فقد ساهم الاصلاح ممثلاً في رئيسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في نزع فتيل الأزمة الذي كاد يشتعل والعمل بروح الفريق الواحد بين المكلفين في مواجهة تلك الأزمات والأزمة المتعلقة بغزو اريتيريا لجزيرة حنيش اليمنية في البحر الأحمر أظهر الإسلاميين بالحريصين على تجاوز الخلافات مع شريكهم لمواجهة التحديات الخطيرة وتقديم مصلحة البلاد .

٣- مشاركة الاسلاميين في السلطة عرفوا من خلال مواطن القوية والضعف لديهم ومدى حاجتهم لكوادر بشرية مساعدة مؤهلة ومدربة .

٤- ساهمت المشاركة في الاستقرار السياسي للبلاد وعدم تطور الخلاف بين الحزبين المؤتمر والإصلاح إلى صراع ينتج أزمات وقل ذلك لمحاولاتهم تهدأت حدة الخلافات بين المؤتمر والاشتراكي لولا أن الأزمة كانت أكبر من أن تخلخلها أي جهود .

٥- على المستوى الدولي فإن مشاركة الإسلاميين في السلطة وحوارهم مع أحزاب وقوى المعارضة باتجاهاتها المخلفة تجعل من حزب الإصلاح أمام المجتمع الدولي حزباً متعايشاً مع قواعد الحياة الديمقراطية ومدركاً لمهارة التعامل مع مستلزماتها وهو أمر نلحظه في اجتذاب الحوار قدراً من الاهتمام الدولي الذي أعطى لأول مرة الأحزاب الإسلامية في السياسية العربية بعداً إيجابياً جديداً بدت شريكاً فاعلاً للقوى الديمقراطية وعامل انضاج وتطور وسنداً مكيناً للديمقراطية والاستقرار. ( )

٦- اختيار الاسلاميين لممثليهم في الحكومة على أساس المؤهل والتخصص بغض النظر عن مواقفهم في التنظيم أعطى انطباعاً إيجابياً جعل مدير تحرير صحيفة صوت العامل كانت تتبع الحزب الاشتراكي ومناهضة للإصلاح يعبر عن إعجابه لذلك كاتباً (لقد أعجبني اختيار الإصلاح لممثليه في الحكومة فقد راعى التخصص والمؤهل أكثر من مراعاته لزج قيادات الحزب لمجرد أنها تحتل

مواقع قيادة حزبية( ) .

٧- يحسب الاسلاميين أن انتقالهم من المعارضة إلى المشاركة في السلطة جاءت عن طريق صناديق الانتخابات وخروجهم من السلطة إلى المعارضة عن الطريق نفسها وهي تجسد لمبدأ التداول السلمي للسلطة.

المبحث الرابع : المواقف وردود الأفعال الداخلية والخارجية :

عرفت دول مختلفة الحكومات الائتلافية تشارك فيها سياسية يمينية ويسارية إلا أن مشاركة الإسلاميين في السلطة في بلد ما تجتذب اهتماماً خاصاً من قبل الدول والحكومات والمراقبين والمحللين داخل البلاد وخرجها مشاركة الإسلاميين في اليمن في الائتلاف الثلاثي والثنائي سجلت مواقف وردود أفعال محلية على المستوى الرسمي وعلى المستوى الشعبي والتجربة الديمقراطية اليمنية لها وقع خاص إقليمياً ، وعلى المستوى الدولي هناك مصالح لدول كبرى في اليمن والمنطقة ولها نظرتها للحركات الإسلامية المواقف المحلية .

مشاركة الإسلاميين كانت محل ترحيب تحول إلى تبرم وإعاقة رسمياً وأسف وخيبة أمل شعبية.

المواقف وردود الأفعال الرسمية :

عقد تشكيل حكومة الائتلاف الثلاثي (المؤتمر ، الاشتراكي ، الإصلاح) جعلت وسائل الإعلام خصوصاً الصحافة تبحث عن إجابة لما اعتبرته سرد في قبول السلطة اليمنية بمشاركة الإسلاميين فيها .

من وجهة النظر الرسمية فإن الاسلاميين قوة سياسية أكدت نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٧ نيسان (إبريل) ١٩٩٣م وزنها وموقعها من المعادلة السياسية اليمنية ومن منظور آخر فإن علاقتهم بالنظام سابقة على التعددية ويؤكد الرئيس علي عبد الله صالح هذا المعنى (بالنسبة لتفسير القبول بالتجمع اليمني للإصلاح فحقيقة أن (هـ) وقبل إعلان التعددية السياسية والحزبية في صورتها الراهنة كان ينضوي في إطار المؤتمر الشعبي العام الذي ظل يظم معظم القوى السياسية في الساحة الوطنية بدءً من اليساريين فالإخوان المسلمين (-)

وعندما جاءت التعددية نهج كل من هؤلاء نهجاً خاصاً به وشكل التجمع اليمني للإصلاح تنظيم الإخوان المسلمين وشخصيات اجتماعية ومشايخ ومثقفين وقد رحبنا بوجوده في الساحة (-) لي علاقات طيبة بالتجمع اليمني للإصلاح لقد كنا في المؤتمر الشعبي العام نحن والإصلاح في كيان سياسي واحد ، وتفسير ذلك ينبع أيضاً من الخصوصية اليمنية التي فتحت المجال أمام القوى السياسية المختلفة لتعبر عن نفسها بدون استثناء أي طرف ومن وجهة نظر الرئيس (نحن أكدنا في أكثر من مناسبة أنه من حق الحركة الإسلامية أن تأخذ فرضها في الحكم وأن نجربها كما جربنا الحركة القومية واليسارية طالما كان ذلك عبر التداول السلمي للسلطة وعبر الصناديق فلماذا لا نعطيها ونجرب ماذا ستعمل في إطار منظومة الديمقراطية) وحتى تكتمل الصورة فإن نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الإشتراكي (حينها) علي سالم البيض اعتبر مشاركة الاسلاميين كونهم قوة موجودة واعترافهم بالواقع (العلاقة مع الاصلاح موجودة في الواقع ونحن موجودون ويجب أن نتعامل مع بعضنا البعض ونرى كيف نوحد القواسم المشتركة (-) المؤتمر موجود والإصلاح موجود والاشتراكي موجود ويجب أن نتعامل مع المواقع) لقد هدف النظام في اليمن إلى تجريب الإسلاميين ومراقبة سلوكهم في إطار الديمقراطية ومحاولة لإيجاد قواسم مشتركة بين القوى الرئيسية، والاعتراف بالواقع أي بكونهم قوة سياسية لها وزنها.

وفي كل الأحوال فإن مشاركة الإسلاميين في السلطة يعده النظام انجازاً يحسب له وإذا أخذنا صحيفة ٢٦سبتمبر كعينة لموقف الصحافة الرسمية فقد كتبت في افتتاحيتها إن هذه التجربة (أضحت برأي الكثير من رجال السياسة والمراقبين إحدى السمات الفريدة المميزة للتجربة الديمقراطية اليمنية التي انتصرت ونجحت حيث فشل الآخرون) والعبارة الأخيرة إشارة للصراع القائم بين الأنظمة والاسلاميين في أكثر بلد عربي، وفي أعقاب الائتلاف الثنائي (المؤتمر، والإصلاح) فإن مشاركة الاسلاميين كانت محل ترحيب رسمي أيضاً .

الترحيب الرسم يلم يستمر طويلاً ¦ لأن المشاركة في السلطة

مشاركة في صناعة القرار والنفوذ وفي بلد تجربته الديمقراطية لا تزال في المهد والحكومات الائتلافية يغلب عليها الاختلاف والتنافر وانتقاد كل طرف لآخر ، الحكومة الثلاثية أحبطتها الازمة الشاملة وتباعدت الأطراف المشاركة حتى وصل لبعضها إلى المستوى الخارجي، والحكومة الثنائية واجهت تحديات محلية وخارجية وتحول الموقف الرسمي إلى الكثير الإعاقة وسجلت استقالة وزير التموين والتجارة ونائبه احتجاجاً ، وفي مرحلة متأخرة استقالة وزير الكهرباء والمياه وقد كان لقدوم الانتخابات دوراً في تأجيج الخلاف .

الاحزاب والتنظيمات السياسية :

أحزاب المعارضة اعتبرت ائتلاف القوى الثلاث اضعافاً للمعارضة وفي الائتلاف الثنائي انضم الحزب الاشتراكي اليمني إلى المعارضة القوى السياسية هذه لم ترحب بمشاركة الإسلاميين في السلطة لأسباب منها موروثها من العداء المتبادل مع الإسلاميين ونظرتها للمؤتمر والإصلاح بأنهما سبب الحرب وأنهما يعاديان أحزاب المعارضة ويعملان على إعاقتها..

الشعبية :

تعترض الدارس للمواقف وردود الأفعال الشعبية عوائق تفقد الدراسة الدقة المطلوبة من أبرز تلك العوائق نسبة الأمية المرتفعة وعدم وجود مؤسسات لقياس الرأي العام وبالتالي انعدام الخبرة في هذا المجال صحيح أن الناس يعبرون عن آرائهم في تجمعيات غير المنظمة من وسائل المواصلات والمقائل التي تجمع شرائح مختلفة ولكنها لا تقدم معطيات حقيقية عن الرأي العام ومواقف من قضايا معينة ، والصحافة في اليمن لا تزال تنشر مقالات يغلب عليها طابع الرأي والانطباع الذاتي للكاتب ولا يجد فيها القارئ معلومات ذات قيمة إلا ما ندر لكننا لا نجد سوى هذه الصحف في محاولتنا لإستجلاء المواقف وردود الأفعال الشعبية من مشاركة الإسلاميين في السلطة .

بداية يمكن القول أن الحزبية وممارستها لا تزال بعيدة عن الاهتمام الشعبي وليست في قائمة الأولويات والهم المعيشي وغلاء

الأسعار يظل الهم الأول لدى فئات واسعة من الشعب ، عند تشكيل حكومة الائتلاف الثلاثي عام ١٩٩٣م كان الأمل لدى المواطنين عموماً أن تنتهي الأزمات خصوصاً أن الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات غلب عليها الهم الأمني لما حدث في الفترة الانتقالية من محاولات اغتيال وتفجيرات وانفلات الأمن بلغت ذورة في إحداث الشغب التي انفجرت في كانون الثاني (ديسمبر) سنة ١٩٩٢م في كل من صنعاء وتعز وصاحبها إشعال الحدائق وتكسير المحلات .

مشاركة الإسلاميين في نظر المتعلمين المستقلين كانت محل ترحيب على أساس ما يخلقه الإسلاميون من انطباع بنظافة السمعة وطهارة اليد إضافة إلى الوجوه الجديدة التي مثلت الإصلاح في الحكومة ومراعاة التخصص في تعيينها بغض النظر عن مواقعها في الحزب وقدم بعض الوزراء نماذج جيدة الدكتور عبد الرحمن بافضل خاصة حينما كان يستدعى إلى مجلس النواب أثناء قيادته لوزارة التموين والتجارة فقد كان حديثه يجمع الجراءة والخبرة وتستطيع القول أنه أكسب الإصلاح في بعض المراحل تعاطفاً شعبياً ، ولأن إدارة المعركة صيف ١٩٩٤م كانت مشتركة بين المؤتمر والإصلاح وهي معركة لاقت تأييداً شعبياً منقطع النظير فقد أمل الكثيرون أن الائتلاف الثنائي ومشاركة الإسلاميين سيكون لها إسهام في سير الأوضاع نحو الأفضل مع انتهاء الأزمة ¦ لكن الأوضاع الشعبية تدهورت وبدأت الحكومة الثنائية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي من الأغلبية فإن ردود الأفعال الشعبية تحولت إلى الأسف والسلبية ، والأوضاع ازدادت سواءً لظروف البلاد التي سبق الإشارة إليها صحيح أن سوء الأوضاع لا يتحمله الإصلاح بمفرده وإنما تم ترسيخه في السنوات لا يمكن إزالته في أو في اسبوع أو في شهر ¦لكن الصحيح أيضاً أن المواطن لا يستطيع تفهم ذلك وإعلام الإصلاح لا يستطيع إقناعه مما أوجد انطباع لدى الرأي العام أن الإسلاميين كغيرهم يتهمون بوجودهم في السلطة وبمصالحهم الخاصة ومع ضعف الإعلام لدى الإسلاميين وقوة إعلام شريكهم وتجاهل وسائل الإعلام الرسمية لإنجاز مهمة فقد كانت محصلة تلك العوامل ضعف

موقف الإصلاح أمام الرأي العام ففي الكهرباء على سبيل المثال توسع عمراني مستمر يقابله إهمال وانعدام الصيانة للمحطات ونتيجة لتردي الأوضاع وتكرار الإطفاء فإن الصنعانين على مختلف حساسيتهم السياسية لا يبدون استعداداً لتفهم حجج الوزير وأنصاره من الضغط المكاني وتوسع العمران والعجز في الموازنة وضرورة تجديد بعض الشبكات (-) .

وقد تكون هذه الحجج واقعية وصحيحة لكن في هذا المجال قلما يقف الناس عند الأسباب الفعلية وغالباً ما يهتمون بالنتائج والفساد الموجود في السلطة الذي يتحدث الناس عنه من الرئيس (الفساد مرض مستشري في جسم الاقتصاد والإدارة) إلى رجل الشارع العادي وعدم مقدرة الاصلاح على التخفيف منه فضلاً عن احتواءه جعل لمشاركته في السلطة (" دوراً كبيراً في إضعاف موقفه أمام الرأي العام فهو في نظر الناس شريك في كل المفاسد التي تجري وله منصب في كل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها المواطن المسكين ( ) .

دولياً:

تشكل الحركات الاسلامية عموماً هاجساً يبعث القلق لدى الأوربيين والأمريكيين والقلق يستدعي المراقبة ومحالة الاحتواء إن ذلك ناتج عن الإرث التأريخي من الصراع بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية والغزو الإستعماري للمنطقة الذي خلق تمزقاً للأمة الإسلامية وخلق دولة لليهود على أرض فلسطين يضاف إليه حيوية المنطقة العربية والإسلامية وما تحتويه من ثروات نفطية تمد الأوربيين والأمريكيين بالطاقة ¦ أي أن هناك مصالح استراتيجية وأهداف أولئك واضحة انسياب النفط ¦ أمن إسرائيل ¦ الحركات الاسلامية بدعوتها إلى وحدة الأمة وإثمارها أحياء وصحوة إسلامية رفضها للعملية السلمية تبعث على ذلك القلق ويخشون تهديد مصالحهم وبعيداً عن حركات العنف التي تحمل عنوانين إسلامية فإن حديثنا هنا يقتصر على الحركات الإسلامية التي تعارض سلمياً.

لا توجد مواقف معلنة وصريحة على المستوى الدولي من

مشاركة الإسلاميين في السلطة في اليمن إنما هناك مواقف ضمنية أمريكية تحديداً تقدم مؤشرات على أن هناك ترحيب حذر يامل مشاركة الاسلاميين أن تكون وسيلة لاحتوائهم ومراقبتهم عن قرب .

الفسم الثاني :

• الإسلاميون ومقاومة الاحتلال

١- تجربة حركة (حماس) الفلسطينية
٢- تجربة حزب الله البنانـــي

القسم الثاني : الإسلاميون ومقاومة الاحتلال

تجربة حركة (حماس) الفلسطينية (١)

أحمد عبدالعزيز*

تمهيد:

تعرف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نفسها ، بأنها : "حركة مقاومة فلسطينية وطنية ، تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرير الشعب الفلسطيني وخلاصه من الظلم ، وتحرير أرضه من الاحتلال الغاصب"[١]

وانطلاقاً من ذلك ، فإن حركة (حماس) تبدو ملتصقة وثيقاً بمفهوم الحركة الجهادية التي تناضل ضد الاحتلال الإسرائيلي ، من أجل تحرير شعبها وحقوقه من قبضته ، ويظهر من شعار الحركة الذي يتكون من صورة لمسجد قبة الصخرة في القدس تعلوها خارطة فلسطين ، وراية كتب عليها "لا إله إلا الله ، محمد رسول الله" سيفان متقاطعان يرمزان - فيما يبدو - إلى الصراع والمقاومة التي تخوضها الحركة ضد الاحتلال الإسرائيلي .

وبالنظر إلى الظروف التي نشأت خلالها حركة (حماس) ، والخلفيات التاريخية والفكرية للحركة الإسلامية في فلسطين ، فإنه يمكننا القول أن حركة (حماس) التي وزعت بيانها التأسيسي في ١٥ كانون الثاني "ديسمبر" عام ١٩٨٧[٢] ، استهدفت ، وبوضوح ، منذ اليوم الأول ، إزالة الاحتلال الإسرائيلي واعتناق خيار القوة أو المقاومة المباشرة مدنية وعسكرية لتحقيق هذا الهدف .

---

* كاتب مختص في القضية الفلسطينية ، نائب رئيس تحرير مجلة فلسطين المسلمة .

ويؤكد مؤسس حركة (حماس) الشيخ أحمد ياسين ، أن الحركة الإسلامية في فلسطين كانت دائماً حركة جهادية وليس دعوية وإصلاحية فقط ، مضيفاً أن كل فرد من أفراد هذه الحركة كان يبايع على الجهاد في سبيل الله قبل الانضمام لصفوف الحركة الإسلامية[٣] . ويعني الشيخ ياسين بالحركة الإسلامية هنا ، جناح الإخوان المسلمين في فلسطين وإذا كانت (حماس) ترى نفسها امتداداً لحركات وتنظيمات إسلامية ، أسهمت بدور ما في مقاومة الاستعمار البريطاني ، والاحتلال الإسرائيلي على حد سواء ومنها "لمرابطون على أرض الإسراء" ،"حركة الكفاح الإسلامي"[٤] ، و"حركة (حماس) التي تشكل حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية ، وتتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام ١٩٣٦م وتمضي لتتصل بجهاد الإخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨ ، والعمليات الجهادية لهم في عام ١٩٦٨ وما بعده"[٥] ، إلا أن أوائل الثمانينات ومن ثم المرحلة التي أعقبت الانتفاضة الفلسطينية عام ٨٧ ، وحتى الوقت الراهن ، شهدت بزوغ دور الإسلاميين الفلسطينيين وبروزه بصورة جلية للغاية .

ولا ينفي الشيخ أحمد ياسين أن توقيت إعلان بدء الجهاد قد تأخر "حتى أعدت الحركة الإعداد اللازم لهذا الانطلاق"[٦] ، مشيراً إلى أن هذا الإعداد استدعى استحداث تغيير هيكلي في تنظيم "الإخوان المسلمون" في فلسطين تم خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات ليتناسب مع مرحلة مقاومة الاحتلال والعصيان المدني[٧] .

ومن هنا فإن هذه الدراسة ستحاول تكريس نفسها ، للبحث في معالم الدور الذي لعبته حركة (حماس) في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ، وبخاصة خلال السنوات العشر الماضية .

القاعدة الفكرية والسياسية:

تعتقد حركة (حماس) أن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين صراع وجود مصيري ، له أبعاد حضارية ولا يمكن إنهاؤه إلا بزوال سببه ، وهو الاستيطان الصهيوني في فلسطين واغتصاب أرضها

وتهجير أهلها[٨] ، ويقول إبراهيم المقادمة، وهو أحد قادة حركة (حماس) ، "من دراسة واقع كل طرف من الأطراف المشاركة في الصراع يتبين لنا أن المعركة ليست من أجل مساحة من الأرض، وإن كانت الأرض ميدانها ، وليست صراعاً قومياً أو عرقياً، وليست صراعاً طبقياً كما يدعي الشيوعيون، وليست صراعاً بين واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط والمغلفين العرب كما يدعي الأمريكان والغربيون ، ولكنها صراع حضاري بكل معنى الكلمة ، وبكل ما تحمله كلمة الحضارة من معانٍ روحية وثقافية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وسياسية"[٩] .

ومن هذا المنطلق تشتق (حماس) فلسفتها في المقاومة أو إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي ، وترى (حماس) أن خير طريقة لإدارة هذا الصراع هي "حشد طاقات الشعب الفلسطيني لحمل راية الجهاد والكفاح ضد الوجود الصهيوني في فلسطين بكل السبل الممكنة"[١٠] .

وتحدد (حماس) دورها في ذلك من خلال الإبقاء على الصراع مستمراً ، بتأجيج جذوة الجهاد من خلال "بعث الروح الإسلامية في الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة ، وتكوين الفرد المسلم تكويناً جيداً عبر التربية المستمرة السليمة ، وممارسة العمل المسلح" .

وهذه الفلسفة تكرس بوضوح حجم المقاومة في الخلفيات الفكرية والاستراتيجية لحركة (حماس) ، فهي إما تعد العدة للقتال الذي سيمكن من إزالة الاحتلال ، وإما تمارس هذا القتال بما توفر لها من إمكانيات وقدرات حفاظاً على جذوة الجهاد والمقاومة مشتعلة ، وهذا بالضبط ما عكسته ممارسات (حماس) خلال السنوات العشر الماضية .

وتستمد هذه الفلسفة لحماس قوتها وشرعيتها انطلاقاً من رفض هذه الحركة الاعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي لأي جزء من فلسطين ، إلى جانب حرصها على توجيه أنظار العرب والمسلمين إلى أبعاد ''المشروع الصهيوني'' الذي يستهدف -حسب ما تقول (حماس)- إحباط المشروع العربي والإسلامي النهضوي وتغييبه، واستثمار ضعف الأمة لإنجاز مشروع تسوية يهدف في جوهره إلى ربط اقتصاديات الدول

العربية وإمكاناتها المختلفة بمنظومة جديدة عمادها الكيان الصهيوني[١١] .

لذا فإن استراتيجيات حركة (حماس) تجاه إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي تتمحور بشكل أساسي ، حول الجهاد ومقاومة الاحتلال ، وانطلاقاً من ذلك فإن الحركة تهدف إلى تعبئة المجتمع الفلسطيني وحشد طاقاته ، والاحتفاظ بدعمه وتأييده لبرنامجها في مقاومة الاحتلال ، مثلما تهدف من خلال هذه المقاومة إلى تحرير أرض فلسطين التي تعتبرها (حماس) "أرض وقف إسلامي .. لا تملك أي جهة كانت دولة أو دولاً أو منظمة .. التنازل عن ذرة واحدة من ترابها" مؤكدة على "الجهاد والإعداد وحشد طاقات الأمة الاسلامية، وتعبئتها التعبئة الجهادية لخوض معركة التحرير"[١٢] .

وتعتبر (حماس) أن العمل العسكري في بعده الاستراتيجي يشكل وسيلة الشعب الفلسطيني الأساسية للإبقاء على جذوة الصراع متقدة في فلسطين المحتلة ، والحيلولة دون المخططات الصهيونية الرامية إلى نقل بؤر التوتر إلى أنحاء مختلفة من العالمين العربي والإسلامي .

وترى (حماس) أن العمل العسكري أداة ردع لمنع الصهاينة من الاستمرار في استهداف أمن الشعب الفلسطيني ، وفي هذا السياق يمكن لفت الانتباه إلى سلسلة العمليات الاستشهادية التي شنتها كتائب القسام ، الجناح العسكري في حركة (حماس) ضد الإسرائيليين في أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمي ، التي اقترفها الصهيوني المتطرف باروخ جولدشتاين في ١٩٩٤/٢/٢٥ ، ضد المصلين في المسجد الإبراهيمي.

وتعتبر (حماس) أن استمرار مقاومتها وتصعيدها كفيل بإرغام الصهاينة على وقف ممارساتهم المعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه .

وتؤكد (حماس) أن مقاومتها للاحتلال ليست موجهة ضد اليهود كأصحاب دين وإنما هي موجهة ضد الاحتلال ووجوده وممارساته ، وتحصر (حماس) مقاومتها ضد الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أي حدود فلسطين الانتداب البريطاني . وقد حذرت الحركة بالفعل من خطورة إقدام الإسرائيليين على نقل المعركة خارج هذه

الحدود. وتستهدف حركة (حماس) في مقاومتها للاحتلال ضرب الأهداف العسكرية ، وتحرص الحركة حسب تصريحات العديد من رموزها وبياناتها على تجنب سقوط مدنيين، وتعتبر أن الحالات التي سقط فيها مدنيون إسرائيليون في أعمال تمارسها الحركة قد جاءت من قبيل الدفاع عن النفس ، وفي سياق الرد على مذابح ومجازر ارتكبت بحق مدنيين فلسطينيين ، وتتهم (حماس) الإسرائيليين بأنهم رفضوا الهدنة التي طرحتها لوقف استهداف المدنيين من الطرفين[١٣] .

مرحلة الانطلاقة :

في ١٩٨٧/١٢/١٤م ، وزعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بيانها الأول الذي أعلنت فيه تأسيسها رسمياً ، وقد تزامن ذلك مع الأيام الأولى لانطلاقة الانتفاضة في أنحاء عديدة من قطاع غزة والضفة الغربية .

ويتحدث الشيخ أحمد ياسين عن أجواء انطلاقة (حماس) والانتفاضة بدءاً من حادث المقطورة الشهير في جباليا ، حيث صدم سائق إسرائيلي بشاحنته يوم الثلاثاء ١٢/٩ سيارة كانت تقل عمالاً فلسطينيين مما أدى إل مقتل أربعة منهم ، ويضيف الشيخ ياسين أنه في أعقاب الجنازة التي شيعت الشهداء في جباليا ، والتي احتشد فيها أعداد كبيرة من الناس ، وكانت في شوارع البلدة قبل وصولها إلى المقبرة ، توجه الناس إلى مركز لجنود الاحتلال في جباليا وأخذوا برجمهم بالحجارة ، ورد الجنود بإطلاق النار على المتظاهرين مما أدى إلى سقوط شهيد آخر وجرحى كثيرين ، نقلوا إلى مستشفى الشفاء في غزة ، وفي اليوم الثاني تزايدت حدة المواجهات وانضم طلاب الجامعة الإسلامية في غزة إلى المتظاهرين الذين اشتبكوا مع دوريات الاحتلال وجنوده، ويقول الشيخ ياسين في هذا اليوم بالتحديد ١٢/١٠ ، الذي شهد مواجهات حاسمة مع الاحتلال ، اجتمعت قيادة الحركة الإسلامية في فلسطين وقررت نقل الصدام من حول الجامعة إلى الشوارع ، واتفقت على تشكيل حركة (حماس) ، وبدأت بتنفيذ الخطة بعد يومين ، كان ذلك يوم السبت الموافق ٨٧/١٢/١٣ ، حيث بدأ الصدام في خانيونس ، ثم

انتقل إلى معسكر الشاطئ ، ثم المخيمات الوسطى في قطاع غزة ، ثم إلى مدينة غزة وبعدها إلى رفح، ويضيف الشيخ ياسين ، هدفنا من خلال توسيع رقعة الصدام ونقلها إلى تخفيف الضغط على الشارع الفلسطيني ، وكانت المسيرات تنطلق من المساجد بعد تشغيل مكبراتها ووضع الأناشيد الإسلامية ، ويقول الشيخ ياسين : في ١٢/١٤ تم إصدار أول بيان لـ (حماس) وتوزيعه وبعدها أصدرت القيادة الوطنية للانتفاضة منشورها الأول في ٨٨/١/٨ ، وهكذا تواصلت المقاومة وولدت الانتفاضة وولدت معها (حماس)[١٤] .

ويرى خالد مشعل ، رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) أن التوجه الجهادي لدى الإسلاميين في فلسطين قد سبق الانتفاضة الفلسطينية، حيث يعتبر مشعل أن هناك تجارب أخرى سبقت الانتفاضة ، لكنه يشير إلى أن فترة الثمانينات لم تكن مجرد فترة تهيئة وبلورة لميلاد مشروع مقاومة إسلامي في فلسطين قصير النفس . وإن كانت فترة إعداد لمشروع استراتيجي شامل لكن هذا لا يعني بحال من الأحوال - طبعاً لمشعل - بأن الدور الإسلامي كان غائباً قبل الانتفاضة تماماً ، فقد كانت هناك ملامح بارزة لهذا العدو على امتداد مراحل القضية الفلسطينية المختلفة[١٥] .

ومن جانبه يرى محمد نزال ممثل حركة (حماس) في الأردن أن (حماس) كانت مهيأة نفسياً ومعنوياً وتنظيمياً لأن تنخرط في مواجهة الاحتلال وقيادة الشارع الفلسطيني ، وأن تفاعل الشارع كان سريعاً معها . ويضيف نزال من هنا استطاعت (حماس) أو الإسلاميون الفلسطينيون استغلال حادث جباليا ، وصنعت منه الشرارة التي فجرت الانتفاضة الفلسطينية التي ساعد فيما بعد انخراط جميع القوى الوطنية فيها على شمولها واستمرارها وتوسيع دائرة المقاومة الشعبية فيها[١٦] .

وقد أخذت (حماس) وأنصارها بممارسة جميع الوسائل التقليدية التي اشتهرت بها الانتفاضة ومن بينها قذف جنود الاحتلال ودورياته بالحجارة والزجاجات الفارغة والمقاليع ووضع الحواجز من الحجارة الضخمة والبراميل والإطارات المشتعلة ، وزرع المسامير في طرق

سيارات الجيش الإسرائيلي ودورياته ، إلى جانب الإضرابات والمسيرات والشعارات على الجدران ... الخ . وكل ذلك في إطار تعزيز المواجهات الشعبية الشاملة وإذكائها ، وتعميم العصيان المدني للشعب الفلسطيني .

وقد ساهمت (حماس) كذلك في "الحرب الاقتصادية" ضد الاحتلال الإسرائيلي من خلال الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية ، التي لها بديل وطني ، وذلك منذ أوائل عام ١٩٨٩ ، وترشيد الاستهلاك والابتعاد عن الكماليات والاعتماد على الاقتصاد الوطني ، وخلق البدائل المحلية ، من خلال تطوير الصناعات والزراعة وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي ، وتكريس معاني التكافل والتعاون الاجتماعي وتبني الصناعات المحلية ، وقد شنت بيانات الحركة حرباً على التجار المستغلين والمحتكرين ، ونددت مراراً بسياسة الضرائب المتضاعفة التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية ، وقد حققت (حماس) والقوى الأخرى في هذا نجاحاً واضحاً[١٧] .

وقد لعبت الإضرابات دوراً هاماً في برامج المقاومة ووسائلها لدى حركة (حماس) فكان الإضراب بالنسبة لحماس وسيلة كرستها خلال الانتفاضة تعبيراً عن العصيان المدني ، والاحتجاج ، وقد تطورت الإضرابات لتشكل أحد الوسائل الرئيسية في فعاليات (حماس) الانتفاضية ، ورغم أن (حماس) تعرضت في البداية إلى مواجهة مع القوى الوطنية الأخرى بهدف كسر إضراب حماس الشهري ، إلا أنها نجحت مع أواخر العام الأول للانتفاضة بفرض إضرابها الشهري في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، لدرجة أن إضرابات (حماس) الشهرية أو غير الدورية استمرت حتى توقيع اتفاق أوسلو في أيلول (سبتمبر) عام ٩٣ ، وقد انضمت إلى حماس الفصائل الفلسطينية المعارضة لمشاركة م.ت.ف في مؤتمر مدريد أواخر عام ١٩٩١م[١٨] .

وفي آب (أغسطس) عام ١٩٨٨ وزعت حركة (حماس) ميثاقها ، وفي ذلك الوقت كانت سلطات الاحتلال قد بدأت ملاحظة نمو (حماس) وبروز دورها خلال الانتفاضة ، وبدأت أجهزة الاحتلال برصد (حماس)

وملاحقة رموزها وأنصارها ، وبدأت منذ ذلك الحين الحرب المتبادلة بين (حماس) والاحتلال الإسرائيلي ، وتوالت حملات الاعتقال والإبعاد بحق أنصار الحركة وقادتها ، ففي ١٩٨٩/١/١ أبعدت السلطات الإسرائيلية ١٣ فلسطينياً من قادة الانتفاضة بينهم الشيخ خليل القوقا أحد نشطاء (حماس) في غزة ، وفي آيار / مايو من العام نفسه شنت سلطات الاحتلال أكبر حملة اعتقالات في صفوف حركة (حماس) طالت الشيخ أحمد ياسين مؤسس (حماس).

ويعتقد الدكتور عبد الستار قاسم ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، أن ظهور حركة (حماس) كان عاملاً ساهم في تنبيه مختلف الأطراف في المنطقة إلى ضرورة التسريع في تبني البحث عن حلول سلمية للصراع . ويؤكد قاسم بأن حماس كانت مع ذلك نداً قوياً لحركة فتح و م.ت.ف ، والتف حولها عدد كبير من أبناء الشعب الفلسطيني ، واستطاعت أن تفرض نفسها ووجودها رغم المقاومة الشديدة من جانب القيادة الفلسطينية وأذرعها لذلك . لكن (حماس) بالمقابل – حسب الدكتور قاسم – لم تستطع تعطيل الحل السياسي والصلح مع إسرائيل[١٩] .

من جانبه يرى الدكتور حيدر عبد الشافي أن (حماس) كانت ولا تزال واحدة من القوى الفلسطينية ، وأن ظهورها في فترة كنا بحاجة فيها إلى موقف موحد ، أثر سلباً وزاد الأمور تعقيداً . ولكن لا يعزو ذلك إلى ظهور (حماس) فقط ، ولكن لغياب القدر الكافي لجهود الجميع للتوصل إلى وحدة موقف فلسطيني[٢٠] .

أما الدكتور علي الجرباوي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت فقد اعتبر أن ظهور حماس كان له أثر هام واستراتيجي فيما يتعلق بمسار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى إضفاء بعد جديد وحياة مستمرة في مقاومة الاحتلال من خلال تعبير حماس العملي عن مقاومة الاحتلال [٢١] .

ويتبنى وجهة النظر ذاتها رفيق النتشة – عضو المجلس التشريعي الفلسطيني – حيث يعتبر أن ظهور حماس كان رافداً واضحاً للجهاد والكفاح على الساحة الفلسطينية [٢٢] .

أما الدكتور إياد البرغوثي أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح ، فيلخص أهم آثار ظهور حركة حماس فيما يلي :

- حشد الجمهور الفلسطيني المتدين في معركة النضال ضد الاحتلال .
- حشد المزيد من التأثير الإسلامي الخارجي على القضية الفلسطينية وبخاصة في الدول
  الإسلامية غير العربية .
- دعم التعددية والديمقراطية الفلسطينية ، وتنشيط أسلوب الانتخابات داخل
  فلسطين وخارجها .
- تهذيب فصائل م.ت.ف التي شعرت أن حماس الموجودة خارج م.ت.ف مراقب
  داعم وند لهذه القوى وسلوكها وتصرفاتها [٢٣] .

ومع تطور مقاومة (حماس) للاحتلال وأساليبها ومن بينها أسر جنود إسرائيليين بدءاً من عام ٨٩ ، ثم ابتكار ما عرف بـ (حرب السكاكين) ضد جنود الاحتلال عام ١٩٩٠، قامت سلطات الاحتلال بتوجيه المزيد من الضربات إلى (حماس) ، حيث قامت بإبعاد أربعة من رموز (حماس) في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩٠ هم ، عماد العلمي ، مصطفى اللداوي ، مصطفى القانوع ، فضل الزهار إلى جنوب لبنان ، ثم اعتبرت سلطات الاحتلال مجرد الانتساب لحركة (حماس) جريمة يعاقب عليها القانون العسكري الإسرائيلي .

بعد ذلك دخلت مقاومة حركة (حماس) للاحتلال طوراً جديداً بإعلانها عن تأسيس جناحها العسكري تحت اسم كتائب عز الدين القسام في نهاية عام ١٩٩١ ، ودخولها مرحلة العمل العسكري النوعي ضد الاحتلال ، وهذا أضاف أبعاداً جديدة للحرب مع الاحتلال .

■ **مرحلة العمل العسكري :**

مع أن العمل العسكري في مقاومة حركة (حماس) للاحتلال الإسرائيلي بات مقروناً بجناحها العسكري ، كتائب عز الدين القسام . إلا أن قادة حركة (حماس) يؤكدون أن دور كتائب القسام ، التي أنشئت في

كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩٢[٢٤] ، جاء امتداداً لأدوار مشابهة قامت بها أجهزة ومجموعات فدائية تابعة للحركة أو للإسلاميين الفلسطينيين ما قبل تأسيس حركة (حماس) .

ويقول محمد نزال بهذا الصدد ، أن فكر المقاومة لدى الإسلاميين في فلسطين عاد ليتبلور مجدداً مع نهاية السبعينات وفي أوائل الثمانينات ، وكان من الطبيعي أن يفرز محاولات وتجارب واقعية بهذا الخصوص ، ويذكر نزال تجربة الشيخ أحمد ياسين ، بتأسيس جهاز عسكري تحت اسم "المجاهدون الفلسطينيون" ، وآخر أمني تحت اسم (مجد) ، وقد سجن الشيخ ياسين في المرة الأولى عام ٨٤ بعد أن كشف الإسرائيليون عن خيوط تقود إلى قيام هذين الجهازين ونشاطهما في جمع السلاح ، وتنفيذ بعض العمليات أثناء بدايات الانتفاضة ، وقد تضمنت لائحة اتهام الشيخ ياسين بعد اعتقاله عام ٨٩ مجدداً تهم تأسيس هذين الجهازين وقيادتهما كما نُسبت له تهم تخطيط تنفيذ بعض العمليات ضد أهداف إسرائيلية كذلك[٢٥] .

ويؤكد الشيخ ياسين بدوره صحة هذه المعلومات ، مضيفاً أن عمل جهازي "المجاهدون الفلسطينيون" و"مجد" استمر بعد دخوله السجن عام ٨٩ ، مضيفاً : لكن الأخوة فيما بعد رأوا تغيير الاسم والعمل تحت اسم كتائب الشيخ عز الدين القسام ، ويصف الشيخ سجنه عام ٨٤ بأنه كان مرحلة الإعداد للعمل العسكري[٢٦] .

ويتحدث خالد مشعل من جانبه عن نقلات مرت فيها مقاومة حماس للاحتلال ، بدءاً من الانتفاضة التي وفرت حسب رأيه الزخم الجماهيري والتأييد الواسع للمقاومة التي انتقلت من الحجر إلى السكين إلى المولوتوف إلى العمليات التقليدية ، ثم إلى أسر الجنود والعمليات الاستشهادية[٢٧] .

وتؤرخ حركة (حماس) لانطلاقة نشاطها العسكري بما عرف أثناء الانتفاضة بحرب السكاكين، وبالتحديد عندما هاجم أحمد حسين بشارات (٢٢ عاماً) في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٨ بالسلاح الأبيض الرقيب أول في الجيش الإسرائيلي ديفيد وانئيلي بينما

كان الآخر يقوم بحراسة مستوطنة زراعية يهودية (كيبوتس) واقعة في غور الأردن[٢٨] مما أدى إلى مصرع الجندي الإسرائيلي ، فيما استشهد بشارات برصاص مستوطن يهودي حاول نجدة الجندي ، وفي أعوام ٨٩ ، ٩٠ ، ازدهرت عمليات الطعن بالسكاكين التي نفذها في الغالب أفراد أو مجموعات محدودة العدد ، لكن معظمهم كانوا من أنصار حركة (حماس) أو من المنتمين إليها بشكل سري . وعزا بعض المراقبين تطور الإنتفاضة إلى حرب السكاكين إلى تراجع شهادته الظاهرة الشعبية للانتفاضة في هذه السنوات[٢٩] ، وهذا يدل على أن هذا التطور لم يكن ظاهرة فردية بقدر ما كان مدروساً ومخططاً له في الوقت نفسه .

وتؤرخ حركة (حماس) لبدء العمل العسكري النوعي في مقاومتها للاحتلال سواء من خلال عمليات خطف الجنود الإسرائيليين ، أو كمائن إطلاق الرصاص الحي والقنابل اليدوية على أهداف ودوريات إسرائيلية، أو من خلال العمليات الاستشهادية، بعملية اختطاف الجندي الإسرائيلي آخي ساسبوركس في ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩٨٩ [٣٠] . وقد نفذ هذه العملية جهاز "المجاهدون الفلسطينيون" التابع لحركة (حماس) . وتوالت عمليات الخطف والكمائن المسلحة في مناطق عديدة من الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ . وقد شهدت أعوام ٩٢ ، ٩٣ زخماً كبيراً في عمليات حركة (حماس) ومجاهدي كتائب القسام وأوقعت هذه العمليات حتى عام ١٩٩٤ ، خسائر فادحة في صفوف الاحتلال الإسرائيلي ، لكن موجة العمليات الإستشهادية التي لا تزال حتى الآن واحدة من أبرز محطات مقاومة (حماس) للاحتلال ، وواحدة أيضاً من قفزات المقاومة الفلسطينية . بدأت في أعقاب مجزرة الحرم الإبراهيمي التي نفذها باروخ جولدشتاين في ١٩٩٤/٢/٢٥ حيث نفذت (حماس) عمليتها الاستشهادية الأولى ثأراً لمجزرة الخليل ، في العفولة ، عندما قام الشهيد رائد زكارنة في ١٩٩٤/٤/٦ بقيادة سيارة مفخخة وفجرها في محطة باصات العفولة الإسرائيلية . مما أوقع تسعة قتلى وأكثر من ٥٠ جريحاً في صفوف الإسرائيليين، وتوالت بعد ذلك العمليات الاستشهادية واحدة تلو الأخرى

وبدون توقف حتى الآن. وقد أسفرت العمليات الاستشهادية التي نفذتها (حماس) خلال الأعوام الأربعة الماضية عن مقتل ما يزيد على ١١٠ من الإسرائيليين وجرح ما يربو عن ٤٠٠ آخرين .

ويعتبر الدكتور عبد الستار قاسم أن عمليات (حماس) الاستشهادية شكلت نقلة نوعية في التاريخ النضالي الفلسطيني من ناحية ، وأرعبت الاحتلال من ناحية ثانية وألحقت أكبر خسائر ممكنة في صفوفه ، لكن عبد الستار قاسم لا يزال يرى بأن (حماس) لم تستفد حتى الآن سياسياً من نتائج عملياتها العسكرية ، مما يوحي – حسب رأي قاسم – بأن (حماس) ترمي من خلال هذه العمليات إلى إثبات وجودها على الساحتين المحلية والدولية ، وكان دون الوصول إلى حد التصادم الذي لا رجعة عنه مع السلطة الفلسطينية [٣١] .

ويرى الدكتور علي الجرباوي أن ظاهرة العمليات الاستشهادية أثبتت أن الشعب الفلسطيني قادر على التضحية بالحياة من أجل الهدف ، مثلما أثبتت أن إسرائيل لم تعد قادرة على ترويض المقاومة الفلسطينية ، ويرى الدكتور علي الجرباوي بأن هذه الظاهرة عندما تأتي متفرقة وغير متواصلة قد يكون لها آثار سلبية إلى جانب آثارها الإيجابية كذلك[٣٢] .

ويعارض الدكتور حيدر عبد الشافي بدوره هذه العمليات معتبراً أنها تستهدف ضحايا مدنيين عندما تصيب غير العسكريين من الإسرائيليين، وتستغلها إسرائيل والعالم غير الحيادي من حولنا كذرائع لتبرير المزيد من العقاب الجماعي بحق الفلسطينيين ، إلا أن عبد الشافي يقدر في نهاية المطاف الشهيد الذي قام بهذا العمل[٣٣] .

ولا يقلل الدكتور إياد البرغوثي من الأثر السلبي لهذه العمليات على الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني ، وبخاصة بعد أن أصبحت نهجاً وحيداً في المقاومة . إلا أنها أكسبته ، رغم كل ذلك ، بعداً جديداً حيث أصبح المقاوم الفلسطيني شخصاً يريد أن يُحدث في سبيل قضيته[٣٤] .

■ **لماذا العمل العسكري ؟!**

هذا السؤال نطرحه هنا ، من زاوية البحث عن الاعتبارات والظروف التي مهدت لاندفاع العمل العسكري لحركة (حماس) وتطوره الملحوظ ، وتبدأ الإجابة من سنوات الانتفاضة المتأخرة ، حيث ارتفعت تكاليف المواجهة الجماهيرية الشاملة وتزايدت الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الملقاة على كاهل المواطن الفلسطيني، مما أفرز تراجعاً ملحوظاً في مظاهر الانتفاضة الجماهيرية ، وهذا عجل بدوره في ميلاد البديل العسكري ، الذي أوجدته في تلك الفترة حركتا (حماس) والجهاد الإسلامي ، ولا سيما بعد انطلاقة مؤتمر مدريد ودخول م.ت.ف مسيرة التسوية السلمية بما يشبه الالتزام بوقف الانتفاضة ومقاومة الاحتلال على حد سواء . إذن أصبحت (حماس) وإلى جانبها الجهاد الإسلامي ، الوريثين الشرعيين للثورة الفلسطينية وللانتفاضة الفلسطينية معاً ، ولعل رفض حركة (حماس) والجهاد الإسلامي للمسيرة السلمية ونتائجها كما في أوسلو مثلاً ، جذب الحركتين تلقائياً نحو برنامج المقاومة والعمل المسلح .

وهذا قاد بدوره إلى تزايد الإجراءات والحملات الإسرائيلية ضدهما ، وقد دفعت الحركتان ثمناً باهظاً لذلك ، لكن ضراوة المعركة قادت إلى زيادة تفاعل حركتي (حماس) والجهاد الإسلامي معاً ، ومن ثم الانهماك في البحث عن بدائل وتجنيد خلايا مقاتلة جديدة رغم قساوة الظروف الأمنية ، واستمرار الملاحقات والتصفيات والاعتقالات الواسعة ، وبخاصة بعد دخول السلطة الفلسطينية إلى مناطق الحكم الذاتي أواخر عام ١٩٩٤.

من هنا نشأت علاقة مرعبة بين (حماس) والجهاد الإسلامي من ناحية وبين الاحتلال الإسرائيلي ، الذي استنفد كل الوسائل في سبيل وضع حد للعمليات ونشاط المقاومة الإسلامية المسلحة بدءاً بالاعتقالات والملاحقات والاغتيالات والإبعادات ، والمحاصرة في الداخل والخارج ، وسياسة تجفيف المنابع ، ... الخ ، ولكن دون جدوى حتى وجدنا الإسرائيليين يعترفون -مع توالي عمليات المقاتلين الفلسطينيين- بالفشل ،

وشاعت في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين عبارات من قبيل "نبذل جهوداً ١٠٠% لكننا لا نستطيع أن نضمن نتائج ١٠٠% " أو "من الصعب أن تستطيع منع شخص يريد أن يموت بأن لا يفعل ذلك" وذلك في إشارة إلى الاستشهاديين .

ويتحدث محمد نزال عن واقع آخر وقف خلف اندفاع العمل العسكري وهو الاستقلالية التي خلفتها (حماس) بين الجناحين السياسي والعسكري ، ويؤكد نزال أن هذه الاستقلالية هي استقلالية الجسم وليس استقلالية سياسية ، مؤكداً أن هذا الفصل لم يكن تقليداً أو تكتيكاً سياسياً بقدر ما كان مفروضاً بحكم الواقع العملي والأمني ، ويضيف نزال أنه بالرغم من هذا الفصل فإن (حماس) لا تخشى انحراف بندقيتها أو انشقاق جناحها العسكري للأسباب التالية :

- ليس هناك انحرافات فكرية على الساحة الفلسطينية فيما يتعلق بالمقاومة، فالجميع يدركون أن هناك احتلالاً يجب مقاومته ، وهذا يفسر عدم وجود عنف باتجاه السلطة الفلسطينية رغم التجاوزات التي وقعت .
- توقيت هذه العمليات قد يرتبط بالظرف والحدث السياسي ، ولكن الميدان وظروفه أقوى من الظروف السياسية بهذا الصدد وهذا عدم انحراف البندقية .
- هناك قرار سياسي بمواصلة المقاومة ، وهو قرار استراتيجي ، لكن التصرف العملي في تنفيذ القرار يتم حسب الميدان ووفق المعطيات على أرض الواقع .
- بقاء المقاومة محصورة داخل الأراضي المحتلة انسجاماً مع توجه عام آخر لا زال هو السائد .

ويضيف نزال لأجل ذلك كله ، فإنك لا تستطيع توجيه العمل العسكري "بالريموت كنترول"، وهذا يؤكد أن مسألة الفصل ضرورة واقعية وسياسية في آن واحد .

ويدرك نزال أنه بالرغم من ثمن العمل العسكري الباهظ على جمع الأصعدة، إلا أنه شكل دائماً الرافعة الحقيقية للحركة ، ولا زال يحفل بتأييد واسع في صفوف الشعب الفلسطيني والشارع العربي

والإسلامي عموماً ، ويزداد هذا التأييد مع تزايد الإحباط والمعاناة بسبب تعطل التسوية وتعثرها وتواصل الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية من ناحية ثانية[٣٥] .

وعن المستقبل ، يتحدث خالد مشعل بتفاؤل كبير حول إمكانيات استمرار المقاومة في ظل تضاؤل إمكانيات التوصل إلى حل سلمي للصراع مع الاحتلال الإسرائيلي ، ويضيف مشعل ، لقد تعلمت تجربة (حماس) في العمل العسكري من نفسها ومن أخطائها ونجحت وتطورت رغم أنها تحركت في حقل من الألغام وهذا يدل -حسب رأي مشعل- على إرادة مقاومة صلبة لدى الشعب الفلسطيني، وقدرة هائلة على التحدي واستئناف الصراع بلغة القوة مع الاحتلال . كما يرى مشعل أن هناك عوامل موضوعية توفر لهذا العمل زمناً دائماً وتعطيه مشروعية متجددة وهي :

- استمرار الاحتلال وبقاء حقوق الشعب الفلسطيني ضائعة ، لأن هذا هو الدافع
- الرئيس خلف المقاومة ، فالمقاومة ليست من أجل المقاومة وإنما لإزالة الاحتلال وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني وآماله في الاستقلال والحرية والعودة والسيادة وبناء الوطن .
- استمرار القمع الإسرائيلي الرسمي والاستيطان عبر التنكيل والتعذيب والمجازر ،
- والتهويد ، ومصادرة الأراضي والاعتداء على المقدسات ... الخ . وكل ذلك يعطي وقوداً للمقاومة .

ويؤمن مشعل أنه إذا توافر الإيمان والقناعة لدى أصحاب برنامج المقاومة ومشروعها فإن الأمر يغدو صراع إرادات ، وهذا يضمن الاستمرار ويكفل النجاح في نهاية المطاف[٣٦] .

■ **الآثــار**

تبدو اليوم آثار مقاومة الإسلاميين الفلسطينيين للاحتلال الإسرائيلي واضحة في عرقلة نمو المشروع الإسرائيلي وتحقيق الاستقرار الذي كان دائماً حلم الدولة اليهودية ، وينظر الدكتور موسى

أبو مرزوق الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة (حماس) إلى مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال من زاوية ضعفه واختلال موازين القوى لصالح المحتل بكل المقاييس ، لكن مقاومته كانت مدخلاً لامتلاك نقاط قوة مكنته من تحييد قوة إسرائيل بشكل أو آخر خلال الانتفاضة ، حين تحولت الدبابات إلى راجمات للحجارة ، ولم تستطيع الصورايخ والطائرات والقنابل النووية أن تفعل شيئاً في مواجهة نساء وأطفال يواجهون جيشاً مدججاً بالحجارة ، وهذا خلق تقارباً غريباً في موازين القوى ، والشيء نفسه -يضيف أبو مرزوق- يمكن قوله للاستشهادي والمجاهد الذي يحتضنه شعبه ويدفعه للدفاع عن وطنه وعن حقوق هذا الشعب ، حتى أن العمليات الاستشهادية لم تحيد قوة الإسرائيليين العسكرية وحسب وإنما تحولت إلى نوع من الاستهداف الأمني أكثر من كونها استهدافاً عسكرياً .

ويضيف أبو مرزوق ، لذلك فالشعوب حررت نفسها دائماً بإرادة أبنائها وقدرتها على الاستمرار في إزعاج المحتل والحيلولة دون استقراره، لأن العدو إذا شعر بغياب المقاومة ، فحتماً سيقود هذا إلى استقرار برنامجه ، وإذا استقر برنامجه فسيتطلع حتماً إلى التمدد والتوسع ، بدليل أن إحصائيات المهاجرين اليهود إلى الدولة العبرية ، وإحصائيات شغل المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ٦٧ تشهد ارتفاعاً في حال توقف عمليات المقاومة ، وتتضاءل وتنكمش في حال انتعاشها .

ويؤكد أبو مرزوق أن إسرائيل تدرك أنها لم تستقل بالكامل بعد ، وأنها لم تستقر ، ولم يستقروا في الانتفاضة ، ولم يستقروا بعد الانتفاضة بدليل أن عدد القتلى الإسرائيليين في أعقاب الانتفاضة يفوق الذين قتلوا منهم أثناء الانتفاضة بأضعاف كثيرة، والعكس بالنسبة للفلسطينيين ، حيث انخفض عدد الشهداء بكثير عما كان عليه خلال سنوات الانتفاضة . وهذا يؤكد - حسب أبو مرزوق - أنه لا يمكن أن تقيد الأوراق الموقعة شعب يريد أن يتخلص من الاحتلال ويسترجع حقوقه[٣٧] .

■ **الخلاصــة**

يمكننا أن نخلص إلى أن الإسلاميين الفلسطينيين ممثلين بحركتي (حماس) والجهاد الإسلامي في هذه الرحلة ، نجحوا نجاحاً ملحوظاً في قيادة الانتفاضة الفلسطينية فيمراحلها الأولى، بدءاً بالمواجهات والفعاليات الجماهيرية ومظاهر المقاومة المدنية الشاملة وانتقالاً إلى مراحل العمل العسكري المختلفة ، وهذا ساهم في إبقاء ملف الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مفتوحاً ، وتواصلت معه تعبئة الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية ضد المشروع الصهيوني ، وضد أجندة التسوية الرامية إلى تحقيق وجود وقبول طبيعيين للدولة العبرية في المنطقة .

لقد دفعت الدولة العبرية ثمناً باهظاً جراء استمرار مقاومة (حماس) والجهاد الإسلامي وعملياتهما ويمكن القول أن هذه المقاومة ساهمت أيضاً في إحياء بدائل الشعب الفلسطيني ، والاستمرار في الكشف عن ممارسات العدو وانتهاكاته ووجهه القبيح .

لأجل ذلك كله ، يمكن القول أن حقبة جديدة بدأت مع مطلع التسعينات في تاريخ مقاومة الشعب الفلسطيني للاستعمار الإنجليزي والاحتلال الإسرائيلي ، تحت راية الإسلاميين الفلسطينيين بالكامل .

ومن هنا يمكن القول بأن العشر سنوات الماضية ، وتحديداً مع بداية الانتفاضة الفلسطينية ، شهدت بروزاً قوياً لدور الإسلاميين الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ، وهو بروز -وإن كان امتداداً لتجارب متقطعة ذات إيقاع زمني طفيف ومتذبذب- جاء قوياً وترسخ مع طول الزمن بسبب تواصله وقوته بدرجة أساسية ، وبسبب استمرار الكثير من أبجديات وعوامل ودوافع الصراع مع الإسرائيليين من ناحية أخرى .

إذاً نجح الإسلاميون بجدارة خلال السنوات الماضية في تسلم راية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي ، وأثبتوا حضوراً ووجوداً لم يعد بإمكان أحد تجاهله فضلاً عن الشعب الفلسطيني وإسرائيل . وهذا يدفعنا إلى ترشيح استمرار الإسلاميين قوة فاعلة وحاضرة في الشارع

الفلسطيني في المدى المنظور ، ورغم أن ساحات الفعل الإسلامي الفلسطيني المقاوم للاحتلال قد تضيق أكثر فأكثر في حال تقدمت الحلول السياسية باتجاه الحل النهائي ، إلا أن تراجع فرص هذا التقدم مؤخراً أفسح المجال أمام فرص المقاومة الإسلامية للتزايد والتجذر في واقع القضية الفلسطينية الراهن ، ولأن آفاق المشروع السلمي لا تزال تراوح حول السقف الإسرائيلي ، فإن مساحة المقاومة تبقى متوافرة مهما ضاقت في حال نجاح مشروع التسوية في الوصول إلى غاياته .

وعلى المدى المتوسط والبعيد ، تبقى التكهنات على جانب كبير من المجازفة، ولا سيما أن ذلك يظل مرتبطاً بالطريقة التي سيتعامل معها الإسلاميون الفلسطينيون على صعيد أي تطورات في مسار الصراع ، سواء أكان ذلك باتجاه التأزم أم باتجاه الانفراج السلمي .

الهوامش

١- تعريف بحركة المقاومة الإسلامية (حماس) .. كتاب تحت الطبع .
٢- المرجع السابق .
٣- حوار مع الشيخ أحمد ياسين .. مجلة فلسطين المسلمة - عدد شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ .
٤- المصدر السابق .
٥- المصدر السابق .
٦- المصدر السابق .
٧- المصدر السابق .
٨- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) - مؤلف جماعي - ص ١١٨ .
٩- ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) .
١٠- المصدر السابق .
١١- تعريف بحركة (حماس) - مصدر سابق .
١٢- ميثاق حركة (حماس) - مصدر سابق .
١٣- تعريف بحركة (حماس) - مصدر سابق .
١٤- حوار مع الشيخ ياسين - مصدر سابق .
١٥- حوار مع خالد مشعل - فلسطين المسلمة - عدد شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨.
١٦- حوار أجراه الكاتب مع محمد نزال - مجلة الأمة الأردنية - ملف غير منشور عن حركة (حماس) بعد مرور عشر سنوات على تأسيسها .
١٧- الفكر السياسي لحركة (حماس) - مصدر سابق ، ص
١٨- المصدر السابق .
١٩- فلسطين المسلمة – عدد شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨
٢٠- المصدر السابق
٢١- المصدر السابق
٢٢- المصدر السابق
٢٣- المصدر السابق
٢٤- الفكر السياسي لحركة (حماس) - مصدر سابق ، ص
٢٥- حوار مع نزال - مصدر سابق .
٢٦- حوار مع الشيخ ياسين - مصدر سابق .

٢٧- حوار مع مشعل - مصدر سابق .
٢٨- انظر ملحق (١) .
٢٩- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) - مصدر سابق ص
٣٠- انظر ملحق (١) .
٣١- مجلة فلسطين المسلمة – عدد شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨
٣٢- المصدر السابق
٣٣- المصدر السابق
٣٤- المصدر السابق
٣٥- حوار مع نزال - مصدر سابق .
٣٦- حوار مع مشعل - مصدر سابق .
٣٧- حوار أجراه الكاتب مع د. موسى أبو مرزوق لملف الأمة - مصدر سابق .

(٢)

تجربة حزب الله اللبناني

د. طلال عتريسي *

واجه الاحتلال الإسرائيلي في لبنان منذ ربيع قرن ثلاثة مسميات من المقاومة المسلحة اختلفت في أهدافها وأساليب عملها، لكنها واجهت عدواً واحداً .

- المقاومة الفلسطينية ١٩٦٩-١٩٨٢
- جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ١٩٨٢-١٩٩٠ .
- المقاومة الإسلامية ١٩٨٣-١٩٩٧ ...

استمرت المقاومة الفلسطينية في لبنان ما يقارب ثلاثة عشر عاماً ، وانتهى وجودها فيه اثر اجتياح إسرائيلي واسع وصل إلى العاصمة بيروت ، انتقلت بعده المقاومة الفلسطينية بفصائلها المسلحة ومؤسساتها إلى دول عربية أخرى لتنتهي بذلك كمقاومة مسلحة من خارج الأرض الفلسطينية بعد مسيرة شاقة منذ انطلاقتها الأولى عام ١٩٦٥ .

لكن هذه المقاومة ال، وعلى الرغم من سقوطها في "رمال لبنان المتحركة" ومن الانقسام اللبناني الواسع بشأن وجودها وعلمها العسكري ، ساهمت كأول حركة لها طابع شعبي، في توليد مناخات فكرية وسياسية وعسكرية ضد الاحتلال الإسرائيل ، فقد لعبت مؤسساتها الفكرية والبحثية دوراً مهماً في نشر ثقافة التحريض ضد الكيان الصهيوني ومتابعة ما يجري في داخله، ولم يسبق لأن من التنظيمات والأحزاب اللبنانية وحتى العربية في ذلك الوقت أن قام بعمل مماثل ، كما أن انخراط أعداد واسعة من الشباب اللبناني في صفوف المقاومة

* أستاذ العلوم الاجتماعية ، ومدير عام مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق .

ساهم بدوره من خلال التدريب والقتال إلى جانبها في توليد مناخ الألفة مع السلاح وفي الجرأة على مواجهة العدو وقتاله .

وعندما رحلت المقاومة الفلسطينية بعيداً عن لبنان تركت الكثير من مخازن الأسلحة التي استخدمها اللبنانيون في قتال جنود الاحتلال الإسرائيلي مع بداية الاجتياح عام ١٩٨٢ سواء في الجنوب أو عند مشارف بيروت .

لقد كانت هذه المقاومة حلقة ، أو مرحلة من مراحل القتال ضد الاحتلال الإسرائيلي في لبنان كما كانت تجربة العمل في صفوفها رصيداً ستستفيد منه لاحقاً الكثيرون ممن انخرطوا في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية أو في المقاومة الإسلامية خصوصاً في مراحل الانطلاق الأولى ، قبل أن تراكم .

إن خصوصية الأولى للمقاومة الإسلامية في لبنان هي ارتباط وجودها وانطلاقها بالاحتلال مباشرة ، وليس بأن وجود حزبي أو تنظيمي سابق عليه .

وقد نجحت هذه المقاومة بعد سنوات في فرض احترامها وتمايزها عمن سبقها وتأكيد شرعيتها من خلال العمليات النوعية التي قامت بها قبل الإعلان عن وجودها السياسي التنظيمي ، كالعملية الإستشهادية الأولى ، التي قام بها الشاب أحمد قصير في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ضد مبنى القيادة الإسرائيلية في صور ، جنوب لبنان والتي أدت إلى مقتل ٨٥ عسكرياً إسرائيلياً كانوا في داخل المبنى، وقد كان لهذه العملية النوعية التي حصلت بعد خمسة أشهر فقط على الاجتياح الإسرائيلي تأثير كبير على معنويات الطرفين المتقاتلين المقاومة بفصائلها كافة والجيش الإسرائيلي ، وكانت هذه العملية فاتحة عمليات إستشهادية أخرى سوف تلاحق جنود العدو في أكثر من مكان من مناطق الاحتلال ، حتى وصلت " عدواها" إلى فلسطين المحتلة ، وهو نوع من العمليات لم يكن معروف سابقاً ولم تستخدمه أي من "المقاومات" في لبنان في مواجهة جنود الاحتلال وإلى المقاومة الإسلامية يعود السبق في استخدام مثل هذه الأساليب في عمليات الضغط

العسكري والأمني والمعنوي على العدو .

وتكشف المتابعة البيانية لتصاعد عمليات المقاومة الإسلامية ، وفقاً لمصادر المعلومات المنشورة حول هذا الموضوع ، من تدمير منشآت ، وتفجير عبوات ومواجهة مباشرة، وزرع ألغام ، وعمليات أخرى ، إن السنة الأولى من الاحتلال (١٩٨٢-١٩٨٣) لم تعرف أي نوع من العمليات التي نسبتها المقاومة الإسلامية إلى نفسها لأنها لم تكن قد تشكلت بعد كتنظيم سياسي ولم تكن قد أصبحت طرفاً مستقلاً عن جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي كانت البيانات حول العمليات تصدر باسمها فقط أما في السنوات اللاحقة بين الأعوام ١٩٨٤ إلى ١٩٩٦ فقد سجلت الإحصاءات تصاعداً ملحوظاً العمليات بدأت عام ١٩٨٤ بـ ٢١ عملية ليصبح مع نهاية عام ١٩٩٦ ، ٧٦٣ عملية في حين تراجعت عمليات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية من ١٣٩١ و ١٤٣٩ عملية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ إلى ٦ عمليات عام ١٩٩٤ وإلى عملية واحدة عام ١٩٩٦ .

ومنذ إعلانها عن نفسها ، لم تشارك المقاومة الإسلامية حتى اليوم مع أي طرف آخر في عملياتها ضد الاحتلال الإسرائيلي مما عرضها إلى اتهام تنظيمات وحركات سياسية بينما " تحتكر المقاومة " وإلى اتهام آخر غير مباشر يرفض أن تكون المقاومة عملاً عسكرياً فقط ، بل صمود وتنمية اجتماعية مما أدرى لاحقاً في نهاية عام ١٩٩٧ إلى أن تطرح المقاومة الإسلامية مشروع السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال كصيغة غير حزبية لاستيعاب اللبنانيين من مختلف الطوائف والمناطق للمشاركة في قتال العدو إلى جانب " المقاومة الإسلامية" .

جدول إحصائي يبين التفاوت في تطور عمليات المقاومة الإسلامية وجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية بين ١٩٨٤-١٩٩٦ (*)

السنة	المقاومة الإسلامية	جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية
١٩٨٤	٢١	١٠٢٦
١٩٨٥	٣٩	١٣٩١

١٩٨٦	١٦٧	١٤٣٩
١٩٨٧	١٩٨	١٣٢
١٩٨٨	١٩٦	٣٤
١٩٨٩	٧٠	٥٥
١٩٩٠	٧٥	٤٧
١٩٩١	٧٥	١٤
١٩٩٢	١٤٣	١٦
١٩٩٣	٤٣٢	٣٠
١٩٩٤	٣٧٨	٦
١٩٩٥	٦٥٨	-
١٩٩٦	٧٦٣	١

(*) راجع أرشيف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، بيانات عمليات المقاومة من ١٩٨٣/١/١-١٩٩٦/١٢/٣١ .

استخدمت المقاومة الإسلامية الأساليب المعروفة في حروف العصابات ، أي المجموعة الصغيرة ، التي تشن هجمات مفاجئة على تحصينات العدو ودورياته ، أو تعمل على زرع الألغام على طريق مواصلاته ، لكنها تميزت عن تجارب المقاومة السابقة في لبنان بأربع ركائز :

١- أنها لم تعتمد تكتيكاً واحداً في المواجهة وانتظار جنود الاحتلال على الطرقات أو في الأحراش أو قصف مواقع من القرى البعيدة ، بل لجأت إلى المبادرة لشن عمليات واسعة وأحياناً ومتعددة في الوقت نفسه على أكثر من موقع من مواقع الاحتلال والسيطرة عليها وتدميرها، وأسر من فيها في بعض الأحيان .

٢- أنها في تطوير قدرات استخبارية عالية مكنتها من رصد تحركات جنود الاحتلال وعملائه وإيقاع خسائر مباشرة بهم عبر الكمائن أو التفجيرات داخل الشريط المحتل وخارجه مما أدى إلى طرح الأسئلة والشكوك وتشكيل لجان للتحقيق في داخل إسرائيل نفسها حول مدى اختراق " حزب الله " لأجهزتها العسكرية أو الاستخبارية أو لعملائها خصوصاً بعد فشل محاولة الانزال الأخيرة في بلدة

انصارية في جنوب لبنان في ١٩٩٧/٩/٥ (١) التي قضت فيها المقاومة على جميع جنود النخبة الذين بلغ عددهم حوالي خمسة عشر جندياً إسرائيلياً وتم خلالها الاحتفاظ بأشلاء العديد منهم وهي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي تواجه فيها مثل هذا النوع من الفشل في عمليات مماثلة .

٣- اعتمدت الأساليب النفسية والمعنوية الحديثة في التأثير على الرأي العام المؤيد للمقاومة وعلى الرأي المعادي المدني والعسكري في إسرائيل ، فقد تمكنت أجهزة المقاومة في إطار جهاز سري أطلق عليه " الإعلام الحربي" من تصوير معظم عملياتها ضد جنود الاحتلال وعملائه، ونقلت صوراً مباشرة لعمليات اقتحام المواقع وتثبيت راياتها فوق الدشم والتحصينات وهو جهاز منفصل عن " الإعلام المركزي" للحزب يخضع افراده لدورات خاصة عسكرية وعقائدية وفنية(٢) . كما استخدمت المقاومة شبكة " الانترنت " لتبث بواسطتها أخبار عملياتها ورسائلها المختلفة إلى أنحاء العالم كافة ، وهذا الاستخدام للتقنيات الحديثة وتصوير العمليات يحصل أيضاً لأول مرة في تاريخ المقاومة في لبنان .

٤- تجنبت المقاومة الصدامات والمعارك الجانبية مع المنظمات والحركات السياسية والعسكرية التي كانت تعج بها الساحة اللبنانية أثناء الاحتلال وقبله، كما تجنبت لاحقاً الصدام مع الجيش اللبناني على الرغم من قتلى الحزب الثمانية الذين سقطوا برصاص الجيش أثناء تظاهره له ضد اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ . ولم تعتمد المقاومة المسلحة سياسة التحريض ضد هذا الجيش وما حصل في بعض الأحيان مع صدام مع تنظيمات أخرى (كحركة أمل بشكل رئيسي) كان على الرغم من آثاره السلبية الواسعة استثناءاً ومرحلياً لم يبدل خيار المقاومة في إعادة تصويب أهدافها وتوظيف كامل قوتها لقتال جنود العدو وعملائه ، ومن يعرف حال التشرذم والفوضى ، والتنافس التي كانت سائدة في لبنان في تلك المرحلة بين المنظمات والأحزاب اللبنانية والفلسطينية يدرك إلى أي

مدى شكل هذا الخيار الإستراتيجية عنصراً في حفظ المقاومة واستمرارها .

سياسات المقاومة :

على الرغم من الإعلان عن تأسيس " حزب الله " كحزب سياسي له برنامج وأهداف محلية ورؤية إقليمية ودولية عام ١٩٨٥ أي بعد فترة وجيزة على انطلاقة المقاومة الإسلامية ، بقي الهاجس الأمني والعسكري مسيطراً على عمل الحزب، لكن التطورات اللاحقة التي قرر معها "حزب الله " الدخول إلى معترك الحياة السياسية في لبنان ، كانت إيذاناً ببداية انتقاله إلى التقليد الذي عرفته الأحزاب الإسلامية الأخرى ، أي أصبحت المقاومة الإسلامية ذراعه العسكرية وهو حزبها السياسي .

أما التطور الآخر الذي سيدفع "حزب المقاومة" إلى جدية الانخراط في " اللعبة السياسية" الداخلية بعد نقاشات حامية في داخله ، فهو اتفاق الطائف الذي وقع عام ١٩٩٠ وانتهت بموجبه الحرب الأهلية في لبنان والذي تحول لاحقاً إلى دستور جديد للبلاد ، وكان إيذاناً بعودة السلطة الشرعية والدستورية إلى ما فقدته طيلة سبعة عشر عاماً من الحرب .

بدأت المقاومة الإسلامية عملها العسكري ، وبعدها أعلن عن تأسيس "حزب الله" في ذروة الاحتلال الإسرائيلي للبنان وبعد توقيع اتفاق ١٧ أيار / مايو اللبناني - الإسرائيلي . أي في الوقت الذي تقلص فيه وجود السلطة في لبنان إلى حدودها الدنيا التي كادت تمحي تماماً ، ولهذا السبب تأثر برنامجه السياسي وأهدافه المرحلية والبعيدة، بالظروف التي نشأ فيها ، أي غياب الدولة في لبنان ، ووجود القوات المتعددة الجنسية على أرضه ، والاحتلال الإسرائيلي ، بالإضافة طبعاً إلى شعار "الجمهورية الإسلامية" و"تحرير القدس" و"التواصل مع جميع مسلمي ومستضعفي العالم" كما جاء في رسالته المفتوحة التي أعلن فيها ولادته وبرنامجه عام ١٩٨٥ .

وجد "حزب الله" نفسه بعد اتفاق الطائف، الذي ايده وتحفظ على

بعض ما جاء فيه، وبعد عودة "الشرعية الدستورية" في لبنان أمام معادلة جديدة لم تكن جزءاً من الصورة التي ارتسمت أمامه حين ولادته ، ولكنه اختار ، كما أشرنا ، أن يكون جزءاً من الصورة .

هكذا بدأت ترتسم شيئاً فشيئاً ، سياسة "حزب الله" الداخلية من المشاركة في الانتخابات النيابية (١٩٩٢-١٩٩١) ، وحصوله على أكبر كتلة حزبية نيابية (١٧ مقعداً)، إلى المشاركة في النقابات .

مجتمع المقاومة

وجدت المقاومة نفسها بعد= سنوات من المواجهة مع العدو أمام أعباء تتجاوز تقنيات التدريب والتجهيزات العسكرية والفنية الضرورية للقتال ، كرعاية أسر الشهداء وعلاج الجرحى والمعوقين ، وبناء ما يدمره الاحتلال من بيوت ومؤسسات أو دور عبادة ، ونظراً طبيعة المواجهة المتواصلة منذ حوالي خمسة عشر عاماً ، تخللها أكثر من عدوان واسع، تحول الاهتمام بهذه الأعباء إلى جزء من عمل المقاومة ووجودها وخدماتها . هكذا بدأت تظهر تباعاً المؤسسات الصحية والاجتماعية والتربوية ، فمؤسسة "جهاد البناء" تضم مهندسين وفنيين وعمالاً ، مهمتها منذ ١٩٨٨ مسح اضرار الاعتداءات وترميم وإعادة بناء ما تهدم من منازل ومساجد ، إلى حفر الآبار والملاجئ ، والمساهمة في بناء المستوصفات والمدارس وأعداد الدورات التدريبية الزراعية (٣) ، وكذلك فعلت " الهيئة الصحية الإسلامية" في مجال الخدمات في أكثر من منطقة بحيث بلغ عدد فروعها في بيروت والبقاع والجنوب حوالي ٤٧ فرعاً ، أما "جمعية مؤسسة القرض الحسن " فتأسست عام ١٩٨٢ وهدفها "إحياء القروض المالية اللاربوية وتقديمها للمحتاجين " وتعمل "جمعية لجنة الإمداد الخيرية الإسلامية " التي تأسست عام ١٩٨٧ من أجل الوصول إلى اكتفاء العوائل ذاتياً ورفع مستواها التربوي والعلمي ورعاية العجزة وتكفل الأيتام، ويؤدي "الدفاع المدني" دوراً كبيراً إلى جانب "الهيئة الصحية الإسلامية" خصوصاً أثناء الاعتداءات وعمليات القصف الواسعة القصف الواسعة وقد تعاونت هذه الهيئات مع المؤسسات الرسمية اللبنانية ومع المنظمات الدولية الناشطة في لبنان .

أما "المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم " فحديثة العهد نسبياً إذ يعود تأسيسها إلى عام ١٩٩٣(٤) ، وهي أيضاً عملت على بناء المدارس في معظم المناطق اللبنانية لرعاية وتعليم الطلاب وأبناء الشهداء وإعدادهم إعداداً إسلامياً وعقائدياً ، كما شجعت المقاومة ودعمت هيئات أهلية مؤيدة لها كهيئة "دعم المقاومة الإسلامية" التي قامت بحملات للتبرع بالدم ، وجمع التبرعات ، وعقدت الندوات ، وأقامت المعارض للتعريف بأهداف المقاومة وتبليغ رسالتها وحشد التأييد لها .

هكذا وجدت المقاومة نفلسها "ومجتمعها"، في قلب المعادية الاجتماعية - السياسية في لبنان بعد حوالي عقد على ولادتها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ، فقررت ، بعد تردد ، أن تكون بإرادتها جزءاً أساسياً من تلك المعادلة تحت شعار "حماية المقاومة" .

« سياسات » المقاومة

على الرغم من الإعلان عن تأسيس "حزب الله" كحزب سياسي له برنامج وأهداف محلية ورؤية إقليمية ودولية عام ١٩٨٥ أي بعد فترة وجيزة على انطلاقة المقاومة الإسلامية ، بقي الهاجس الأمني والعسكري مسيطراً على عمل الحزب ، لكن التطورات اللاحقة التي قرر معها "حزب الله" الدخول إلى معترك الحياة السياسية في لبنان ، كانت إيذاناً ببداية انتقاله إلى التقليد الذي عرفته الأحزاب الإسلامية الأخرى، أي أصبحت المقاومة الإسلامية ذراعه العسكرية وهو حزبها السياسي .

أما التطور الآخر الذي سيدفع "حزب المقاومة" إلى جدية الانخراط في اللعبة السياسية الداخلية بعد نقاشات حامية في داخله ، فهو اتفاق الطائف الذي وقع عام ١٩٩٠ وانتهت بموجبه الحرب الأهلية في لبنان والذي تحول لاحقاً إلى دستور جديد للبلاد ، وكان إيذاناً بعودة السلطة الشرعية والدستورية إلى ما فقدته طيلة سبعة عشر عاماً من الحرب .

بدأت المقاومة الإسلامية عملها العسكري ، وبعدها أعلن عن

تأسيس "حزب الله" في ذروة الاحتلال الإسرائيلي للبنان وبعد توقيع اتفاق ١٧ أيار / مايو اللبناني - الإسرائيلي ، أي في الوقت الذي تقلص فيه وجود السلطة في لبنان إلى حدودها الدنيا التي كادت تمحى تماماً ، ولهذا السبب تأثر برنامجه السياسي وأهدافه المرحلية والبعيدة ، بالظروف التي نشأ فيها ، أي غياب الدولة في لبنان ، ووجود القوات المتعددة الجنسية على أرضه ، والاحتلال الإسرائيلي ، بالاضافة طبعاً إلى شعار "الجمهورية الإسلامية" و"تحرير القدس" و"التواصل مع جميع مسلمي ومستضعفي العالم ، كما جاء في رسالته المفتوحة التي أعلن فيها ولادته وبرنامجه عام ١٩٨٥ .

وجد "حزب الله" نفسه بعد اتفاق الطائف ، الذي أيده وتحفظ على بعض ما جاء فيه ، وبعد عودة "الشرعية الدستورية" في لبنان أمام معادلة جديدة لم تكن جزءاً من الصورة التي ارتسمت أمامه حين ولادته ، ولكنه اختار كما أشرنا أن يكون جزءاً من الصورة .

هكذا بدأت ترتسم شيئاً فشيئاً ، سياسة "حزب الله" الداخلية من المشاركة في الانتخابات النيابية (١٩٩٣ و١٩٩٦) ، وحصوله على أكبر كتلة حزبية نيابية (١٢ مقعداً) ، إلى المشاركة في النقابات والاتحادات العمالية والطلابية ، والمهنية ، والحوار مع الهيئات والشخصيات الروحية المسيحية واللقاءات والتنسيق مع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية والقومية ، إلى موافقة من الحكومات اللبنانية التي تراوحت بين النقد الشديد والهدنة المعلنة والموافقة المبدئية على المشاركة فيها .

أي أن "حزب الله" كتنظيم سياسي يعبر عن حالة المقاومة الإسلامية ضد إسرائيل اختبار الانخراط في أوليات وبنى النظام القائم من أجل تعديل النظام الطائفي والعمل لإلغاء الطائفية السياسية وبناء دولة القانون والمؤسسات ، ومن أجل "حماية المقاومة" لتشكيل أكبر حشد ممكن من التأييد لها ، ولم يكن لمثل هذه السياسة أن تحظى بقبول أو ثقة جميع الأطراف في لبنان ، فقد اتهم حزب الله تارة بأنه يستخدم ورقة المقاومة لتعزيز رصيده المعنوي أو السياسي ، وتارة بأنه يهادن السلطة ولا يحزم أمره في مواجهتها ، وطوراً بأنه مجرد أداة إقليمية .

لقد استقرت المعادلة الإستراتيجية لأهداف حزب الله على أمرين أساسيين :

١- تشدد وتصعيد في قتال العدو على الجبهات الحدودية من أجل " تحرير الأرض".

٢- مرونة واعتدال في الداخل من موقع المعارضة للسلطة وتعاون وباقي القوى والأحزاب والطوائف .

وقد سمحت مثل هذه السياسة لحزب الله ومعه المقاومة بتقليص الفجوة بينه وبين اللبنانيين الآخرين التي فرضتها انغلاقه الأمني والعسكري منذ تأسيسه ، كما سمحت له هذه المعادلة نفسها بتطوير علاقته بسوريا وبسياستها الإقليمية والانتقال بها من موقع التحفظ المتبادل إلى علاقة الثقة والدعم ، الأمر الذي شكل بعداً إقليمياً داخلياً في حماية المقاومة، ونظراً لطبيعة العلاقة بين لبنان وسوريا في هذه المرحلة ، دون أن نغفل العلاقة التي تربط الحزب بإيران على مستوى الدعم والتأييد والمرجعية الدينية.

لكن هذا الانفتاح السياسي - الاجتماعية خصوصاً بمستواه "اللبناني" الذي لم يوفر "الحزب فرصة للمشاركة فيه لم يترافق مع ما يماثله على المستوى الثقافي ، ففي الوقت الذي بادر الحزب إلى طرح العديد من الرؤى والمشاريع السياسية لم يتمكن من بلورة رؤى ممثلة على الصعيد الثقافي ، فبقيت موضوعات سجالية كثيرة مثل المرأة ، والديمقراطية ، والحريات ، وحقوق الإنسان ، والعولمة ، والليبرالية ، والقومية ، وسواها، دون مناقشة في أدبيات الحزب أو في وسائله الإعلامية ، وقد تعرض الحزب بسبب هذه السياسة من المرونة والاعتدال تجاه "الداخل" إلى انتقادات وجهت إليه من أطرف سياسية عدة ، كما واجه بسببها أيضاً تحركات اجتماعية ومطلبية عنيفة في مناطق نفوذه (البقاع) دون موافقته أو دعمه (حركة الشيخ صبحي الطفيلي) . لكن ما ينبغي تسجيله في هذا الإطار أن "حزب الله" تجنب في الوقت نفسه الانجرار إلى مقولات "أسلمة المجتمع" أو الدعوة إليها ، أو القيام بها بنفسه ، على الرغم من نفوذه الواسع في أكثر من منطقة في

لبنان وعلى الرغم من شعار "الثورة الإسلامية في لبنان" الذي رفعه الحزب منذ تأسيسه ، فوفر بذلك على نفسه وعلى الآخرين ما وقعت فيه بعض حركات "التكفير" الإسلامية من عزلة أو من عنف مدمر كما في مصر والجزائر. وقد توج الحزب هذا التمييز بين أولوية المقاومة وبين مواجهة السياسات الحكومية ، بالدعوة إلى تصالح الأنظمة والحركات الإسلامية على قاعدة مواجهة المشاريع الإسرائيلية ، وبانتقاد "الإسلاميين" الذين لا يقيمون مثل هذا التمييز ، كما جاء على لسان أمينه العام السيد حسن نصر الله في الذكرى الأسبوعية لاستشهاد نجله هادي في (١٩٩٧/٩/١٨) الذي سقط في عملية مواجهة ضد دورية إسرائيلية في جنوب لبنان(٥) .

مستقبل المقاومة

استهدت إسرائيل خلال عدوانيين واسعين على لبنان بين تموز / يوليو ١٩٩٣ ونيسان/ إبريل ١٩٩٦ ضرب المقاومة الإسلامية والقضاء عليها ، وإذا كانت بعض الظروف الداخلية الإسرائيلية الإقليمية دفعت لشن مثل هذه العمليات في الأوقات التي حصلت فيها كتعثر التفاوض على المشار السوري - الإسرائيلي ، والانتخابات في إسرائيل . إلا أن المقاومة وجهت في السنوات الأخيرة ضربات موجعة إلى "جيش لبنان الجنوبي" مهدت لتفكيكه وإضعافه بحيث بات عبئاً على القيادة العسكرية الإسرائيلية في الجنوب ، وليس مدافعاً عنها. كما أن حجم الجنود الإسرائيليين الذي سقطوا من جراء عمليات المقاومة المختلفة شكل دافعاً أساسياً للقيادة الإسرائيلية لاتخاذ قرارها بشن حرب واسعة مرتين " للتخلص من المقاومة وتغيير قواعد اللعبة في جنوب لبنان " في اقل من ثلاث سنوات ، وقد اعترفت إسرائيل على لسان قادتها السياسيين والعسكريين بعجزها عن تدمير المقاومة أو إيقاف عملياتها . وأدى تصاعد العمليات واستمرارها حتى بعد "التفاهمات" التي نجمت عن كل عدوان إلى أمرين متناقضين : اجتماع وطني رسمي وشعبي حول المقاومة في لبنان ، ونقاش جدي في إسرائيل يحصل لأول مرة في

تاريخ احتلالها للأرض العربية ، حول جدوى البقاء في جنوب لبنان مقابل هذا الثمن الباهظ من الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بجيشها وبصورته الأسطورية .

لقد استطاعت المقاومة بسياساتها التي أشرنا إليها ، ومقدرتها على توجيه الضربات المتلاحقة إلى العدو ، وجديتها في القضية التي حملت لواءها أو تكشف جانباً حقيقياً من نقاط الضعف لدى المحتل ، وأن تصبح جزءاً أساسياً من التعقيدات التي تصطدم بها "عملية التسوية" في المنطقة ، كما استطاعت أن تفرض على كثير من القوى الدولية والإقليمية أن تنظر إليها باعتبارها "إرهابا" وفقاً للمنظور الإسرائيلي ، بل "كمقاومة مشروعة ضد الاحتلال " وفقاً للمواثيق والأعراف الدولية وأن تنظر إلى حزبها لا كتنظيم "أصولي" بل كحركة من الحركات السياسية التي تعمل في إطار الدستور والشرعية.

أما النقاش بشأن مستقبل المقاومة ومستقبل حزبها بعد تحقيق التسوية على المسارين "السوري واللبناني" الذي كثر الحديث عنه قبل سنوات، فهو نقاش بات خارج التداول بعد التحولات التي عرفها "حزب المقاومة" وبعد الطريق المسدود الذي وصلت إليه "عملية التسوية " .

الهوامش

١- انصارية ، بلدة محاذية للشاطئ باتجاه جنوب لبنان ، جرت فيها محاولة انزال إسرائيلية فاشلة في ١٩٩٧/٩/٥ .

٢- جريدة الديار اللبنانية ، مقابلة مع أحد قادة المقاومة، "حزب الله يكشف اسرار الإعلام الحربي" في ١٩٩٧/١٠/٢٥ .

٣-مجلة "حريات" مقابلة مع الحاج حسين الشامي ، المسؤول الاجتماعي المركزي في حزب الله ، ١٩٩٧ .

٤- كراس صادر عن المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم ، ١٩٩٧ .

٥- راجع الصحف اللبنانية بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٩ .

الترجمات :

الإسلاميون بين الديمقراطية والغرب

بقلم : روبن رايت*

ترجمة : عبدالله درويش**

بعد ثلاثة عشر عاماً من تجسيد الثورة الإيرانية لأول حكم ديني حديث ، يظهر الإسلام مرة أخرى ليشكل مصطلحاً سياسياً قوياً، لا يقتصر ذلك على الشرق الأوسط فحسب ، بل يمتد من شمال إفريقيا وغربها إلى الجمهوريات الأسيوية للاتحاد السوفيتي سابقاً ، ومن الهند إلى غرب الصين ، وهكذا أصبح الإسلام -بشكل متزايد- قوة معروفة في تطوير البرامج السياسية ، وأدى الظهور الجديد للنشاطية الإسلامية إلى تزايد الأصوات التي تصف الإسلام -خطأ- بأنه أحد المنافسين الأيديولوجيين المستقبليين للغرب بعد زوال الشيوعية .

وقد بدأت المرحلة الأخيرة للنشاط الإسلامي في أواخر الثمانينات ، وهي تتباين بشكل جلي بين البدايات وبين الحاضر ، فالتجربة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، وفي لبنان بعد عام ١٩٨٢ ولدى عدد كبير من خلايا أصغر في مصر ، والعربية السعودية ، والكويت وسوريا وفي أماكن أخرى خلال أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، -مختلف اختلافاً واضحاً- عن تجربة الأنصار وأساليب الإسلاميين الجدد[1] .

---

* روبن رايت: مراسلة للوس أنجلوس تايمز ، معاره من مؤسسة جون دي وكاثرين تي ما كارثة كتبت مؤخراً "فلاش بوينتس" : الوعد والخطر في عام جديد .

** باحث غير متفرغ لدى مركز دراسات الشرق الأوسط .

لقد ارتبطت المرحلة الأولى بالمسلمين الشيعة وهم ما يعرفون بالطائفة الثانية للإسلام[٢] ، وبجانب الثورة الإيرانية ، فإن جماعات مثل حزب الله اللبناني والدعوة العراقي ، واللذين عملا على الشواطئ الشرقية لشبه الجزيرة العربية التي يسكنها الشيعة، كانت العامل في ظهور النشاطية الأكثر وضوحاً واستمرارية[٣] .

وتنتشر الولادة الجديدة للإسلام بشكل أكبر في الاتجاه السني الذي يشكّل ٨٥% من مسلمي العالم البالغين بليون نسمة ، ويعد السنيون أكثر انتشاراً أيضاً بين أل٧٥ بلداً التي تكوّن دار الإسلام ، وباستثناء لبنان ، والعراق ، وإيران ، واليمن ، يهيمن السنة على بلدان تمتد من أفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية ، عبر الجزء الجنوبي للكومنولث الجديد للدول المستقلة وإلى الصين الغربية ، وجنوب آسيا وأقصى الشرق حتى أندونيسيا ، وهي الدولة المسلمة الأكثر سكاناً .

لقد اتسمت الولادة الأولى للإسلام الجديد بسمة التطرف ، وتعكس ذلك التطرف الثورات السياسية وكذلك التفجيرات الانتحارية ، وحوادث اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن بينما توصف النشاطية الإسلامية الجديدة بمحاولاتها العمل ضمن النظام وليس خارجه ، فمنذ عام ١٩٨١ ، على سبيل المثال خاض الإسلاميون من مختلف الجماعات انتخابات البرلمان في الأردن والجزائر ، وقامت أكبر حركة إسلامية في أندونيسيا هي تلقى الدعم من ٤٠ مليون شخص بمسيرات سلمية هذا العام للحث على الاصلاحات الديمقراطية في الدولة الفاشستية ، ومنذ تمزق الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، تقدم الإسلاميون في الجمهوريات الآسيوية السابقة بطلب رسمي من أجل الاعتراف القانوني بهم وإنهاء سنوات من التحرك السري ، حتى يتمكنوا من الترشح للمناصب الرسمية .

وتتابين أسباب تفضيل صناديق الاقتراع على الرصاص ضمن كل بلد وحركة، لكنها عموماً تعكس إقراراً بأن تكاليف التطرف في الثمانينات كانت باهظة جداً ، فقد أدت عزلة إيران - على سبيل المثال- إلى تراجعها اقتصادياً وليس العكس، كما أوضح زوال الشيوعية

المخاطر المشتركة للحكم الشمولي والمواجهة مع الغرب، ولم يخفق الإسلاميون في اقرار أن التعددية والاعتماد المتبادل هما سمات التسعينات .

على أن التعاون لم يحل تماماً محل المواجهة بأي صورة من الصور ، ولم يعد الإسلاميون في بعض المناطق الرئيسة يهاجمون بغضب مالا يعجبهم . وبعد قرون اتسمت بشكل رئيس بالسكون ، والاستعمار ، والتجارب الفاشلة مع الأيديولوجيات الغربية ، يشعر العديد من الإسلاميين أن لديهم مهمة بخلق بدائل بنّاءة، أضف إلى ذلك وجود ضغط عليهم من العوامل نفسها التي أدت إلى تحولات سياسية واقتصادية عالمياً جعلت عدداً أكبر منهم يحاول التوفيق بين المعتقدات الأخلاقية والدينية من جهة، والحياة العصرية والتنافس السياسي والأسواق الحرة من جهة أخرى ، ورغم ذلك، فإن لدى القليل من الإسلاميين إجابات مناسبة ووافية ، ويبقى شعار الحملات الشائع "الإسلام هو الحل" ببساطة غير كاف .

وليس الإسلام هو الدين الوحيد المسيَّس ، ففي نهاية القرن العشرين، أصبح الدين قوة نشطة ومتحركة للتغيير على مستوى العالم ، وعبر المجتمعات المكافحة التي تحاول تخليص نفسها من الإفلاس أو الأنظمة غير الفاعلة وإيجاد بدائل قابلة للتطبيق ، ويوفر الدين مُثُلاً ، وهوية ، وشرعية وبنية تحتية خلال عملية البحث هذه وبدرجات متباينة ، وقد لجأ كل من البوذيين في شرق آسيا ، زالكاثوليكيين في أوروبا الشرقية ، وأمريكا اللاتينية والفلبين ، والسيخ والهندوس في الهند ، وحتى اليهود في إسرائيل إلى دينهم لتحديد أهدافهم وللحشد والتعبئة .

وتعكس المحاولات المتعددة ضمن الإسلام ، على أية حال ، بحثاً متعمقاً ، وهو بحث قد يجعل تأثير الإسلاميين أكبر وأكثر ديمومة ، لأن الإسلام هو الدين التوحيدي الرئيسي الوحيد الذي يوفر ، ليس فقط مجموعة من المعتقدات الروحية ، ولكن أيضاً مجموعة من القواعد يمكن حكم المجتمع من خلالها ، وبجانب التحدي لإيجاد مكان في النظام العالمي الجديد ، فإن الإسلام الآن في لحظة حيوية وعميقة من التطور ،

وهي مرحلة آخذة في التساوي مع الإصلاح البروتستانتي ، وما يزال الدور التقليدي للدين وقيادته وتنظيمه وأولوياته وتفسيره كلها قيد الفحص المتأني .

وينعكس التركيز على التغير حتى في الأسماء ، فقد كان يرمز للعديد من المجموعات في المرحلة الأولى من الولادة الإسلامية في لبنان ومصر والمناطق التي تحتلها إسرائيل بأسماء كالجهاد الإسلامي أو الحرب المقدسة ، بينما تتضح النشاطية الأخيرة من تونس إلى طاجكستان في جماعات تسمى حزب النهضة الإسلامية ، ويكمن التحدي في الإسلام كما يكمن في البلدان والأنظمة التي يعيش فيها المسلمون . وفي العديد من الأوجه تجد المجتمعات الإسلامية نفسها قريبة الشبه للمراحل الأولية التي خاضها الغرب في القرنين السادس عشر والسابع عشر من حيث إعادة تعريف كل من العلاقة بين الله والإنسان وبين الإنسان والإنسان .

إن التحدي في وجه الإسلاميين كبير في مجمله ، لأن المناخ السياسي - داخلياً وخارجياً - لا يكاد يساعد على الإصلاحات أو التجربة ، ويستمر شبح المغالاة الثورية الإيرانية والحماس الإرهابي اللبناني في صبغ التوجهات المحلية والغربية تجاه الإسلام ، ورغم تزايد الدلالة بالاتجاه المعاكس فمازال الإسلام -وبشكل واسع وخاطئ - يعتبر متطرفاً مرة أخرى ، ورغم كثرة الأشكال والألوان للنشاطية الإسلامية، فإنها مازالت تعامل -بصورة خاطئة- على أنها قوة منفردة أو كتلة واحدة.

وينعكس طيف النشاطية الإسلامية الجديدة بوضوح في طرفين جغرافيين من العالم الإسلامي هما : شمال إفريقيا وآسيا الوسطى ، ومنذ عام ١٩٩٠ أصبح الإسلام في كلتا المنطقتين أحد التحديات الرئيسة للحكم الاشتراكي ، وتمثل المنطقتان تحدياً ، بينما يحاول الغرب تحديد علاقته مع الإسلام بعد أعوام من التوتر .

لقد أصبحت الجزائر حالة الاختبار الرئيسة لانسجام الإسلام مع الديمقراطية، وقد برزت النشاطية الإسلامية في الجزائر عندما أنهى الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم الاشتراكي ذا الحزب الواحد بعد أن

وصل الرضا بين الشعب ذروته عام ١٩٨٨ ، حيث أدى الشغب إلى مقتل ٤٠٠ شخص ، وفي المرحلة الاولى من التحول ثلاثي الأجزاء ، حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (ج س أ) فوزاً مذهلاً مقلقاً في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠ منتزعة ٦٠% من المجالس الإقليمية و٥٥% من المجالس البلدية ، أما جبهة التحرير الوطنية (ج ت و) التي حكمت منذ قيادتها الجزائر في حرب دامت ٨ أعوام ضد الاستعمار الفرنسي فقد جاءت في المركز الثاني ، وهو مركز محرج وضعيف .

وكانت تلك الانتخابات ، وهي أول اقتراع حر متعدد الأحزاب منذ الاستقلال عام ١٩٦٢ ، تحمل الدرجة نفسها من حيث رفض (ج ت و) والتصويت بالدعم لصالح الإسلاميين ، وقد التصقت أخيراً ثلاثة عقود من الحكم غير الفعال في والفساد المتزايد بـ (ج ت و) ، فبحلول عام ١٩٩٢ ، قُدِّر أن ١٤ مليوناً على الأقل من سكان الجزائر ال٢٥ مليون يعيشون تحت خط الفقر ، ومع وجود ٢٥ بليون دولار ديوناً خارجية استهلكت ٧٠% تقريباً من العائدات النفطية ، لم يبق للحكومة إلا القليل لمعالجة التظلمات الضخمة بخصوص النقص المزمن في المساكن والبطالة ، والتعليم دون المعياري والخدمات الاجتماعية والتطوير المحدود ، ومع حقيقة أن ٦٥% من السكان هم تحت سن ٣٠ ، فإن الأغلبية لا تتذكر الثورة الجزائرية ، وحنينها إليها ضئيل .

وفي المقابل ، قدم الإسلاميون المفعمون بالحيوية بديلاً شرعياً ومألوفاً إن لم يكن برنامجاً شديد التفصيل ، وقد انعكست جاذبيتهم أيضاً في ردهم على إضراب دعت إليه خلال الانتخابات محطات الوقود والصحف وحتى جامعو النفايات ، فبعد تراكم أكوام القمامة في شوارع العاصمة المتوسطية، حشد الإسلاميون لإزالة النفايات بأيديهم . فكان التزام الإسلاميين واقعاً كان ضمن مقارنة صارخة مع حالة عدم الارتياح داخل (ج ت و) .

وبسبب الصوت الكبير الرافض في الانتخابات المحلية ، كان متوقعاً للمرحلة الثانية من انتخابات المرحلة الانتقالية للبرلمان أن تفرز قراءة أكثر دقة لإرادة الشعب السياسية ، من الجولة الأولى التي أجريت

في كانون الأول ١٩٩١ والتي شهدت اشتراك أكثر من ٥٠ حزباً ، والتي انتزعت منها (ج س أ) ١٨٨ مقعداً من ٢٣١ مقعداً مقرراً، فبات ينقصها ٢٨ مقعداً للوصول إلى الأغلبية ، أما (ج ت و) فقد جاءت هذه المرة في المركز الثالث بـ١٥ مقعداً فقط بعد الحزب الذي يسيطر عليه البربر ، وهو جبهة القوات الاشتراكية الذي حصلت على ٢٥ مقعداً ، وجاء حماس -وهو حزب إسلامي آخر- في المركز الرابع ، ورغم أن إجمالي أصوات (ج س أ) كان أقل بمليون صوت من الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات المحلية ، إلا أنه بدا أنها معدة للفوز بأغلبية برلمانية ساحقة في الجولة الثانية لل ١٩٩ مقعداً غير المفصول فيها ، المزمع إجراؤها في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٤ .

لقد مثلت جولتا الانتخابات مرحلة سياسية مهمة ، فلم يُحقق أي حزب إسلامي منذ الثورة الإيرانية مثل ذلك النصر الساحق ، ولم يهزم أي حزب إسلامي من جانب سلطة مهيمنة بشكل صارخ منذ زمن طويل من خلال وسائل ديمقراطية .

إلا أن الديمقراطية الإسلامية الأولى في العالم لم تحظ بفرحة إثبات نفسها ، فقبل خمسة أيام من الجولة الثانية من الانتخابات ، أجبر "انقلاب أبيض" قاده وزير الدفاع خالد نزال الرئيس بن جديد على الاستقالة ، فتم استبداله بمجلس أعلى للدولة مكون من خمسة أشخاص ، وتم تعليق الانتخـابات ، وخلال الأسابيع التالية ، تم اعتقال زعيم (ج س أ) وتم حظر الحزب وتم أيضاً اعتقال ٨٨٠٠ على الأقل من المتعاطفين أو المؤيدين لكل من (ج س أ) وحماس ، وقد زعم البعض أن الرقم يصل إلى ٣٠٠٠٠ - في أواخر آذار ، وأرسلوا إلى معسكرات اعتقال في الصحراء الجنوبية في محاولة لإلغاء نتائج انتخابات ١٩٩٠ المحلية، وتم اعتقال عشرات من رؤساء البلديات وزعماء المجالس الإقليمية الذين فازوا بالمناصب ضمن قائمة مرشحي (ج س أ) وتم حل المجالس .

وكان الإسلاميون هم الهدف إلا أن الضحية الأخيرة كانت الديمقراطية ، وكان العسكر الجزائريون قد ألمحوا بأنهم سوف يستمرون حتى المرحلة الأخيرة من المرحلة الانتقالية - الانتخابات الرئاسية -

المقررة أواخر عام ١٩٩٣ ، لكن من غير المحتمل إدراج (ج س أ) . إن الاستراتيجية الجديدة للحكومة حقيقة هي استخدام الفترة المؤقتة - بمساعدة العون والقروض الخارجية وبيع حقوق النفط والغاز - لمعالجة المظالم التي جعلت المنتخبين يصوتون لصالح (ج س أ) ويفضل المجلس إعادة صياغة الدستور لمنع أية محاولات مستقبلية من قبل الإسلاميين لدخول السياسة . وفي ٢٩ نيسان ، أمرت محكمة الجزائر العليا بحل (ج س أ) .

إلا أن العسكر ، رغم ذلك لن يبقوا ، فالانقلاب الجزائري يشبه بطرق عدة المحاولة الانقلابية الفاشلة في موسكو عام ١٩٩١ ، ورغم أن العملية قد تستغرق وقتاً أطول ، فإنها سوف تفشل لأسباب مماثلة ، لقد أفرزت المرحلة الانتقالية لبن جديد لحق التعددية أكثر من مجرد أحزاب متعددة ، فمن عدد قليل من الصحف تحت سيطرة الدولة ، تزايد عدد الصحف في الجزائر لعشرات من الأصدارات المتنوعة والآخذة بالازدياد في صراحتها ، ومن نقاش خفي إلى مؤتمرات مفتوحة ، بينما بدأت الجماعات ذات الاهتمام الشعبي ، بما في ذلك حركة حقوق الإنسان ، بالازدهار ، وعلاوة على ما سبق ، تذوق الجزائريون ، وبخاصة غير المخلصين منهم، طعم السلطة، وأعجبهم أن القمع غير المنتهي سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى رد فعل عنيف.

لقد كانت أساليب العسكر غباءً تاماً ، فقد أحضر الجيش محمد بوضياف لقيادة المجلس الحاكم الجديد ، وهو بطل ثوري هَرِم سقط مع كتائبه عام ١٩٦٣ وعاش في المنفى منذئذٍ ، لقد كانت الاعتقالات مجردة من الرحمة ، فحينما كانت قوات الأمن تفشل في إيجاد إسلامي مطلوب ، كانت تنتقي أحد أفراد العائلة الآخرين، وقد خضع العديد من المحتجزين إلى محاكمات مقتضبة وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين عامين إلى ٢٠ عاماً ، وقامت الحكومة أيضاً بحصر جميع التجمعات الشعبية حول المساجد ، وتحركت نحو استبدال ٤٠% من زعماء المساجد البالغين ٩٠٠٠ ، وقد كان عشرات من الأئمة من المعتقلين ، ولم يتعرض الجزائريون لمثل هذا القمع أبداً منذ حرب الاستقلال .

لكن العسكر سيفشلون في الأغلب لأنهم أعطوا شرعية للقوة نفسها التي سعوا لقمعها -الإسلام- وبعد الانقلاب ، تفككت (ج ت و) إلى أحزاب مع وضد الانقلاب ، بينما لم تكن أحزاب المعارضة قادرة على التعبئة بفعالية ضد العسكر ، وفي ظل هذه الفوضى ، تُركت (ج س أ) قوة تدفع بقوة تجاه الديمقراطية .

لقد أثمر الانضباط المثير للحركة بعد الانقلاب ، ورغم وجود شرطة مكافحة الشغب ووحدات الجيش حول المساجد الرئيسة ، فقد حث زعماء (ج س أ) بشكل متكرر على الاعتدال ، وقد خطب قائم مقام زعيم (ج س أ) عبدالقادر حشاني بآلاف من المؤمنين في صلاة الجمعة بأن "لدى الجيش سيناريو لنا لكنه دور لن نلعبه ، إننا لن نرد على الاستفزاز"[٤] . وبالرغم أن (ج س أ) حركة متعددة الأوجه ذات أقسام تفضل مستويات مختلفة من النشاطية بجانب نماذج متعددة من الديمقراطية الإسلامية ، إلا أنها كانت متحدة بوضوح في السعي لمنع سفك الدماء .

وحتى بعد الاعتقالات الضخمة ، كانت مطالب (ج س أ) بعد شهرين من الانقلاب تقتصر على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وإنهاء اضطهاد الإسلاميين ، وفتح حوار مع جميع الأحزاب السياسية ، واستئناف الانتخابات . ومن الملاحظ أنها لم تدعُ للجهاد ، أما معظم هجمات اضرب واهرب بين الحين والآخر ، وبخاصة ضد قوات الأمن الجزائرية ، فيمكن ربطها بمجموعة من خلايا إسلامية متطرفة تفتقر للتنظيم ليست تحت سيطرة (ج س أ) ، ومنها الهجرة والتكفير والأفغان نسبة لاشتراكهم في الحرب الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي في الثمانينات ، ويُقال أن العديد منهم قد تلقى تدريباً من سي آي أيه في باكستان ، ورغم الإغراء ، لم تهجر (ج س أ) الديمقراطية لتحقق أهدافها .

وليست الجزائر بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي مجرد حالة اختبار للعلاقة بين الإسلام والديمقراطية ، إنها أيضاً اختبار لإمكانية أن يتوافق الغرب مع الإسلام ، وفي هذا المضمار فإن للغرب سجلاً أفضل

من العسكر لكنه هامشي .

لقد كانت ردة فعل الغرب بعد الانقلاب الجزائري ملحوظة بسلبيتها بشكل أساسي ، وقد عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن "أسفها" رسمياً لتعليق العملية الديمقراطية في الجزائر ثم صمتت ، وسمح عدد من الحكومات الغربية لممثلي العسكر القيام بزيارات رسمية لشرح خططهم وأهدافهم ، وأخذ البعض المعونات بعين الاعتبار وقد وفر اتحاد من البنوك الأوروبية والأمريكية ١.٤٥ بليون دولار لمساعدة الجزائر في تسديد ديونها .

وقد قال الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخريف الماضي: "يسعى الناس في كل مكان إلى حكومة منهم وبهم ، ويريدون التمتع بحقوقهم التي لا يمكن التفريط بها وهي الحرية والممتلكات وحقوق الفرد" ، وأضاف أن الولايات المتحدة تؤيد تلك الحقوق عالمياً ، فإذا كانت الجزائر مثالاً ، فإن هنالك استثناء خفياً : أي بلد حيث الإسلام هو الفائز في انتخابات ديمقراطية[٥] .

إن غياب الرد الأمريكي ، في وقت كانت فيه إدارة بوش نشطة وصريحة في تشجيع التعددية السياسية ، يجعل الأمر يبدو كما لو أن البيت الأبيض يفضل دولة شرطة على ديمقراطية إسلامية ، وفي حقيقة الأمر ، شجع غياب صرخة دولية أو شجب غربي - كما كان الحال مثلاً بعد أن علق رئيس بيرو الدستور وحل البرلمان في نيسان - العسكر على المضي في مسلكهم ، وهي حقيقة أشارت إليها (ج س أ) علانية، لكن تبقى الخطط السياسية الرئيسة لـ (ج س أ) غامضة ، فقد كانت إنجازاتها في البلديات الجزائرية مختلطة خلال ١٨ شهراً من الحكم بسبب الخلافات مع حكام (ج ت و) على مخصصات الميزانية والأولويات ، ورغم تأكيدات (ج س أ) خشيت الأحزاب الجزائرية من أن الإسلاميين سوف يحظرونهم في نهاية الأمر ويعلنون عن حكومة دينية كما حدث في إيران .

ورغم ذلك ، فإن الجزائر كانت أحد أفضل الأماكن لتجربة الديمقراطية الإسلامية ، أولاً كبلد مطل على البحر المتوسط ، ماتزال

تتأثر بقوة بالغرب القريب ، بعكس إيران حيث كانت لدى الغرب ذراع قوية لكنه كان بعيداً مادياً ، لقد كان الإسلاميون الجزائريون وما يزالون حساسين بشكل غير عادي لمخاوف الغرب .

ثانياً : المسألة الجوهرية في أسلمة المجتمعات هي تطبيق الشريعة لتكون المصدر للقانون أو مصدراً من مصادره وهي خطوة ليست بالضرورة غير منسجمة مع المصالح الغربية، فها هي باكستان والعربية السعودية تحتفظان بعلاقات قوية مع الغرب وهما دولتان من دول عديدة تحتل الشريعة فيها نفوذاً قوياً . ثالثاً ، ومع الانتخابات الرئاسية غير المحددة حتى عام ١٩٩٣ ، فإن المرحلة الانتقالية تتضمن قيداً داخلياً ، وأياً كانت الأغلبية التي كانت ستفوز بها (ج س أ) في البرلمان ، فإن بن جديد كان سيستخدم قوة الفيتو ضد أية تغييرات عنيفة للدستور خلال العامين الأولين . أخيراً ، كان من الأفضل وجود إسلاميين مسؤولين في المناصب الرسمية بدلاً من عملهم كخلايا سرية خارج النظام ، ومما يثير السخرية ، أن الانقلاب قد شجع العنف تماماً كما أشعل القمع الفرنسي للمطالب الجزائرية أحد أطول وأدمى الحروب في العالم الثالث .

ولسوء الحظ ، مرّ الكثير من الوقت بحيث لا يمكن الرجوع للوراء ، وفي الجزائر فإن من المؤكد أن يهيمن الإسلاميون ، والسؤال المطروح هو ماذا سيحدث لـ(ج س أ) على طول الطريق ومع مرور الوقت ، فتكتيكات العسكر الوحشية قد تؤدي إلى حدوث أقطاب أو حتى إلى تقسيم الحركة الإسلامية المهيمنة ، مما يعطي اليد العليا لواعظين صغار سريعي الغضب مثل علي بن حاج وليس لزعماء مفكرين يتحلون بضبط النفس من (ج س أ) مثل حشاني وهو مهندس بترول كيميائي وأستاذ الفلسفة عباس مدني . وفي أواخر آذار أفاد تصريح لـ(ج س أ) أن رفض الحكومة الدخول في حوار وأساليبها القمعية قد يؤديان إلى استخدام القوة "لإعادة حق الشعب لاختيار من يحكمهم" ، إن الأمر الرسمي بحل (ج س أ) يحتم رداً أكثر عسكرية بطبيعة الحال ، وما يحدث في الجزائر سوف يؤثر بالتأكيد على أجزاء أخرى من العالم الإسلامي .

ويكمن الخطر بالنسبة للغرب في أن تردده في الضغط على العسكر أو التحدث ضده علانية سوف يظهر على أنه شعور ضد الإسلاميين ، حتى عندما يعمل الإسلاميون من خلال العملية الديمقراطية ، إن هذا الفهم قد يكون له عواقب بعيدة المدى تتعدى الجزائر ، ومن المرجح أن تكون النتيجة النهائية للانقلاب الجزائري مكلفة للجميع عدى العسكر .

ومن المناطق الحيوية الجديدة الأخرى لازدياد التعاطف الإسلامي الجمهوريات السوفياتية السابقة لآسيا الوسطى ، التي أصبحت خمس دول ذات أغلبية إسلامية مستقلة منذ الثورة السياسية في آب ١٩٩١ : وهي كازخستان ، قرغيسستان، طاجكستنان ، تركمانستان وأوزبكستان ، وأربعة من هذه الدول الخمس هي الحصون الأخيرة للحكم الشيوعي ، وتعتبر قرغيسستان استثناءً رغم أن برلمانها ، يحكمه الشيوعيون إلى الآن كما هو الحال مع جاراتها .

وليس الإسلام جديداً على سياسات آسيا الوسطى ، فقد كان أحد القوى الموحدة في المنطقة منذ القرن الثامن ، ووصل الإسلام خلال العصور الوسطى من حكم جنكيز خان وتيمور لنك في تركستان أوجه مع إسهامات في العلم والفنون التي ما تزال السبب في الإنجازات والنُّصُب العظيمة للمنطقة ، ورغم أن نفوذه تنوع بشكل واسع بين العشائر والقبائل البدوية في الجبال والسهول، فإن الإسلام ازدهر حتى قدوم روسيا القيصرية التي ضمت تركستان في القرن التاسع عشر وبدأت بتهميش المنطقة .

وبعد أن رفضت الثورات البلشفية منح المنطقة حكماً ذاتياً ، كان الإسلام ما يزال قوياً بشكل كاف ليكون أحد قوتين حاشدتين في الحرب الأهلية التالية التي دامت ٦ أعوام ، وفي عام ١٩٢٠ ، أعلن المتمردون الباسمشيون دولة جديدة سراً وهي جمهورية تركستان المسلمة المستقلة ، إلا أنها لم تحظ بفرصة ضد القوات الروسية، التي عملت على منع الحركات الوطنية الإسلامية والتركستانية وإغراق آسيا الوسطى بالمستوطنين الروس في العشرينات والثلاثينات .

ورغم سبعة عقود من القمع الديني ، تمكن العديد من من ال ٦٠ مليون مسلم سوفييتي من إبقاء الدين حياً بتدريسه وممارسته في البيوت والمساجد غير القانونية[٦] . ومنذ إقرار القانون السوفييتي "حرية الاعتقاد" ، مرَّت آسيا الوسطى بصحوة إسلامية مثيرة ، تزعم بعض التقديرات أن حوالي ١٠ مساجد جديدة تفتح يومياً في المنطقة الغنية بالمعادن التي تتقاسم الحدود الاستراتيجية مع كل من روسيا والصين وإيران وأفغانستان ، كما تزداد أعداد المدارس بشكل كبير كما هو حال الالتحاق فيها ، أما ما هو أهم للتطور السياسي للمنطقة فهو الفروع المتنوعة لحزب النهضة الإسلامي . وبالرغم من تمكنه من التسجيل في موسكو كحزب قانوني عام ١٩٩١ ، تم حظر نشاطاته في أربع من الدول الآسيوية الوسطى الخمس بسبب المخاوف الشيوعية من الإسلام كقوة سياسية[٧] .

وسوف تواجه آسيا الوسطى – وهي المنطقة الأكثر محافظة خلال الحكم السوفييتي – خلال الثلاث سنوات التالية التحدي المتمثل بتغير سياسي كبير ، وبخاصة حينما يحين الوقت للتصويت لأول برلمان بعد الفترة السوفيتية، وسوف يحرض الصراع الشيوعيين المؤيدين الذين أصبحت تسميتهم الآن ، جند الديمقراطيين والإسلاميين الجدد ، والذين أخذوا بالظهور في الجمهوريات الخمس جميعاً . ورغم الاسبقيات في الجمهوريات الأوروبية ، فإن الشيوعيين في برلمانات آسيا الوسطى يبدون القليل من الاهتمام الحقيقي في العمل على انفتاح النظام السياسي ، ورغم الوعود الأكثر اهتماماً بتحرير الاقتصاد ، فقد سمح القليل فقط ببيع أملاك الدولة التي توفر لهم السلطة والرعاية والأموال .

وخلافاً للمجتمعات المسلمة الأخرى ، لم تتعرض شعوب آسيا الوسطى بشكل مباشر أو غير مباشر للديمقراطية . وحتى في قرغيستان حيث أول رئيس ديمقراطي حقيقي متحول عن الشيوعية تبقى الديمقراطية مفهوماً غريباً يرتبط في العديد من عقول الناس بالحرية الاقتصادية أكثر من الحرية السياسية ، ويؤمن زعماء حركة قرغيستان الديمقراطية أن الأمر سيستغرق جيلاً آخر قبل تجذّر

الديمقراطية وفهمها تماماً ، وفي أماكن أخرى ، استقطبت الجماعات المؤيدة للديمقراطية ، مثل حزب بيرلك في أوزبكستان والحزب الديمقراطي في طاجكستان ، الطبقة المثقفة بشكل رئيسي .

وبالمقارنة فإن شعوب آسيا الوسطى تعود بصورة طبيعته لجذورها الثقافية بعد ١٥٠ عاماً من الاستعمار الروسي ، إنهم يعودون إلى لغاتهم التركستانية والفارسية ويهجرون الحروف السيريلية التي فرضتها موسكو على اللغتين . لقد أعيدت طقوس دورة الحياة ، وفي هذا السياق من المؤكد أن يكون الإسلام عاملاً رئيساً في تشكيل المستقبل .

وعلى أية حال ، يخضع الإسلام لثورة داخلية تحرض الزعماء "الرسميين" ضد الإسلام "غير الرسمي" ، وخلال الحكم الشيوعي تمت المصادقة على أئمة جدد وعدد من المساجد في آسيا الوسطى ومن ثم تمت السيطرة عليها من قبل الدولة ، ومنذ السبعينات والمسلمون المعارضون يعملون سراً في حشد المعارضة ضد الحكم الشيوعي الملحد ويمارسون الدين في مساجد سرية ، وقد بنيت معظم المساجد الجديدة بشكل خاص من قبل الشعوب المحلية ، ومعظمها أيضاً وثيقة الارتباط بالإسلام غير الرسمي ، وقد انعكست التغييرات أيضاً في مجالات لإزالة القيادة في مديرية طشقند الروحية لمسلمي آسيا الوسطى التي كانت آلية التحكم لدى الكرملن .

وفي هذه المرحلة ، هنالك أهداف معتدلة لدى الفروع الرئيسة لحزب النهضة الإسلامي ، ركّز معظمها على إنهاء السيطرة الشيوعية على المناصب السياسية والاقتصادية والدينية ، معيدة بذلك الثقافة الإسلامية ومحرمة الكحول والمخدرات والدعارة ، وليس لدى العديد منها اعتراض على العلاقات التي تقيمها الآن إسرائيل مع آسيا الوسطى .

بينما تؤيد الأغلبية تبني الشريعة مصدراً للقانون ، وعملياً لايتصور أحد حكومة يديرها رجال الدين ، أو جمهورية على الطراز الإيراني ، حيث تُحظر الأحزاب الأخرى[٨] . فقد أوضح الزعيم الإسلامي في طاجكستان ، وهي الدولة الوحيدة التي تتحدث الفارسية ،

رفضه للنمط الإيراني ، مشيراً إلى الاختلافات بين الشيعة والسنة ، وكذلك إلى المخاوف الروسية من الدول الإسلامية المتطرفة .

وفي سلسلة من المقابلات خلال العام الماضي ، تحدث الإسلاميون في آسيا الوسطى وفي شمال إفريقيا عن صياغة نماذجهم الخاصة من الديمقراطية الإسلامية ، وتتباين وجهات نظرهم ضمن المجموعة الواحدة بشكل واسع ، ويقترح البعض استعارة المظاهر الديمقراطية من تركيا العلمانية ، والممارسات الحكومية الإسلامية من باكستان، رغم قولهم بأن أياً من البلدين لا يوفر نموذجاً مثالياً ، ولا يرغب إلا قلة باستعارة أي شيء آخر عدا الدعم المالي فقط من العربية السعودية ، "حارسة الإسلام" وموقع مقاماتها المقدسة .

ويدعي الجميع بأن وجهات نظرهم للديمقراطية الإسلامية سوف تسمح بوجود أحزاب أخرى وتسمح بحرية الحديث ، إلا أنها سوف تفرض عقوبات صارمة على الممارسات غير الإسلامية مثل الكحول والدعارة والمخدرات .

ويُنسِّق العديد من الإسلاميين ، في أوزبكستان وطاجكستان مثلاً ، مع الديمقراطيين الجدد ، لقد حدث التحدي الأكثر وضوحاً للحكم الشيوعي في آسيا الوسطى في طاجكستان في أيول الماضي حينما حشد الديمقراطيون الجدد والإسلاميون آلافاً من المؤيدين من أجل حملة سلمية في دوشنبي للمطالبة بانتخابات ديمقراطية ، وهددوا بعدم إزالة خيمتهم من البرلمان حتى يستقيل الرئيس الحالي ، وكان ذلك هو الاعتراض الأضخم والأكثر فاعلية ضد الحكم الشيوعي بمساعدة الإسلاميين منذ انتفاضة الباسماشي ، وقد وافقت الحكومة الشيوعية في نهاية الأمر على عقد انتخابات ديمقراطية في ربيع هذا العام ، وتعاون الإسلاميون ومؤيدو الديمقراطية مرة أخرى في جلوس احتجاجي سلمي مما أجبر الرئيس الشيوعي على الموافقة على تشكيل حكومة ائتلاف وطنية .

أما بالنسبة للجزائر فإن الاختبار القادم يسري على المستويين المحلي والدولي، وكلما أجلت أنظمة آسيا الوسطى التعددية الحقيقية - سامحة لجميع الأحزاب بالعمل داخل النظام وليس خارجه - كلما كان

الخطر أكبر من إسلام أكثر قسوة وشعوراً بالمرارة يبزغ لتحدي الأنظمة العتيقة .

وقد بدأ البعض باستباق القدر ، فقد أعادت القيادة الأوزبكية العُطَلْ الدينية، واستعادت الممتلكات الدينية التي جعلها السوفييت قومية ، لكنها في الوقت ذاته حرمت جميع الأحزاب الدينية من السياسة ، وحرمت رجال الدين من ترشيح أنفسهم للمناصب الرسمية، وفي كازخستان تم منح الصفة القانونية للأحزاب العلمانية المعارضة، وفي المقابل ، كان أول معتقلين سياسيين منذ الاستقلال ٧ أعضاء من آلاش ، الحزب الإسلامي المحلي الذي سمي باسم الزعيم الأسطوري للكزخيين ، وقد اتهموا "بإهانة الشرف والكرامة" وإقامة مسيرات غير مرخصة ، ويجادل الشيوعيون معادو التسمية في جميع أنحاء آسيا الوسطى ، بأنهم يجب أن يستعيدوا السلطة لوقف الإسلام المسيَّس .

لقد اتخذ الغرب أيضاً موقف المواجهة ضد الإسلام في آسيا الوسطى ، وقام المسؤولون الغربيون ، بمن فيهم وزير الخارجية جيمس بيكر ، مؤخراً بجولة في دول آسيا الوسطى الجديدة لحثها على محاكاة تركيا العلمانية وليس الجارة الإسلامية إيران ، وذلك خلال الانتقال إلى حكم ما بعد السوفييت ، التقى بيكر مع ديمقراطيين غير متمرسين في جمهورية واحدة فقط وهي أوزبكستان ، ولم يلتق أبداً بأي زعيم إسلامي خلال زيارات ثلاث ، ورغم أن الولايات المتحدة شددت على حقوق الإنسان والتعددية في محادثاتها مع زعماء آسيا الوسطى ، إلا أن الذي يبدو هو أن الرسالة الحقيقية معادية للإسلام بنفس درجة تأييدها للديمقراطية .

وترتكب إدارة بوش في آسيا الوسطى والجزائر الأخطاء نفسها التي ارتكبتها إدارة كارتر في إيران بالابتعاد عن الإسلاميين المجهولين حتى قبل أن تحاول التعامل معهم عموماً ، ولا يطبق الغرب الدرس الأهم من الحرب الباردة ، إن الدمج أكثر فاعلية بكثير من المواجهة في القضاء على منافس ، وبالنسبة للجزائر ، يمكن للغرب الاستفادة إلى حد بعيد بتشجيع الانفتاح الديمقراطي الذي يُدْرج الإسلاميين ولا يسمح

للأنظمة الفاشستية التي تقصيهم .

إن الذعر الغربي من النشاطية الإسلامية يبدو كذلك أنه سابق لأوانه ، كانت إيران والباكستان أول بلدين يكثفان من وجودهما في آسيا الوسطى ، فقد افتتحت كلاهما ممثليات دبلوماسية وناقشتا روابط جديدة تعاونية وثقافية ، وكان علي أكبر ولايتي الإيراني أول وزير يقوم بجولة للمنطقة كافة الخريف الماضي .

وبدلاً من التنافس على النفوذ ، فضلت إيران التعاون إلى الآن حتى مع وجود القيادة الحالية لآسيا الوسطى ، وفي قمة طهران في شباط ، أحيت كل من إيران وباكستان وتركيا منظمة التعاون الاقتصادية وقامت بتوسيعها لتشمل آسيا الوسطى وأذربيجان[٩] . إن الاقتصاد الإيراني يعاني الآن أيضاً كثيراً لدرجة أن القيادة التي تلت الخميني تنظر إلى الداخل بدلاً من التوسع الإقليمي وقد اقتصر التدخل المباشر في الجمهوريات السوفيتية السابقة على الجهود السلمية في أذربيجان وأرمينيا القريبتين.

إن إسلاميي آسيا الوسطى غير مهتمين في تقليد إيران وهي (أي إيران) بدورها لا تمتلك المصادر أو حتى الإرداة للتدخل بشكل ملحوظ في آسيا الوسطى ، فبعد حربين واحدة في الخليج العربي وأخرى في أفغانستان المجاورة ، فإن اهتماماتها منصبة على التطور الاقتصادي للحيلولة دون تحول المنطقة إلى الركود .

لقد كشفت الانتخابات الإيرانية للبرلمان في نيسان ١٩٩٢ عمق التغيير حتى لدى مؤيدي الحركة والإسلاميين الأكثر تعصباً ، ولإنهاء المعارضة لانفتاح الاقتصاد الإيراني والسياسة الخارجية ، استحدث نظام الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني عملية غربلة جردت ثلث ألـ٣٠٠٠ مرشح من الأهلية بما في ذلك ٤٠ من أصحاب المناصب ، وقد كان معظم هؤلاء من المتعصبين الثوريين الذين يعيقون الإصلاحات الاقتصادية مثل الخصخصة والاستثمار الأجنبي ومفاتحة الغرب ، وكان يرتبط عدد منهم بالتجاوزات القضائية الأولى للثورة والسيطرة على السفارة الأمريكية بين عامي ٧٩ - ١٩٨١ ، ومما ليس هو مستغرب أن

المجلس الجديد يعج بمؤيدي إصلاحات السوق والمبادرات الدبلوماسية .

إن على ثورة إيران قطع شوط طويل في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان داخلياً وأساليب المتطرفين خارجياً ، إلا أن مساعدة إيران العام الماضي في إطلاق سراح رهائن أمريكيين وبريطانيين في لبنان وحياديتها خلال عملية عاصفة الصحراء يعتبران مؤشران على رغبة إيران في التسوية وفي أحيان أخرى الإذعان من أجل الانضمام ثانية للمجتمع الدولي ، ورغم أن إيران بعيدة عن أن تكون ديمقراطية إسلامية، فإن المثال الذي تجسده حالياً يختلف إلى حد بعيد عن السنوات الأولى للثورة.

لقد وصل الغرب والإسلام إلى طريق متقاطعة في علاقتهما ، فالمصادمة خلال ال١٣ عاماً الماضية -الممثلة بالعداء بين الولايات المتحدة وإيران- لايجب أن تصبح نموذجاً بعد الآن ، لسوء الخط، ورغم الدلائل القوية على مناشدة الإسلام السياسية وامكانياته المستقبلية ، مازالت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بدون استراتيجية ملموسة للصراع مع الإسلام على عكس ما كان حينما قام آية الله روح الله خميني بخلع شاه إيران من العرش الطاووسي عام ١٩٧٩ .

ومع تصاعد التعاطف الإسلامي ، فإن لدى الغرب خيارين واضحين : أحدهما استخدام هذه المرحلة الهامة - حيث يتنامى كل من الديمقراطية والإسلام - للضغط على البلدان ذات السيطرة الإسلامية باتجاه التعددية والسياسية ومن ثم قبول نتائج الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة ، فعن طريق الوقوف بجانب الديمقراطية منذ مرحلة مبكرة ، يكون الغرب في موقع أقوى لاعتبار الحكومات الإسلامية الجديدة مسؤولة إن أساءت استخدام مبادئ الديمقراطية أو هجرتها - دون النظر إليها على أنها معادية للإسلام .

إن الحافز هو تخفيف التوتر بين الدول والثقافات الغربية والشرقية ، وسوف تكون الأعوام القليلة القادمة هامة لتطور الديمقراطية كما هي هامة لتطور الإسلام ، لقد تجذرت الديمقراطية في الثقافات الغربية فقط منذ ألفي عام[١٠] . هناك أحد التحديات العالمية الرئيسية

القادمة وهو تحديد ما إذا كانت الديمقراطية مهيئة للتطبيق على البلدان الشرقية بما في ذلك المجتمعات الإسلامية والكونفوشيوسية والعكس بالعكس ، إنها لحظة مواتية لتشجيع ، وليس إعاقة الإسلام التعبير عن نفسه بأساليب تعددية .

أما الخيار الثاني هو محاولة مجابهة الحركات الإسلامية أو احتواءها عن طريق دعم الحكومات التي تقمعها ، وقد تكون مثل هذه السياسة مكلفة وطويلة بقدر محاربة الشيوعية وربما أصعب . إن تحدي أيديولوجية يدعمها نظام اقتصادي فاشل هو شيء وتحويل دين وثقافة عمرها قرون إلى شيطان شيء آخر ، علاوة على ذلك فإنه يتعين على الولايات المتحدة ، كما في الحرب الباردة أن تصادق حلفاء كريهين على طول الدرب ، تلقى الديمقراطية معارضة من العديد من الأنظمة الملتزمة بشدة بمنع الحركات الإسلامية - تتراوح بين حافظ الأسد رئيس سوريا ومعمر القذافي زعيم ليبيا .

إن هذا الخيار - أكان سياسة خفية أو واضحة بوقف الحركات الإسلامية قبل الوصول للسلطة - يمكنه تحقيق أكبر مخاوف الغرب : وحدة المجموعات الإسلامية المختلفة والمتنوعة من قوة معادية للغرب واستخدام أساليب المتطرفين والإرهابيين ، أخيراً ، فإن الخطر الأكبر هو أن محاولة إعاقة الإسلاميين سوف يؤدي بدوره إلى تقسيم جديد للشرق والغرب ذي انفعالات أعمق بَعْدَه - وتاريخ دموي وتمثل الصحوة الإسلامية تحدياً للغرب واضح ، إلا أنها توفر أيضاً فرصة ضخمة .

الهوامش

١. يطلق على الحركات الإسلامية في الغرب غالباً بأنها "أصولية" إلا أن معظمها في حقيقة الأمر ليس أصولياً في برامجه ، وتحث الأصولية عموماً على الالتصاق غير النشط بالقراءة الحرفية للنصوص المقدسة ولا تشجع على تغيير النظام الاجتماعي ، بل تركز على إصلاح حياة الفرد والعائلة ، إن معظم الحركات الإسلامية المعاصرة تشبه حركات لاهوتيي التحرير الكاثوليك الذين يحثون على الاستخدام النشط للمعتقدات الدينية الأصلية لتحسين الحياة الدنيوية والسياسية في عالم عصري ، ويصف الإسلاميون بدقة أكبر نظرتهم الأمامية التفسيرية والابتكارية لإعادة تشكيل النظام الاجتماعي.

٢. يمكن اقتفاء أثر النشاطية الشيعية جزئياً في معتقدات وتاريخ الدين ، ينهمك رجال الدين الشيعة بقدرة تفسير كلام الله للمؤمنين ، بينما يعتبر رجال الدين السنة مرشدين أو ناصحين - وهو اختلاف متواز جزئياً مع الطوائف الكاثوليكية والبروتستانتية . ويمكن حشد الشيعة بطريقة أكثر سهولة لأن الاختلاف الديني في القرن السابع الذي أدى بهم للانفصال عن السنة كان مبنياً على محاربة الضيم .

٣. الحصار الذي دام أسبوعين للمسجد الكبير بمكة عام ١٩٧٩ واغتيال الرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٨١ على أيدي المتعصبين السنة كانا استثناءين رئيسيين .

٤. من خطاب ألقي في مسجد باب القُعْد خلال أسبوع الانقلاب .

٥. ومن السخرية أن نائب الرئيس وهو بوش وقتها ساعد في تحسين العلاقات خلال زيارة للجزائر عام ١٩٨٣ ، وهي زيارة رمزت إلى الأهمية الجديدة للعلاقات .

٦. لدى الاتحاد السوفييتي خامس أكبر تعداد من المسلمين في العالم .

٧. قبل تمزق الاتحاد السوفييتي ، كان حزب النهضة الإسلامي عبارة عن

مجموعة غير محكمة من الخلايات الموجودة في جمهوريات مختلفة وأقاليم ذات حكم ذاتي يسكنها الكثير من المسلمين ومع انحلال الاتحاد السوفييتي أصبحوا أحزاباً منفصلة .

٨. مقابلات مع ممثلين عن الحزب الجمهوري الإسلامي وعلاش في جميع أنحاء آسيا الوسطى .

٩. تستثنى بلدان فرضت عليها مثل اليابان بعد الحرب العالمية .

إسرائيل دولة إرهاب وخارجة على القانون

- إسرائيل تستولي على الأراضي المقدسة

إسرائيل تستولي على الأراضي المقدسة

تمهيد وتقييم :

لقد سلكت اسرائيل وسائل عدة ، واتبعت اساليب مختلفة للإستيلاء على الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين[١]، منها الاعلان عن مناطق معينة مغلقة للتدريب وللأغراض العسكرية ، واخرى مخصصة للمنفعة العامة ، او اعتبارها محميات طبيعية واماكن اثرية ، او بث الوكلاء ، والشركات ، لشراء الاراضي وبأثمان زهيدة[٢]،وفي حالة العجز عن الشراء ، تلجأ السلطات الى المصادرة.

وهكذا سوف نرى من خلال هذه الدراسة انه بالرغم من تعدد الاساليب فان الهدف واحد وهو الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية واستيطانها[٣]، وتسجيلها باسم المؤسسات اليهودية لي تخلق واقعا جديدا على الاراضي الفلسطينية ، ولتحقيق هذه الغاية استخدام الحكم العسكري عدة وسائل ، واجرى تعديلات كثيرة على القوانين الاردنية[٤]، وقام بخلق اطر قانونية جديدة ، واجراءات ادارية خاصة ، بغية وضع المزيد من الاراضي الفلسطينية تحت سيطرته من اجل تسهيل نقلها الى المؤسسات اليهودية .

ولبيان الوسائل المتعددة للاستيلاء على تلك الاراضي ، فسوف تقسم هذه الدراسة الى مبحثين رئيسيين ، نتحدث في الاول منها على اجراءات الاستيلاء والمصادرة للاراضي المملوكة للدولة (الملكية العامة) ، ونبين في الثاني اجراءات ووسائل مصادرة الاراضي المملوكة للافراد (الملكية الخاصة) .

المبحث الاول

اجراءات الاستيلاء والمصادرة للاراضي المملوكة للدولة

في هذا المبحث سوف اتناول بشيء من التفصيل ، الوسائل والطرق التي استخدمتها السلطات الاسرائيلية في الاستيلاء على الاراضي المملوكة للدولة ، غير انه يتعين ان نوضح ، انه على الرغم من ان الوسائل التي سيتم شرحها في هذا المبحث ، قد استخدمت بصورة رئيسية للاستيلاء على الاراضي المملوكة ملكية عامة ، الا انه مع ذلك قد تم استخدامها ، في كثير من الحالات للاستيلاء على الاراضي المملوكة للافراد ملكية خاصة ايضا.

ان اصطلاح المصادرة الذي سيرد في هذا المبحث ، انما نقصد به جميع الطرق التي يستعملها الحكم العسكري او الادارة المدنية (المنبثقة عنه) في الوصول الى الارض الفلسطينية في الضفة والقطاع المحتلين ، مثل وضع اليد بالقوة (Zeizure) وعادة تكون بدفع مقابل ، او نزع الملكية بدون مقابل (Confiscation) او الاعلان عن بعض الاراضي كاراضي دولة (Claim as state domain) ، وهذا الاسلوب الذي استخدم بصورة كبيرة جدا في الثمانينات ، وبالتحديد بعد صدور قرار محكمة العدل العليا بشان مستوطنه (ايلون موريه) كما سيتضح فيما بعد ، كذلك سنجد ان هنالك طرقا اخرى قد استخدمت ، وان كان لا ينطبق عليها وصف المصادرة ، فانها تتفق معها في النتيجة ، مثل اعلان ارض معينة مناطق مغلقة يمنع الدخول اليها الا باذن من الحكم العسكري ، لانه في هذه الحالة يحال بين مالك الارض او المتصرف بها ، وبين الدخول اليها وزراعتها ، وينتهي الامر في غالب الاحيان في مصادرة تلك الارض مصادرة فعلية، وتنقل ملكيتها فيما بعد لصالح المستوطنات .

وسوف نتحدث بشيء من التفصيل عن طريقتين استخدمتا لمصادرة املاك الدولة اولهما : وضع اليد على الارض للأغراض العسكرية والتدريب ، وثانيهما : الاعلان عن ارض معينة كاملاك دولة .

اولا: وضع اليد على الارض للاغراض العسكرية .

بعدما احتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب حزيران ١٩٦٧ ، بدات القوات الاسرائيلية في اقامة قواعد ومعسكرات للتدريب لها في الاراضي المحتلة ، وقد اقامت السلطات العسكرية هذه القواعد والمعسكرات في اراضي كانت مملوكة للدولة ، متجنبة اقامتها في اراضي مملوكة للأفراد ملكية خاصة ، ولكن فيما بعد ، وبعد ان اتضح ان الهدف من اقامة هذه المعسكرات هو جعلها مراكز او نقاط للاستيطان[٥] حيث يتم تحويلها فيما بعد الى مستوطنات مدنية فقد بدء باستخدام تلك الوسيلة من اجل الاستيلاء على الاراضي والممتلكات الخاصة ايضا ، وقد ظهر ذلك جليا مع تولي الليكود للسلطة في اسرائيل ، اما الاساس القانوني الذي اعتمدت عليه السلطات الاسرائيلية في الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية للأغراض العسكرية ، فهو نص المادة ٥٢ من معاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ والتي تنص على جواز وضع اليد على بعض الاراضي في الاقليم المحتل للأغراض العسكرية ، فاستنادا لما ورد ، في مقدمة المادة ٥٢ ، فقد تم الاستيلاء على آلاف الدونمات في اماكن متفرقة من الضفة الغربية المحتلة[٦] كاز عسكرية ، وتم تحويلها فيما بعد الى مستوطنات مدنية[٧] ، وقد اضفت محمكة العدل العليا الاسرائيلية صفة الشرعية على مصادرة الاراضي للاغراض العسكرية وقد اتضح موقفها هذا في قضيتي (بيت ايل) و (ايلون موريه) .

ففي قضية بيت ايل (قضية عدل عليا رقم ٧٨/٦٠٦) ، اثيرت امام المحكمة مسألة، ما هو المقصود من تعبير " احتياجات الجيش " الوارد في نص المادة ٥٢ من معاهدة لاهاي ن وقد ردت المحكمة[٨] بانها ترى ان اغراض الجيش تشمل اقامة المستوطنات اليهودية مدينة ، بزعم ان هذه المستوطنات تعتبر ضرورية كجزء من انتشار الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية ، وكعلاج وقائي ، وهي تشكل جزءا من نظام الدفاع الشامل وقت الحرب ، غير اننا نشك في صحة ما ذهبت اليه محكمة العدل العليا نظرا لتفسيرها الواسع والمبالغ فيه لتغبير احتياجات واغراض الجيش الوارد في نص المادة ٥٢ من معاهدة لاهاي ، ولعل ما يؤكد ذلك ان جميع المستوطنات التي اقيمت بالقرب من معسكرات

الجيش قد توسعت كثيرا وتحولت من نقاط ارتكاز عسكرية الى مستوطنات مدنية كاملة ، كما ان العدد الكبير من هذه المستوطنات التي اقيمت وبنفس الاسلوب يظهر ان الباعث وراء اقامتها لم يكن عسكريا او امنيا فقط ، وانما هو زرع اكبر عدد ممكن من المستوطنات وخلق امر واقع جديد يهدف الى تهويد الارض ، وضمها فعليا وواقعيا .

اما القضية الثانية وهي قضية اراضي قرية روجيب (مستوطنة ايلون موريه عدل عليا رقم ٧٩/٣٩٠ ، حيث طعن اصحاب الاراضي الخاصة والمصادرة امام المحكمة بالقرار الصادر عن الحكم العسكري بمصادرة اراضيهم واقامة المستوطنة المذكورة عليها ، وقد اصدرت المحمة ولأول مرة قرارا فريدا من نوعه ، وهو القرار الوحيد الذي الغت فيه المحكمة العليا الاسرائيلية امرا للحكم العسكري بشان وضع اليد على الاراضي لاحتياجات الجيش لا شك ان ظرفين خاصين[٩] قد حدثا في تلك القضية اديا الى الغاء الامر العسكري ، وقبول الالتماس المقدم من اصحاب الاراضي المصادرة ، اولهما الخلاف في الرأي بين وزير الدفاع الاسرائيلي ، ورئيس الاركان ، حول اهمية الموقع الاستراتيجي وضرورته للجيش ، حيث راى وزير الدفاع انه لا توجد حاجة عسكرية ولا ايه اهمية خاصة للموقع ، بل على العكس فانه يشكل عبئا امنيا في حالة الطوارئ والحروب ، حيث يتوجب على الجيش عند ذلك اخلاء السكان المدنيين من المستوطنة وثانيهما انضمام اثنين من الملتمس ضدهم من حركة غوشى امونيم ، حيث جاء قولهما الصريح بان الامر الذي دفعهما للسكنى في الموقع ، ليس احتياجات الجيش وامن الدولة ، وانما لان تلك البقعة هي جزء من (ارض اسرائيل الكبرى) التابعة لشعب اسرائيل[١٠] ، بالاضافة الى اقوال رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك (مناحيم بيغن) والتي قدمت عن طريق النائب العام الاسرائيلي والذي اكد فيه ايضا على حق شعب اسرائيل على ارض اسرائيل .

وعلى ضوء الشهادات السابقة والفريدة قررت المحكمة ولاول مرة ، اخلاء المستوطنين، مع التاكيد على عدم جواز اقامة مستوطنات يهودية مدنية ، على اراض خاصة اذا لم يكن هناك تبريرات امنية كافية

، كما فرضت المحكمة قيدين على اللجوء اليها مستقبلا، فيما يتعلق بمصادرة السلطات العسكرية للأراضي الفلسطينية او حيازتها لها وهذا ن القيدان هما :

(أ) ان مصادرة الاراضي الخاصة (دون اراضي الدولة) التي يمكن منعها ، او نقضها باللجوء الى هذه المحكمة.

(ب) ان المحكمة غير مستعدة للتدخل في أي نزاع بشان ملكية الارض .

وبناء على ذلك الحكم فقد تقلص استعمال السلطات الاسرائيلية للوسيلة الامنية في الاستيلاء على الاراضي ، ولجأت الى وسائل اخرى لتحقيق النتيجة ذاتها واهمها اعلان الارض المنوي الاستيلاء عليها " ارضا حكومية " .

نلخص من كل ما سبق الى ان الراي السائد في اسرائيل والذي صادقت عليه وايدته محكمة العدل الاسرائيلية العليا ، هو ان المادة ٥٢ من اتفاقية لاهاي تسمح باقامة مستوطنات مدنية في الضفة الغربية المحتلة ، على اعتبار ان تلك المستوطنات هي جزء من نظام الدفاع الشامل للجيش الاسرائيلي، وان وضع اليد على تلك الاراضي لاقامة المستوطنات عليها هن من قبيل وضع اليد لاحتياجات الجيش ، وقد بينت ان هذا التفسير الواسع مشكوك فيي صحته (بل ان هنالك من يرى بان هذه المادة لا تتطرق اصلا الا الى الاستيلاء الجبري على المؤن والخدمات ، ولا علاقة لها بالارقاضي والعقارات[١١]، يضاف الى ماسبق انه حتى ولو فرضنا ان المادة ٥٢ تتعلق بالاراضي والعقارات ، فطالما ان هذه الاراضي المستولى عليها تم تحويلها من نقاط ارتكاز عسكرية الى مستوطنات مدنية يقطنها مستوطنوم من دولة الاحتلال ، وبصورة دائمة، فان هذا في حد ذاته يعتبر مخالفا لأحكام القانوم الدولي العام ، وانتهاكا لنص المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة ، والتي تحظر نقل جزء من سكان القائم بالاحتلال الى داخل المنطقة المحتلة [١٢] .

ثانيا : الاستيلاء على الاراضي عن طريق الاعلان عنها كأراضي دولة :

على اثر القرار الصادر من محكمة العدل الاسرائيلية العليا

بخصوص اراضي قرية روجيب (مستوطنة ايلون مورية) والقيدين اللذين وضعتهما المحكمة على لجوء المواطنين الفلسطينيين اليها بشان مصادرة اراضيهم ، فقد عمدت السلطات الاسرائيلية الى استخدام اسلوب اخر ، اكثر امنا في الاستيلاء على الاراضي ، ويحول دون لجوء المواطنين الفلسطينيين الى محكمة العدل العليا ، وهو الاعلان عن الاراضي التي ترغب في الاستيلاء عليها بانها اراضي دولة أي (املاك حكومية) وعلى مالك الارض ، او المتصرف بها ان يثبت العكس ، وقد لجأت السلطات العسكرية الاسرائيلية في تحقيق غايتها تلك الى الامر العسكري رقم ٥٩ (بشان الاموال الحكومية) والصادر عام ١٩٦٧[١٣] وبموجب المادة الثانية من هذا الامر فان للمسؤول عن الاملاك المتروكة الذي عين من قبل قائد المنطقة صلاحية التصرف الفوري باملاك الحكومية واتخاذ ايه خطوة نراها ضرورية لذلك وكل ما يتوجب عليه ان يفعله خز تم يصادق بشهادة موقعه منه على ان ايه املاك من الاملاك المشمولة بالمادة رقم (١) من "التعريفات " في فعلا املاك حكومية وعلى من يدعي عكس ذلك ان يقدم البينة وهذا ينطوي على مخالفة للمبادئ العامة في الاثبات والتي تجعل عبء الاثبات يقع على عاتق صاحب الادعاء لا على الخصم كما ان ذلك يشكل انهاكا للمادة ٥٩ المحكمة المختصة بذلك هي لجنة الاعتراضات العسكرية التي تالفت بموجب الامر العسكري رقم ١٧٢[١٤] وتتكون هذه اللجنة من هيئة قوامها ثلاث اشخاص بحيث يكون واحد منهم فقط رجل قانون [١٥] فالمسؤول عن الاموال المتروكة مأذون بموجب الامر السابق بادارة الاملاك الحكومية وهذه الادارة تشمل البيع والتسليم والتحكير والتاجير او ايه عملية مرتبطة بواحد من هذه الامور [١٦] ، كما ان كلمة الاملاك تشمل الاملاك المنقولة وغير المنقولة وتعتبر هذه الوسيلة من اخطر وسائل الاستيلاء على الاراضي في الضفة الغربية خاصة وان ثلث مساحة اراضي الضفة الغربية فقط، كان قد اجتاز عملية تسوية الخلافات المتعلقة بمنازعات الاراضي قبل عام ١٩٦٧ ، وهذا الثلث فقط مسجل في دائرة تسجيل الاراضي (الطابو) باسم اصحاب تلك الاراضي و /او

المتصرفين بها ، وبما ان السلطات الاسرائيلية قد اوقفت عملية تسوية الاراضي في الضفة الغربية[١٧] فان ثلثي مساحة اراضي الضفة الغربية والتي لم تجتز ايه تسوية كانت عرضة للمصادر بهذا الاسلوب لعدم وجود " كواشين للارض " تثبت الملكية لاصحابها او تثبت حقهم في التصرف في تلك الاراضي مع ان جزءا من هذه الاراضي التي لم تشتملها عمليات التسوية مزروع و/او يستخدم لاغراض الرعي ، وعندما ترغب السلطات العسكرية بمصادرة أي جزء من الاراضي ، فان المسؤول عن الاملاك المتروكة يوقع على نموذج خاص يعلن فيه اعتبار تلك الاراضي " اراضي دولة " ويرسل بذلك اشعارا الى المتضررين عن طريق المخاتير (العمد) وغالبا لا تصل هذه الاشعارات ، ولا يعلم اصحاب الاراضي او المتصرفون بها بقرار المصادرة الا عندما تشرع الجرافات باقتلاع الاشجار ، ويقوم المساحون بوضع العلامات واجراءات القياسات في اراضيهم[١٨] ان القانون الذي لا زال ينظم حيازة الارض في الضفة الغربية هو قانون الاراضي العثماني الصادرة عام ١٨٥٨ وعلى الرغم مما طرا عليه من تعديل وتغيير في ظل الحكم البريطاني والاردني وفي ظل الاحتلال الاسرائيلي نفسه ، الا ان الاساس النظري لذلك القانون ظل قائما في الضفة الغربية المحتلة ، وبموجب هذا القانون قسمت الاراضي الفلسطينية الى ثلاث فئات وهي :-

أ) اراضي الوقف ، وهي الاراضي المخصصة لله تعالى .

ب) اراضي الملك ، وهي الاراضي التي منحها السلطان العثماني للمسلمين وتسمى الاراضي العشرية ولغير المسلمين وتسمى الاراضي الخراجية .

ج) الاراضي الميري او (الاميرية) والاراضي المتروكة والاموات .

وقد توسعت السلطات الاسرائيلية في تفسيرها للأملاك الحكومية بحيث ادخلت فيها كلا من الاراضي الميري والمتروك والاموات وهذه الاراضي هي التي يملك السلطات فيها حق الرقبة فقط ، في حين ان جميع الحقوق الاخرى على تلك الاراضي تكون موجودة بيد المتصرف بها ، لذا فان الصلة بين السلطان (الدولة) والارض في الانواع السابقة

هي صلة رمزية وهذا ما سوف يتضح لنا من خلال نصوص القانون الاردني الذي كان مطبقا على اراضي الضفة الغربية حتى عام ١٩٧٦ م ، وعندما يعلن الحكم العسكري عن اراضي معنية بانها اراضي دولة فانه يدعى بان تلك الاراضي هي ارض وعرة و/او اراضي مرعى ، وانها لا توجد في ملكية احد ، لذا فان يعيدها اليه من اجل " ادارتها " مستندا الى نص المادة ١٠٢ من قانون الاراضي العثماني[١٩] .

ان دراسة بعض القوانين الاردنية المتعلقة بالارض تبين لنا ان العلاقة بين الدولة وبين الاراضي الميري ، او بينها وبين الاراضي المحلولة وهي الاراضي الميري التي لم تزرع خلال فترة ثلاث سنوات ، تتمثل فقط بالملكية المجردة " أي ملكية الرقبة"[٢٠] حيث ان الدولة لا تملك حق التصرف بها ، لان التصرف يكون بيد من يزرع الارض او يستخدمها باي طريقة اخرى ، والدليل على ذلك الحقوق الواسعة التي منحها المشرع الاردني للمتصرفين في الاراضي الاميرية في البنود ٦و٧و٨ من قانون التصرف بالاموال غير المنقولة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣[٢١]، كما يتضح ايضا من نصوص قانون تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣ [٢٢] الذي جاء فيه انه باستثناء ما سجل باسم الخزينة لم تكن تعتبر الاراضي غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها [٢٣] يتضح لنا من نص المادتين الثانية والثالثة منث انه لم يحدد نوعيه الاموال غير المنقولة التي يمكن تسجيلها بل جعلها مطلقة ، بحث تشمل جميع انواع الاراضي.

وهكذا نجد ان وضع الاراضي الفلسطينية في ظل الحكم الاردني ، اختلف عنه في ظل الحكم العثماني ، وفي فترة الانتداب البريطاني من حيث التصرف بالارض ، حيث اعطى المشرع الاردني معنى واسعا للتصرف ، حيث لم يقصر مفهوم التصرف على زراعة الارض فقط ، وهذا ما اتضح لنا من نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ (قانون التصرف بالاموال المنقولة) السابق الاشارة اليه ، بل نجد ان المشرع الاردني قد فتح المجال في القانون رقم ٥١ لنسة ١٩٥٨ امام المتصرف في الارض الميري لامتلاك تلك الارض والحصول

على سند تسجيل دون التقيد بمرور الزمن ودون الحاجة لان يثبت بانه قام بزراعتها واحيائها اضافة الى تصرفه حيث نيص على ذلك قانون الاراضي العثماني في المادة ٧٨ منه [٢٤] .

واخيرا فان قانون الاستملاك للاغراض العامة رقم ٢ لعام ١٩٥٣ ، نص على استملاك " اراضي" دون ان يميز بين انواع هذه الاراضي ، كما يلزم بدفع تعويضات الى المالكين المسجلين في " الطابو " وكذلك للمتصرفين بالاراضي ، حتى ولو لم تكن تلك الاراضي مسجلة باسمهم ، وهكذا فان هذا القانون يؤيد ما اشرنا اليه من ان الاراضي الميري وغيرها من الاراضي الاخرى (التي ليست من نوع الملك) سواء كانت مسجلة باسم اصحابها او المتصرفين بها ، ليست تابعة للحكومة الاردنية ، ولا تقع في ملكيتها ، ولا في تصرفها وبالتالي لا يجوز للسلطات العسكرية الاسرائيلية ، مصادرتها او الاستيلاء عليها استنادا الى الامر العسكري رقم ٥٩ .

اما بالنسبة للأراضي الموات ، فعلى الرغم من ان قانون الاراضي العثماني لعام ١٨٥٨ ما زال نافذ المفعول في الضفة الغربية المحتلة ، فان المادة ١٠٣ منه ترى ان الاراضي الموات هي الاراضي التي بقيت رقبتها بيد الدولة حتى بعد تسليمها للمحتاجين من اجل زراعتها ، فانه يتعين تفسير هذه المادة في ضوء الهدف الذي وضعت لخدمته وهو " مساعدة المحتاجين " وتمكينهم من تطوير تلك الاراضي وزراعتها [٢٥] كما ان احتفاظ الدولة بحق الرقبة ، لا يعنى ان لها حقا مطلقا في استرداد الارض من المتصرف طالما ظل منفذا لما كلف به ، فحق الرقبة هنا لم يعد سوى اثر من اثار الايام التي كان فيها السلطان مالكا لجميع الاراضي ، فهذه الرابطة بين السلطان وملكية الاراضي قد ضعفت بعد ان اخذ المتصرفون بها يحصلون على حقوق فعليه وحقيقية[٢٦] ، وعليه فانه لا يجوز للسلطات العسكرية الاسرائيلية مصادرة هذه الاراضي على اعتبار انها املاك حكومية تعود الى الخزينة الاردنية .

اما الصنف الاخير من الاراضي التي اعتبرتها السلطات العسكرية ارضا حكومية فهي الاراضي المتروكة والتي نص عليها في المادة ٥ من قانون الاراضي العثماني فالساحات العامة والبيادر المقابر والشوارع ، فهذه

الاراضي خصصت لجميع الاهالي وليس لاحد الحق في بيعها او شرائها ، حتى وان كانت قد سجلت ملكيتها باسم الدولة ، فان حقها هذا هو حق ادارة واشراف لمصلحة المنتفعين بها ، وان حق الرقبة لتلك الاراضي يعود للدولة وفقا لما تم بيانه اعلاه .

نلخص من كل ما سبق ، الى ان المشرع الاردني قد حرص على احترام حقوق المتصرفين في الاراضي الميري والموات ، بدليل انه وحتى عام ١٩٦٧ ، لم يتخذ ايه خطوة للسيطرة على الاراضي غير المسجلة في دائرة الطابو باسم المتصرفين بها ، والتي لم تجتز مرحلة التسوية ، ولم يعمل على نقل السيطرة عليها الى يده ، بل وجدناه على العكس ، قد وسع مفهوم التصرف في الاراضي المذكورة دليلا على اضعاف الرابطة التاريخية للدولة بتلك الاراضي ، لذلك فان التفسير الموسع الذي اعطاه الحكم العسكري الاسرائيلي لتلك الاراضي واعتباره اياها تابعة للخزينة الاردنية ، ثم العمل على مصادرتها فيه مخالفة للقانون الاردني المتعلق بالاراضي والذي ظل مطبقا في الضفة الغربية المحتلة حتى قبيل الاحتلال الاسرائيلي لها في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ م .

ولا تقتصر مخالفة الامر العسكري ٥٩ لقوانين الاراضي الاردنية السارية في الضفة الغربية فحسب ، بل انه ينطوي على مخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي العام ايضا ، لما فيه من انتهاك لأحكام المادة ٥٥ من معاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ ، والتي تنص على ان الدولة المحتلة تعتبر منتفعة ، ومديره للأملاك الحكومية ، كما يجب عليها ان تحافظ على قيمة الاملاك وان تديرها طبقا لقواعد الانتفاع ، كما انه يمكن للمنتفع الانتفاع باستخدام الاملاك ولكن دون ان يفسد جوهرها او يغير طبيعتها .

لذلك فقد طعن المواطنون الفلسطينيون بالامر العسكري رقم ٥٩ امام محمة العدل العليا الاسرائيلية [٢٧] على اعتبار انه يتعارض وقواعد القانون الدولي العام ويخالف المادة ٤٢ من معاهدة لاهاي ، لما فيه من تجاوز للصلاحيات التشريعية المقررة للقائم بالاحتلال الحربي ، كما ان استخدام الامر العسكري السابق يدل على رغبة اسرائيل في السيطرة على اراضي المواطنين الفلسطينيين من اجل اقامة المستوطنات اليهودية عليها

غير ان محكمة العدل العليا ردت بانها ترى ان الامر العسكري السابق لا يتعارض واحكام القانون الدولي ، لانه لا يخالف المادة ٤٣ من معاهدة لاهاي ، كما انه وضع من اجل تمكين الحكم العسكري من اداء الواجب الملقى عليه حسب المادة ٥٥ من معاهدة لاهاي .

غير اننا لا نوافق على ما ذهبت اليه محكمة العدل العليا للسببين التاليين :-

اولا : ان تعريق " الاملاك الحكومية " الواردة في الامر العسكري السابق " فضفاض" حيث انه اعتبر من اموال الدولة ، ممتلكات ليسب تابعة للحكومة الاردنية ، او مسجلة باسمها (حسب ما تقتضيه المادة ٥٥ من معاهدة لاهاي) فممتكات الدولة الاردنية هي الممتلكات المسجلة اصلا باسم الخزينة الاردنية وهذه تشمل المنتزهات والطرق والساحات العامة والابنية العامة والاراضي المسجلة" فقط " باسم الخزينة الاردنية ، وهذه الممتلكات العامة تخرج عن دائرة التعامل، من حيث البيع او الشراء ، كما ان حقوق الدولة عليها هي حقوق ادارة وليست حقوق تصرف ،وما عدا ذلكمن اراضي الدولة التي تكون تحت تصرف السكان ، حتو وان لم تكن مسجلة باسمهم ٠ مثل الاراضي الميري والمتروكة والموات) فانها لا تعتبر تابعة لخزينة الدولة الاردنية ، وبالتالي فان الاستيلاء عليها من قبل السلطات الاسرائيلية استنادا الى الامر العسكري رقم ٥٩ يعتبر انتهاكا للمادة ٥٥ من معاهدة لاهاي .

ثانيا : اذا كان الامر العسكري رقم ٥٩ (وكما جاء قرار محكمة العدل العليا ٨١/٢٨٥ قد وضع من أجل تمكين السلطات العسكرية الإسرائيلية من أداء واجبها وفقاً للمادة ٥٥ من معاهدة لاهاي وهو المحافظة على وحدة الأملاك التي كانت بيد الدولة الأردنية ، بالاضافة الى ادارة هذه الاملاك واستخراج الثمار منها بان الذي نراه في الواقع العملي عكس ذلك تماما ، حيث انه بعد ان يتم الاعلان عن اراض معينة "كاملاك حكونية " فانه بعد ذلك يتم نقلها الى ايدي المستوطنين لتوسيع مستوطناتهم أو الى الشركات الخاصة العاملة في مجال الاستيطان لاقامة المستوطنات عليها وهذا في حد ذاته مخالف للمادة ٥٥ من معاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ ، خاصة وان السلطات الاسرائيلية لم تخف في أي وقت من الاوقات ، كون هذه المستوطنات دائمة حسب المادة ٥٥ من لاهاي تعني

تأجير الملك او تحكيره ، وتحظر بيعه او نقل ملكيته الى شخص اخر[٢٨]

وهكذا نلخص الى ان الامر العسكري السابق مخالف للمادة ٥٥ من معاهدة لاهاي، كما ان الهدف الرئيسي لوضعه كان من اجل الحصول على الاراضي الفلسطينية لاقامة المستوطنات عليها ، وليس ادل على ذلك من انه في قرار المحكمة العليا السابق الاشارة اليه ٨١/٢٨٥ قد جرى الحديث عن الاعلان (٧٠٠٠دونم) كاراضي دولة ، بينما ثبت ان اربعة دونمات فقط كانت مسجلة باسم الخزينة الاردنية [٢٩] (وهي التي يمكن اعتبارها ممتكات دولة بمفهوم المادة ٥٥ من معاهدة لاهاي) او املاك حكومية وفقا لمفهوم الامر العسكري ٥٩ ولكن نظرا لعدم قدرة المواطنين الفلسطينيين على اثبات ان تلك الاراضي التي كانت تحت تصرفهم ، هي اراضي تابعة لهم ، وذلك لكونها غير مسجلة باسمهم في دائرة الطابو لوقوعها في مناطق لم تشملها تسوية الاراضي حتى عام ١٩٦٧ ، لذا فقد تحولت تلك الاراضي جميعها الى اراضي دولة ، وتمت مصادرتها وفقاً للامر العسكري رقم ٥٩ .

الهوامش

١- احسان عطية ، مصادرة الاراضي في المناطق العربية المحتلة (١٩٦٧-١٩٨٠) جميعة الدراسات العربية في القدس ، تشرين الثاني ١٩٨٠م ، ص٢١ وانظر ايضا

Colonial Pursuits , Seloler Violance During the uprishing in the occupied territories (A speical report of the data Base project on Palestinian Human Rights,) Chicago , IL, U.S.A. 1989.P.6

٢ - انظر صحيفة (القدس) الصادرة في الاراضي المحتلة بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢١ حيث جاء فيها ان احد الاسرائيليين قد اشترى ارضا في منطقة اريحا مساحتها ٦.٤ دونم (٦٤.٠٠٠متر مربع) بسعر ٢٠ ليرة اسرائلية للمترالمربع الواحد ، ثم باعها بدورة لمؤسسة الكيرن كايميت الاسرائيلية بسعر ٣٠ ليرة للمتر المربع الواحد

٣- عبد الرحمن ابو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي الصهيوني ، دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الاخير، وكالة ابو عرفة للصحافة والنشر ، القدس ١٩٨١ ص ٢٥

٤- خالد عايد ، الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (١٩٧٧-١٩٨٤) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، سلسلة الدراسات رقم٩٦ شركة الخدمات النشرية المستقلة المحديدة ط ١ ١٩٨٤ ص ٥

٥ - Land Alienation in the West Bank (alegal and Spatial Analysis), by Usamah Halabi , Aron Rurner, and Meron Benvenisti , " The West Bank Data Base project " , April , 1985, P.15

٦- وقد قدرت المساحة التي وضعت عليها اليد بهذا الاسلوب بنحو ٣٥٠٠٠ دونم انظر : Benvenisti, Meron " The West Bank Data Base Broject : A survey of Israle `s Policies " Op.cit.,

٧- على سبيل المثال ، تم الاستيلاء على ٣٥٠٠ دونم في منطقة جبل جريزم في مدينة نابلس المحتلة ، حيث اقيمت هناك نقطة ارتكاز عسكرية ، تم تحويلها فيما بعد الى مستوطنات مدنية ، وفي منطقة جبل الخليل ايضا تم تحويل عدد من نقاط الارتكاز التابعة لحركة الشبيبة الطلائعية المحاربة (الناحال) الى مستوطنات مدنية كاملة ، انظر اسامة حلبي ، مصادرة الاراضي في الضفة الغربية المحتلة " دراسة قانونية تحليلية ، الناشر جمعية الدراسات العربية في القدس ١٩٨٦ ص٣٢

٨- فقد رأى القاضي لندوى مهمة واحتياجات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية على النحو التالي " ان المهمة الرئيسية الملقاه على عاتق الجيش في منطقة مدارة (محتلة) هي ضمان النظام والامن العام حسبما هو وارد في المادة ٤٣ من معاهدة لاهاي وانا الامر الضروري من اجل احراز هذا الهدف ، ضروري بالتالي لاحتياجات الجيش الذي يتولى الادارة ، وفق مفهوم المادة ٥٢ وان حفظ النظام في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) يضع على الجيش مهمات خاصة وهو يقتضي بين الحين والاخر تنفيذ عمليات عسكرية حتى في اوقات الهدوء النسبي من اجل مواجهة خطر الاعمال التخريبية (الفدائية) التي يكون مصدرها خارج المنطقة المدارة (المحتلة) او داخلها ، وفي هذا الوضع من القتال المحدود والمتواصل ، فانه لايمكن الفصل تماما بين الصلاحيات الممنوحة للجيش في اوقات القتال الفعال وفي اوقات الهدوء ، وحتى لو انه يسود اليوم هدوء في المنطقة القريبة من " بيت ايل " فانه لمن الافضل معالجة الامر قبل وقوعه ولذا فان النتيجة التي توصلت اليها (ازاء الاقوال التي اوردتها من التصريح المتبوع بالقسم الذي اورده الميجور جنرال اورلي) هي استمرار وضع اليد على المنطقة التي اقيمت عليها مستوطنة بيت ايل ، كان لاغراض الجيش الاسرائيلي ، انظر قرار عدل عليا ٧٨/٦٠٦ ن ص١٣١ مجلد القرارات ٢٧

٩- Land alienatin (in the West Bank), Op. cit .PP.21-22

١٠- Chagnolland Jean Paul , Israel Et les Territories occupit , La. confrontation sileniense L.Harmattan 1 parts 1985 P

١١- انظر رسالة محي الدين علي عشماوي ، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي مع دراسة خاضعة لانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة المقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ١٩٧٢ ، ص ٢٦٤-ص ٢٧٠

١٢- لا يجوز لدولة الاحتلال ان ترجل ان تنقل جزءا من سكانها المدنيين الى الاراضي التي تحتلها ، انظر اتفاقيات جنيف في ١٢ آب /اغسطس سنة ١٩٤٩ ، اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، جنيف سنة ١٩٨٧ ص ٢٠٤ .

١٣- اسرائيل ، جيش الدفاع الاسرائيلي " مناشير اوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية" (باللغتين العربية والعبرية) عدد ٥ ، ص ١٦٢-ص١٦٥، لقد ورد تعريف " الاملاك الحكومية في الامر السابق في مادة التعريفات والتي عدلت فيما بعد بالامر العسكري رقم ١٠٩١ " التعديل السابع عام ١٩٨٤م .

١- الاملاك التي كانت في اليوم المحدد (وهو ١٩٦٧/٦/٥ تاريخ احتلال الضفة الغربية) او بعده ، تابعة مسجلة باسم او تم تمليكها لواحد من المذكورين فيما يلي : (أ) لدولة معادية .
(ب) لهيئة اعتبارية كان لدولة معادية حق ما فيها سواء بصفة مباشرة او غير مباشرة ، وسواء انطوى هذا الحق على سيطرة ام لم ينطو.

٢- اراض استملكت للمنفعة العامة ، وفق أي قانون او تشريعات امنية من قبل سلطة من سلطات الجيش الاسرائيلي ولمصلحة سلطات الجيش التي ليست سلطة محلية او لجنة محلية للتخطيط والبناء .

٣- املاك طلب صاحبها من المسؤول عن الاملاك الحكومية ادارتها واخذ المسؤول على عاتقه ان يديرها

٤- الاملاك التي كانت في اليوم المحدد عائدة لهيئة اعتبارية ، مسجلة باسمها او تتصرف بها وكانت شريكة فيها واحدة من المبينين في البند "١" وعلى الرغم من ان هذا البند قد الغي بموجب تعديل لاحق على الامر ٥٩ فان هذا الالغاء لم يغير فحوى المادة السابعة جوهريا كذلك فان البند "٢" من مادة التعريفات المذكورة اعلاه كان قد ادخل بموجب التعديل رقم ٦ للامر العسكري ٥٩ وهو الامر العسكري رقم ١٠٠٧ الامر بشان الاملاك الحكومية تعديل رقم ٦ لعام ١٩٨٢ حيث كان النص قبل التعديل " الاراضي التي استكملت من قبل سلطة محلية .

١٤- انظر عمر ياسين (الاحتلال وسلطة التشريع) دراسية قانونية لمدى مشروعية بعض الاوامر العسكرية القدس تشرين الثاني ١٩٨٩ ص ١١١

١٥- الامر العسكري رقم ٣٦٤ بشان املاك الحكومة التعديل رقم ٤ ٢٩ كانون الاول /ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

١٦- Land alienatin (in the West Bank), Op. cit .P.51

١٧- تم وقف عمليات تسوية منازعات الاراضي في الضفة الغربية ، بموجب الامر العسكري رقم ٢٩١ بشان تسوية الاراضي والمياه في ١٩ كانون الاول /ديسمبر سنة ١٩٦٨ وعلى الرغم من ان الحكم العسكري كان قد ذكر بان الوقف سيتم بصورة موقته الا انه حتى الان لم يسمح باستئناف عمليات التسوية متذرعا بحجة واهية وهي المحافظة على مصلحة ملاك الارض الغائبين ، انظر عمر ياسين الاحتلال وسلطة التشريع ص ١١١-ص ١١٢ .

١٦- Land alienatin (in the West Bank), Op. cit .P.51

١٩- تنص المادة ١٠٣ على ما يلي : المحلات الخالية التي لم تكن في تصرف احد بالطابو ولم تتخصص من القديم لاهالي القرى والقصبات ، وتبعد عن القصبة او القرية بدرجة لا تسمع بها سيحة الرجل الجهير من اقصى العمران كالجبال والقفاز والبعول والبلان والمراعي هي الاراضي الموات ويمكن لصاحب الضرورة ان ينقب في مثل هذه الاراضي ويتخذ مزارع باذن المامور مجانا على ان تكون رقبتها عائدة الى بيت المال والاحكام والقانونية المرعية الاجراء في حق سائر الاراضي المزروعة هي جارية تماما في مثل هذه الاراضي ايضا ، وانما اذا كان احد ياخذ اذنا من المامور على ان ينقب محلا على الوجه المحرر ثم لا ينقب ما يتفوض به ويتركه على حاله ثلاث سنين بدون عذر صحيح يعطى لغيره ، واذا كان احد ينقب بدون رخصة ويتخذ مزارع مثل هذه الاراضي يؤخذ منه مثل الطابو ويتفوض لعهدته المحل الذي نقبه وتعطى له سند طابو " انظر المحامي دعيبس المر احكام الاراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطنة العثمانية ، الجزء الثاني ص ٥٠ ، ويلاحظ انه على الرغم من ان هذه المادة تتحدث فقط عن الاراضي الموات الا ان الارض الميري لم تنج من يد السلطات الاسرائيلية ايضا .

٢٠- انظر في تفصيل ذلك ، اسامة حلبي ، مصادرة الاراضي في الضفة الغربية المحتلة ص٦٠-ص٦٥ .

٢١- قانون التصرف بالاموال غير المنقولة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ والذي نشر في الجريدة الرسمية الاردنية رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١ حيث اعطى البند السادس من هذا القانون للمتصرف في الارض حقوقا واسعة مثل حق الفراغ والتاجير والاعارة ، ووضعها تأمينا للدين وقطع اشجارها وهدم ما فيها من ابنية واتخاذها كحقل او مزرعة وانشاء دور وابنية .

٢٢- نشر في الجريدة الرسمية رقم ١١١٣ صفحة ٢٧١ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٧م .

٢٣- نشر في الجريدة الرسمية رقم ١٧٤٣ صفحة ١٩٩ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٨ م.

٢٤- تنص المادة ٧٨ على ما يلي ": اذا كان انسان يزرع ارضا اميرية او موقوفة ويتصرف بها عشر سنين بدون منازع يكون حق القرار ثابتا له ، سواء وجد بيده سند معمول به او لم يوجد ولا ينظر الى تلك الاراضي بنظر المحلول بل يلزم ان يعطى ليده سند طابو جديده مجانا ، وانما اذا اقر واعترف هو ذاته بانه ضبط بلك الاراضي بغير حق عندما صارت محلولة فلا يعتبر حينئذ مرور الزمان بل يتكلف لاخذ تلك الاراضي بمثل الطابو ، واذا لم يقبل فتعطى بالمزاذ الى طالبها .

٢٥- إذا كان الهدف من المادة ١٠٣ من قانون الاراضي العثماني هو مساعدة الناس المحتاجين من خلال تمكينهم من تطوير الاراضي الموات وتحويلها الى اراضي زراعية ومن خلال المحافظة على الرابطة الضعيفة المتعلقة بالرقبة فان الحكم العسكري عمل على العكس ، واتخذ من تلك المادة اداه لاعادة الاراضي التي بيد المحتاجين الى يديه من اجل اقامة المستوطنات ، وخاصة عندما تبين له بعد الحكم الصادر من محكمة العدل الاسرائيلية العليا بخصوص اراضي قرية روجيب (مستوطنة ايلون موريه) ان الاستيلاء على الاراضي باستخدام الوسيلة الاولى وهي وضع اليد على الاراضي للاغراض العسكرية هي عملية معقدة ومثيرة للانتقاد . انظر :اسامة حلبي ، مصادرة الارض في الضفة الغربية المحتلة ، مرجع سابق ص ٦٤-ص.٦٥

٢٦- Chagnolland jean Paul, Op.cit.,P.126

٢٧- انظر قرار عدل عليا رقم ٨١/٢٨٥ فضل الناظر وآخرون ضد قائد يهودا والسامرة مجلد القرارات (ل و) (١) ص ٣٠٤-ص٣٠٦ .

٢٨- Gerson Allanm Israel , The West Bank and International Law , London .FrankCass, 1976, P.160.

٢٩- أسامة حلبي ، مصادرة الاراضي في الضفة الغربية المحتلة ، مرجع سابق ص ٧٠

منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط

١ ـ وحدة البحوث والدراسات، نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، التقارير ، رقم ٢٨ الطبعة الأولى ، عمان ـ الأردن ، ١٩٩٨ ، ٧٢ صفحة .
٢ ـ وحدة البحوث والدراسات، المواجهة بين العراق وأمريكا ، التقارير ، رقم ٢٧ الطبعة الأولى ، عمان ـ الأردن ، ١٩٩٨ ، ٦٠ صفحة .
٣ ـ وحدة البحوث والدراسات، المواجهة بين العراق وأمريكا ، التقرير ، رقم ٢٧ الطبعة الأولى ، عمان ـ الأردن ، ١٩٩٨ ، ٢٥ صفحة .
٤ ـ وحدة البحوث والدراسات، مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية،ندوات،رقم ٢٦ الطبعة الأولى،عمان- الأردن ، ١٩٩٨، ١٤٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٥ دولارات خارج الأردن)
٥ ـ وحدة البحوث والدراسات، أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد، دراسات، رقم ٢٥ الطبعة الأولى ، عمان ـ الأردن ، ١٩٩٨ ، ٢٥٠ صفحة .
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٤.٥٠ دولارات خارج الأردن)
٦ـ وحدة البحوث والدراسات ، القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA)، تقارير، رقم ٢٣ الطبعة الأولى ، عمان ـ الأردن ، ١٩٩٧ ، ١٠٠ صفحة .
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٤.٥٠ دولارات خارج الأردن)
٧ـ ابراهيم أبو جابر وأخرون ، قضية القدس ومستقبلها ، دراسات ، رقم ٢٤ ، الطبعة الأولى ، عمان ـ الأردن ، ١٩٩٧ ، ٢٨٥ صفحة .
(السعر ٧ دنانير داخل الأردن ، ١٠ دولارات خارج الأردن)
٨ـ وحدة البحوث والدراسات، اتفاق الخليل .. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي، دراسات ، رقم ٢٢ الطبعة الأولى ، عمان ـ الأردن ، ١٩٩٧ ، ١٠٠ صفحة .
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٤.٥٠ دولارات خارج الأردن)
٩ـ قضايا شرق أوسطية ، دراسة تحليلية، العددان الثالث والرابع، إبريل ١٩٩٧، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٣ صفحة .
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن ، ٦ دولارات خارج الأردن).
١٠ـ جواد الحمد (المحرر) ، المدخل إلى القضية الفلسطينية، دراسات ـ رقم٢١، الطبعة الأولى، عمان ـ الأردن، ١٩٩٧، ٦٥٦ صفحة .
(السعر ١٠ دنانير داخل الأردن ، ١٥ دولار خارج الأردن).
١١ـ جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦) مجموعة من المؤلفين، دراسات- رقم ٢٠، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٧،٤٣٧ صفحة .

(السعر ١٠ دنانير داخل الأردن، ١٥ دولار خارج الأردن).
١٢- وحدة البحوث والدراسات، إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي، دراسات-رقم ١٩، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٦، ٦٠ صحفة.
(السعر ١.٥ دينار داخل الأردن - ٣ دولارات خارج الأردن).
١٣- قضايا شرق أوسطية ، سلسلة تقارير تحليلية (٢) ٩٦/٨، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٤٣،١٩٩٦ صفحة.
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن، ٦ دولارات خارج الأردن).
١٤- جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، دراسات- رقم١٨، الطبعة الأولى، عمان-الأردن،١٩٩٦، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٣.٥٠٠ داخل الأردن، ٥.٥٠ دولارات خارج الأردن).
١٥- عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، دراسات رقم١٧، الطبعة الأولى، عمان-الأردن،٣٥٠،١٩٩٦ صفحة، والطبعة الثانية، ١٩٩٧ .
(السعر ٧.٥٠٠ دينار داخل الأردن، ١١.٥٠ دولار خارج الأردن).
١٦- مركز دراسات الشرق الأوسط، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، باللغة الانجليزية، تقارير- رقم١٦، الطبعة الأولى، عمان-الأردن ، ١٩٩٦، ٩٠ صفحة
(السعر ٣.٥٠٠ دينار داخل الأردن ، ٥.٥٠ دولار خارج الأردن).
١٧- جواد الحمد ، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، تقارير- رقم ١٥، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٥، ٢٠١ صفحة.
(السعر ٥.٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٨.٥٠ دولار خارج الأردن).
١٨- داود سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، تقارير-رقم ١٤، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥، ١٨٨ صفحة .
(السعر ٥.٣٠٠ دينار داخل الأردن ، ٨.٥٠ دولار خارج الأردن).
١٩- مجدي عمر ، التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، دراسات- رقم ١٣، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٥، ١٠٢ صفحة.
(السعر ٣.٩٠٠ دينار داخل الأردن، ٦.٥٠ دولار خارج الأردن).
٢٠- جواد الحمد، في الذاكرة الإنسانية: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية، دراسات-رقم١١، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٥م،١٥٣صفحة .
(السعر ٤.٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).
٢١- محمد معالي وآخرون ، المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام

في الشرق الأوسط(السيناريوهات المتوقعة)، دراسات-رقم٥، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٥م، ٩٢ صفحة .
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن ، ٦.٥٠ دولارات خارج الأردن).
٢٢- فريق باحثين ، أبعاد مشكلة المياه في الشرق الأوسط ، دراسات وندوات، رقم ٦ ، تحت الطبع .
٢٣- عمان يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني، دراسات-رقم٩ ، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٥، ٢٠٦ صفحة.
(السعر ٥.٥٠٠ دينار داخل الأردن، ٨.٥٠ دولار خارج الأردن).
٢٤- جواد الحمد ، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، دراسات-رقم٤، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٤، ٢٢٠ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٨ دولارات خارج الأردن).
٢٥- عمر عبدالرزاق وهاني سليمان- محرران-، أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي، حلقات بحث-رقم٧، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٤،٩٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٥ دولارات خارج الأردن).
٢٦- جواد الحمد وهاني سليمان -محرران-، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، ندوات-رقم٨، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٤، ١٩٩ صفحة .
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٨ دولارات خارج الأردن).
٢٧- محمد صقر وآخرون، معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية..دراسة وتحليل، دراسات-رقم١٢، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٤، ٢٠٠ صفحة.
(السعر ٧ دولارات)
٢٨- جواد الحمد، مستقبل الأمن العربي في ظل السلام مع إسرائيل، دراسات-رقم١٠، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، ١٩٩٤، ٤٠ صفحة .
(السعر ٣ دولارات).
٢٩- جواد الحمد وآخرون، المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط، ندوات رقم ٢، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩١، ٣٥١ صفحة .
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).
٣٠- عبدالحميد السائح وآخرون، الانتفاضة الفلسطينية ودورها في التحرير، ندوات-رقم٣، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩١، ١٣٠ صفحة .
(السعر ٢ دينار داخل الأردن، ٤ دولارات خارج الأردن).
٣١- جواد الحمد وآخرون، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط، دراسات-رقم١، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩١، ٧٠

صفحة.
(السعر ١ دينار داخل الأردن، ٢.٥٠ دولار خارج الأردن).
٣٢- قضايا شرق أوسطية، سلسلة تقارير(١) ٩٦/٣، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ٥٢ صفحة.
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن، ٦ دولارات خارج الأردن).
٣٣- قضايا شرق أوسطية ، دراسة تحليلية، العددان الخامس والسادس ، إبريل ١٩٩٧، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٠ صفحة .
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن ، ٦ دولارات خارج الأردن).

" قضايا شرق أوسطية"

مستشارو التحرير
د. عبدالله النفيسي
د. أحمد سعيد نوفل

رئيس التحرير
جواد الحمد

ايار / مايو ١٩٩٨
العددان (٥ ، ٦)

مركز دراسات الشرق الأوسط
تأسس في
١٠ مارس ١٩٩١

فلسفة المركز وأهدافه

مركز دراسات الشرق الأوسط، مركز علمي متخصص في إجراء البحوث والدراسات والاستشارات، وعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث العلمية الخاصة بالتحولات في منطقة الشرق الأوسط.

ويبذل جهوده في دراسة: الصراع العربي-الإسرائيلي وتطوراته المستقبلية، وعملية السلام في المنطقة، والتحولات في المنطقة العربية والإسلامية (السياسية، الإجتماعية، الاقتصادية والثقافية)، والشرق الأوسط في النظام الدولي والعلاقات الدولية (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، فكرياً، واستراتيجياً) .

ويقوم المركز بإنجاز هذه البحوث وفق المنهج العلمي الموضوعي، ويتعامل بانفتاح وبما يحقق أهدافه على كل الأفكار والمستجدات والتوجهات الفكرية والسياسية في العالم.

ويهدف المركز في برامجه إلى تحقيق ما يلي :

- توفير الدراسات وتقديم الاستشارات التي تساعد في تطوير الأردن وتنميته في كافة المناحي وخدمة المنطقة العربية وتدعيم استقلالها.
- العمل على توعية المثقفين الأردنيين والعرب والمسلمين بآخر التطورات والتحولات في المنطقة والعالم، وإيجاد مناخ ثقافي يخدم مصالح الوطن والأمة.
- توفير المعلومات الدقيقة والعلمية للباحثين، ورعاية المبدعين منهم.
- الإسهام في التنمية الثقافية والفكرية والسياسية في الأردن والمنطقة.

ويعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال خمس وحدات عمل، هي: وحدة البحوث والدراسات، وحدة العلاقات العامة، وحدة التوزيع والنشر، وحدة الندوات وحلقات البحث، وحدة الإدراة والتطوير .